وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

إستراتيجية التنويع الإقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

من إعداد الطالبة:

وسام بوسالم

تحت إشراف الدكتورة:

سهيلة زناد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الجامعة	الصفة
مسعود بودخدخ	جامعة جيجل	رئيسا
بلال بوبلوطة	جامعة جيجل	ممتحنا
سهيلة زناد	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2020 – 2021

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

إستراتيجية التنويع الإقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

من إعداد الطالبة:

وسام بوسالم

تحت إشراف الدكتورة:

سهيلة زناد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الجامعة	الصفة
مسعود بودخدخ	جامعة جيجل	رئيسا
بلال بوبلوطة	جامعة جيجل	ممتحنا
سهيلة زناد	جامعة جيجل	مشرفا و مقررا

السنة الجامعية: 2020- 2021

بسم الله الرحمان الرحيم

شكر وتقدير

وراء كل عمل ناجح توفيق من الله تبارك وتعالى

فالحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع

أتقدم بخالص الشكر وجميل العرفان إلى الأستاذة المشرفة على هذا العمل، الدكتورة "**سهيـلة زنـاد**" على كل ما قدمته من نصائح قيمة، وتوجيه وتشجيع لإتمام هذا العمل وأسأل المولى عز وجل أن يزيدها بهذا العمل درجات.

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلو بوقتهم وجهدهم من أجل قراءة العمل وتقييمه.

كما يسعدني شكر جميع أساتذة الكلية، وخاصة أساتذة قسم العلوم الإقتصادية كل بإسمه وأشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل حتى لو بكلمة طيبة شجعتني.

الإهـــداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، ونسأله سبحانه وتعالى أن ينفعنا بما علمنا ويعلمنا ما ينفعنا ويزدنا علما إنه سميع قريب مجيب.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قرن الله تبارك وتعالى برهما بتوحيده فقال " وقضى ربك ألا تعبدو إلا إياه وبالوالدين إحسانا " فيارب احفظهما وارحمهما وأطل عمرهما واجعل جنة الفردوس مأواهما.

إلى إخوتي عبد الحميد ، وسيم، علاء الدين، إسحاق وخطيبي إبراهيم ، جمعني الله وإياهم ووالدينا في جنات ونهر في مقعد صدق عند مليك مقتدر.

إلى أساتذتي الكرام و على رأسهم الأستاذة المشرفة " زناد سهيلة " وزوجها " الأستاذ بوعكريف زهير " وإلى كل الأساتذة الذين تركوا في أنفسنا أثرا ولا يكفيني المجال لذكرهم جميعا، فجزاهم الله وجزى كل من علمني حرفا خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

إلى صديقاتي غالياتي وأخص بالذكر ندى، نسرين ووداد، وكل الطلبة الذين صادفتهم في مسيرتي الدراسية.

إلى كل من ساهم في هذا البحث من قريب أو من بعيد.

إلى كل من أحبنا في الله وأحببناه في الله جمعنا الله جميعا في مستقر رحمته إنه ولي ذلك والقادر عليه.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	–
الإهداء	–
فهرس المحتويات	–
فهرس الجداول	–
فهرس الأشكال	–
مقدمة عامة	**أ – هـ**
الفصل الأول: الإطار النظري للتنويع الإقتصادي	
تمهيد	**07**
المبحث الأول: إطار مفاهيمي للتنويع الإقتصادي	**08**
المطلب الأول: ماهية التنويع الإقتصادي	**08**
أولا: مفهوم التنويع الإقتصادي	**08**
ثانيا: أهمية التنويع الإقتصادي	**10**
ثالثا: أهداف التنويع الإقتصادي ودوافع الأخذ به	**10**
المطلب الثاني: أنماط التنويع الإقتصادي	**12**
أولا: تنويع القاعدة الإنتاجية	**12**
ثانيا: تنويع مجالات التجارة الخارجية	**14**
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الإقتصادي	**14**
أولا: مؤشر هرفندال – هيرشمان	**15**
ثانيا: مؤشر أوجيف	**16**
ثالثا: معامل التركز	**16**
المبحث الثاني: محددات، آليات ومعوقات التنويع الإقتصادي	**17**
المطلب الأول: محددات وعوامل نجاح التنويع الإقتصادي	**17**
المطلب الثاني: آليات التنويع الإقتصادي	**19**
أولا: إعادة الإعتبار لدولة التنمية	**19**
ثانيا: إقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص	**20**

ثالثا: تفعيل ومتابعة تنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي	**20**
رابعا: تعزيز دور الإستثمار الأجنبي المباشر	**20**
خامسا: الإهتمام بفرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة	**21**
المطلب الثالث: معوقات التنويع الإقتصادي	**21**
المبحث الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال التنويع الإقتصادي	**23**
المطلب الأول: التجربة الماليزية في مجال التنويع الإقتصادي	**23**
المطلب الثاني: تجربة النرويج في مجال التنويع الإقتصادي	**24**
المطلب الثالث: تجربة الإمارات في مجال التنويع الإقتصادي	**27**
خلاصة	**30**
الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة	
تمهيد	**32**
المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة	**33**
المطلب الأول: مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة	**33**
أولا: مفهوم التنمية المستدامة	**33**
ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة	**38**
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة	**40**
أولا: مبادئ التنمية المستدامة	**41**
ثانيا: أهداف التنمية المستدامة	**42**
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية المستدامة ومعوقاتها	**44**
أولا: مؤشرات قياس التنمية المستدامة	**44**
ثانيا: معوقات التنمية المستدامة	**46**
المبحث الثاني: الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	**47**
المطلب الأول: مفهوم إستراتيجية التنمية المستدامة	**47**
أولا: تعريف الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	**47**
ثانيا: خصائص الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	**47**
ثالثا: متطلبات الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	**48**
المطلب الثاني: النظريات والإستراتيجيات المعالجة للتنمية المستدامة	**48**

أولا: إستراتيجية النمو غير المتوازن	**48**
ثانيا: إستراتيجية التنمية القطبية	**49**
ثالثا: إستراتيجية الصناعات التكاملية	**49**
المطلب الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال التنمية المستدامة	**49**
أولا: تجربة اليابان في مجال التنمية المستدامة	**49**
ثانيا: التجربة الكندية في مجال التنمية المستدامة	**51**
ثالثا: تجربة الهند في تطبيق التنمي المستدامة	**52**
المبحث الثالث: العلاقة بين التنويع الإقتصادي واستدامة التنمية	**54**
المطلب الأول: التنويع الإقتصادي مدخل لتجنب لعنة الموارد	**54**
أولا: مفهوم لعنة الموارد	**54**
ثانيا: التفسير الإقتصادي للعنة الموارد	**54**
ثالثا: التنويع الإقتصادي إستراتيجية لتجنب لعنة الموارد	**56**
المطلب الثاني: دور التنويع الإقتصادي في تحقيق نمو إقتصادي مستدام	**57**
أولا: تعريف النمو الإقتصادي المستدام	**57**
ثانيا: دور التنويع الإقتصادي في تحقيق نمو إقتصادي مستدام	**57**
المطلب الثالث: التنويع الإقتصادي مدخل لاستدامة الموارد الطبيعية	**58**
أولا: إستنزاف الموارد الطبيعية	**58**
ثانيا: التنويع الإقتصادي إستراتيجية لاستدامة الموارد الطبيعية	**59**
خلاصة	**60**
الفصل الثالث: التنويع الإقتصادي كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	
تمهيد	**62**
المبحث الأول: التبعية النفطية وتداعياتها على الإقتصاد الجزائري	**63**
المطلب الأول: مدخل للقطاع النفطي في الجزائر	**63**
أولا: التطور التاريخي للنفط	**63**
ثانيا: السياسة النفطية في الجزائر	**65**
ثالثا: أهمية النفط في الجزائر	**67**
المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر النفطية	**67**

أولا: إحتياطيات النفط في الجزائر	**67**
ثانيا: القدرة الإنتاجية للنفط في الجزائر	**68**
المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الكلية في الجزائر	**69**
أولا: تأثير تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف	**71**
ثانيا: أثر تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الخام	**72**
ثالثا: أثر تغيرات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري	**74**
المبحث الثاني: واقع التنمية في الجزائر وضوابط إستدامتها	**76**
المطلب الأول: سياسة التنمية في الجزائر	**76**
أولا: إستراتيجية التنمية في الجزائر من خلال المواثيق	**76**
ثانيا: إستراتيجية التنمية في الجزائر من خلال المخططات	**77**
ثالثا: إستراتيجية التنمية في الجزائر من خلال المشاريع الكبرى بعد الألفية	**79**
المطلب الثاني: جهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة	**81**
المطلب الثالث: معوقات التنمية المستدامة في الجزائر	**83**
المبحث الثالث: التنويع الإقتصادي في الجزائر وآليات تفعيله لتحقيق التنمية المستدامة	**84**
المطلب الأول: واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر	**84**
أولا: مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الخام	**84**
ثانيا: قياس درجة التنويع الإقتصادي في الجزائر حسب مؤشر أوجيف	**87**
المطلب الثاني: خيارات التنويع الإقتصادي في الجزائر	**87**
أولا: القطاع الفلاحي	**87**
ثانيا: القطاع الصناعي	**90**
ثالثا: القطاع السياحي	**91**
رابعا: إمكانات الجزائر من الطاقات المتجددة	**93**
المطلب الثالث: آليات تفعيل إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة	**95**
أولا: النقاط المستفادة من التجارب الدولية في مجال التنويع الإقتصادي	**95**
ثانيا: نموذج تفعيل إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر لتحقيق التنمية	**96**

المستدامة	
خلاصة	**100**
الخاتمة العامة	**102**
قائمة المراجع	**106**
الملخص	**–**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	تطور أسعار النفط الجزائري خلال الفترة 2000- 2019	**70**
(02)	تغيرات أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة 2000 – 2019	**71**
(03)	تطورات الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000- 2019	**72**
(04)	تغيرات رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000- 2019	**74**
(05)	البيانات المتوفرة بشأن التحولات الديموغرافية والإستدامة	**82**
(06)	نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية في تكوين الناتج المحلي الخام	**84**
(07)	قيمة مؤشر أوجيف في الجزائر للفترة 2010 – 2019	**86**

فهرس الأشكـال

الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	مخطط تعريفي للتنويع الإقتصادي	**12**
(02)	مراحل تطور التنمية	**34**
(03)	المثلث الهدفي للتنمية المستدامة	**43**
(04)	تطور الإحتياطي المؤكد للنفط في الجزائر خلال الفترة 2000- 2019	**68**
(05)	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2019	**69**
(06)	تطور أسعار النفط الجزائري خلال الفترة 2000- 2019	**70**
(07)	تطورات أسعار الصرف مقارنة بأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2019	**71**
(08)	أثر تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2019	**73**
(09)	أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000 – 2019	**74**
(10)	تطور معدل نمو مؤشر أوجيف مقارنة بتغيرات أسعار النفط	**87**

مقدمة عامة

تمهيد

يحتل موضوع التنويع الإقتصادي أهمية بالغة ويشكل أحد أهم القضايا التي يتعلق بها مستقبل التنمية المستدامة خصوصا في الإقتصاديات الريعية التي تعتمد بشكل كبير على مورد واحد سواء في صادراتها أو في تمويل ميزانيتها، الأمر الذي يجعل هذه الإقتصاديات أكثر عرضة لتأثيرات خارجية مرتبطة بالمورد المعتمد عليه، فبإنخفاض أسعاره مثلا يصبح نقمة لا نعمة وذلك لعدم وجود بديل له مما يترك آثارا وخيمة على كافة الأصعدة.

إن أهم الحلول المطروحة بإلحاح للتخلص من التبعية للمورد الواحد هو تبني إستراتيجية لتنويع الإقتصاد كمنهج متكامل يراعى فيه مبدأ الإستدامة بمعناها الحقيقي والشامل، ويمكن من تشكيل منظومة إقتصادية متوازنة ومتكاملة.

الجزائر من بين الدول الريعية ذات الإقتصاد الأحادي التي تعتمد بشكل كبير على النفط وعليه فإن أي تذبذب في أسعار المحروقات يؤثر سلبا على الإقتصاد الجزائري، هذا ما دفع بالحكومة الجزائرية لمحاولة تبني إجراءات وسياسات إقتصادية تنموية، وإعادة النظر في البحث عن موارد بديلة لقطاع المحروقات تكون قطاعات دائمة وغير زائلة، قصد الخروج من التبعية النفطية وجعل الإقتصاد الجزائري مستداما وأكثر تنوعا كما أن الحصول على إقتصاد قوي مستدام يتطلب البحث في البدائل المتاحة التي تتيح فرصة الإنطلاق في مرحلة جيدة، مرحلة "ما بعد البترول" وذلك باتباع منهج محكم يشمل كل القطاعات والمجالات بشكل دقيق ومتناسق مع الصرامة في تطبيقه وتجسيده على أرض الواقع.

❖ **إشكالية البحث**

في هذا الصدد وبعد الإطلاع على الإطار العام للبحث، نصل إلى إبراز معالم إشكاليته والمتمثلة في السؤال الرئيسي التالي:

كيف تساهم إستراتيجية التنويع الإقتصادي في تحقيق تنمية إقتصادية مستدامة في الجزائر؟

وعلى ضوء هذا السؤال الرئيسي يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ كيف يتأثر الإقتصاد الجزائري بتقلبات أسعار النفط ؟
- ✓ ما هي الحلول الممكنة والمتاحة للتخلص من التبعية النفطية؟
- ✓ ما هي أهم الإجراءات التي يمكن الأخذ بها لتنويع الإقتصاد الوطني في إطار تحقيق التنمية المستدامة؟

❖ **فرضيات البحث**

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة إختبار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف الأسئلة المطروحة، والتي تتلخص فيما يلي:

- ✓ إرتفاع أسعار النفط يؤدي إلى إنتعاش في المتغيرات الكلية للإقتصاد الجزائري، ويحدث العكس عند إنخفاضها؛
- ✓ البديل الأمثل للنفط في تمويل التنمية الإقتصادية في الجزائر هو تبني إستراتيجية للتنويع الإقتصادي إنطلاقا من الخيارات المتوفرة في البلاد؛
- ✓ لتنويع الإقتصاد الوطني وتحقيق تنمية مستدامة لابد من القيام بتغييرات جذرية على مستوى القطاعات الإقتصادية ومحاولة إسهامها في النشاط الإقتصادي للبلاد.

❖ **أهمية البحث**

تكمن أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على موضوع مهم جدا في الإقتصاد الدولي حيث جمع بين متغيرين أساسيين وهما إستراتيجية التنويع الإقتصادي الذي يعتبر هدفا تسعى له كل الإقتصاديات، وإبراز دوره في تحقيق التنمية المستدامة التي أصبحت من مواضيع الساعة كمتغير ثاني.

❖ **أهداف البحث**

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف، نذكرها في النقاط التالية:

- ✓ إبراز المساهمة التي يقدمها التنويع الإقتصادي كسياسة إقتصادية متوازنة تحقق إستدامة التنمية وتضمن الإستغلال الأمثل لجميع الموارد المتاحة؛
- ✓ البحث في الحلول الممكنة والإمكانيات المتاحة من أجل التخلص من التبعية للمورد الواحد؛
- ✓ إيجاد آليات لتجسيد إستراتيجية التنويع الإقتصادي على أرض الواقع.

❖ **منهج البحث**

حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق وتسليط الضوء على مكوناته وبالتالي التمكن من بلورة رؤية تساعد على تجاوز الإشكالية بإقتراح حلول موضوعية وواقعية إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تجميع وتحليل المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة من مختلف المصادر.

❖ **حدود البحث**

الإطار المكاني: الجزائر؛

الإطار الزماني: التركيز في مجمل الدراسة إنصب على الفترة الممتدة من 2000 إلى 2019.

❖ **أسباب إختيار الموضوع**

إختيار الموضوع الذي جاء تحت عنوان "إستراتيجية التنويع الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر كان بناء على عدة إعتبارات منها:

- ✓ الميول الشخصي لدراسة المواضيع المتعلقة بواقع الإقتصاد الجزائري، ومحاولة إيجاد حلول تمكن من النهوض بالإقتصاد الوطني.
- ✓ الأهمية البالغة التي يتمتع بها هذا الموضوع، كونه من المواضيع التي شغلت بال الكثير من الخبراء والإقتصاديين.

❖ **الدراسات السابقة**

فيما يخص الدراسات السابقة ونظرا لأهميتها في الموضوع، وبعد المسح المكتبي والإلكتروني للدراسات والمقالات والأبحاث والمنشورات التي لها علاقة بالموضوع، إستندنا إلى أهم وأقرب الدراسات لموضوع بحثنا، والتي نذكر البعض منها فيما يلي:

•**الدراسة الأولى لـ:** صادق هادي، **دور التنويع الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات النفطية– دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000–2012** –، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر،2014، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز إستراتيجية التنويع الإقتصادي كسبيل آمن لتحقيق النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة والوقوف على أهم المجهودات التي قامت بها الجزائر من خلال مختلف البرامج التنموية لتطوير وتنمية مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة لتقييم دور الجهود الجزائرية لتنويع الإقتصاد الوطني في تحقيق التنمية المستدامة بالمقارنة مع النرويج التي تعتبر نموذجا للإقتصاديات النفطية المتنوعة.

•**الدراسة الثانية لـ:** Michael chugozie anyaehuie and anthony chukweudi arej سنة 2015 ، والتي تهدف لدراسة واقع الاقتصاد النيجيري الذي يقوم على أساس الاقتصاد السلعي الأحادي – البترول–، وتوصلت الدراسة إلى أن الإعتماد على البترول فقط في نيجيريا يعرض البلد لعدم الإستقرار الإقتصادي والسياسي والإجتماعي، أنه لتجاوز التحديات ينبغي أن تعالج نيجيريا بشكل عملي تحديات التصنيع الضعيف بهدف تنويع إقتصادها.

• **الدراسة الثالثة لـ:** ضيف أحمد وعزوز أحمد، **واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية إقتصادية مستديمة**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 11 2018، من خلال هذه الدراسة تم التأكيد على أهمية التنويع الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة حيث تم التركيز على واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر بالإشارة لمختلف الإجراءات الواجب إتباعها بغية تفعيله لتحقيق التنمية المستدامة.

• **الدراسة الرابعة لـ:** بن موفق زروق، **إستراتيجية تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الإقتصادية المعاصرة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019، تهدف هذه الدراسة لإبراز الآليات المتبعة للتنويع الاقتصادي في الدول النامية وذلك بالتركيز على

مختلف إستراتيجيات التنمية والتنويع الإقتصادي التي تتناسب مع إمكانيات الدول النامية خاصة الجزائر، كما أكد على ضرورة تنويع الإقتصاد الجزائري للتخلص من الإقتصاد الريعي الهش، كون الجزائر تتأثر وبشدة بالأزمات التي يشهدها سوق النفط.

•**الدراسة الخامسة لـ:** مدوري حادة ومكيديش محمد، **علاقة التنويع الإقتصادي بالتنمية الإقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019**، مجلة دفاتر، المجلد 17، العدد01 الجزائر،2021، يهدف البحث إلى دراسة التنويع الإقتصادي وأثره على التنمية المستدامة من خلال نموذجين للإقتصاد القياسي، حيث توصلت الدراسة إلى أن مفهوم التنمية المستدامة يرتبط بتنويع القطاعات غير النفطية، وبالتالي فمن الضروري إتخاذ الإجراءات اللازمة للقيام بإصلاحات جذرية لتحديث هذه القطاعات وتشجيع الإستثمار وتطوير الفن والإبتكار من أجل المساهمة في التنويع الإقتصادي الذي أصبح خيارا إستراتيجيا لتحقيق التنمية المستدامة.

❖ **تقسيمات البحث**

بهدف الإلمام بجميع جوانب الموضوع والإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، تسبقهم مقدمة تتضمن مختلف الأبعاد الأساسية لموضوع الدراسة والإشكالية، وتليهم بخاتمة تتضمن مختلف النتائج النظرية والتطبيقية للدراسة، إضافة إلى جملة من التوصيات والمقترحات، وتتمثل فصول الدراسة فيما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي، حيث سنتناول في هذا الفصل أهم المفاهيم المتعلقة بالتنويع الإقتصادي ومختلف آلياته، مع التطرق لبعض التجارب الدولية في مجال التنويع الاقتصادي.

الفصل الثاني: سيخصص للإحاطة بمختلف المفاهيم المرتبطة بالتنمية المستدامة من مفهوم وأبعاد ومؤشرات وغيرها، ومحاولة تبيان العلاقة بينها وبين التنويع الإقتصادي.

الفصل الثالث: يعتبر كدراسة حالة تطبيقية لواقع التنويع الإقتصادي في الجزائر، حيث نهدف من خلاله لدراسة واقع الإقتصاد الجزائري والوقوف على مخاطر التبعية للقطاع النفطي، وتشخيص

إستراتيجية التنويع الإقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر وأهم ضوابطهم، بالإضافة لمحاولة الخروج بحلول وآليات لتفعيل التنويع الإقتصادي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنويع الإقتصادي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الإقتصادي

المبحث الثاني: شروط وآليات التنويع الإقتصادي

المبحث الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال التنويع الإقتصادي

تمهيد:

يعتبر التنويع الإقتصادي مسألة جوهرية خاصة في الدول ذات الإقتصاد الأحادي أي الإقتصاد الذي تسيطر فيه مادة أولية أو سلعة واحدة على عملية الإنتاج والتصدير، وهذا ما من شأنه أن يخلف إقتصادا رهينا لهذه المادة أو السلعة في الأسواق الدولية من جهة، ولحجم إحتياطاتها وإنتاجها من جهة أخرى، ذلك ما يؤدي لحدوث إختلالات كبيرة في البنية الإقتصادية لهذه الدول ويعيق تنميتها.

لتفادي الإختلالات الناجمة عن الإرتهان للمورد الوحيد كان لزاما على الدول ذات الإقتصاديات الأحادية وخصوصا تلك التي تعتمد إعتمادا رهيبا على العائدات النفطية أن تتدارك الوضع بإحداث تحولات جذرية وتغييرات جوهرية في هيكل إقتصادياتها على كافة الأصعدة وعلى مختلف المستويات بما يضمن تحسين آدائها الإقتصادي وتنويعه وضمان إستدامته وذلك بانتهاج نظام متكامل ومترابط يقوم على أساس التنويع الإقتصادي، كون التنمية الإقتصادية تحتاج إلى تمويل مستدام يتميز بالإستمرارية والكفاية ولفترات متوقعة.

يستهدف هذا الفصل الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بالتنويع الإقتصادي مع التطرق لبعض التجارب الدولية، حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الإقتصادي؛

المبحث الثاني: شروط وآليات التنويع الإقتصادي؛

المبحث الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال التنويع الإقتصادي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الإقتصادي

يعتبر التنويع الإقتصادي إستراتيجية مثلى لمعالجة الإختلالات التي تشهدها البنية الهيكلية للإقتصاديات الأحادية وذلك من خلال ضمان الإستغلال الأمثل لموارد المجتمع، وسنتطرق في هذا المبحث إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالتنويع الإقتصادي.

المطلب الأول: ماهية التنويع الإقتصادي

أولا: مفهوم التنويع الإقتصادي

للتنويع الإقتصادي تعاريف متعددة، تختلف عن بعضها البعض باختلاف النظرة التي ينظر من خلالها إلى التنويع، ولضبط مفهوم التنويع الإقتصادي سنتناول مجموعة من التعاريف فيما يلي :

يقصد بالتنويع الإقتصادي أنه عملية تهدف لتوسيع القاعدة الإقتصادية، وإقامة ركائز إقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدماتية، وبالتالي المساهمة في إيجاد مصادر أخرى للدخل[1].

يعرف التنويع الإقتصادي على أنه: محاولة إيجاد صادرات جديدة، ومصادر مختلفة للإيرادات غير المصادر التقليدية المعروفة، والعمل على الحصول على إيرادات دائمة ومستقلة من خلال التخلي عن الدور القيادي للقطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في كل القطاعات الإقتصادية[2].

يقصد بالتنويع الإقتصادي الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد والتي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية في إطار التنافسية العالمية، وذلك بمحاولة رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة حتى وإن كانت تلك القطاعات لا تتميز بميزة نسبية عالية، وهو يقوم على أساس النهوض بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الواحد، أي أن التنويع الإقتصادي من منطلق هذا المفهوم ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد وغير مستديم[3].

---

[1] صادق هادي، **دور التنويع الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات النفطية، دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012**، رسالة ماجستير، تخصص إقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2013-2014، ص04.

[2] نزار ذياب عساف وخالد روكان عواد، **متطلبات التنويع الإقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الإقتصاد الحر**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية و الإدارية، المجلد 06، العدد 12، جامعة الأنبار-العراق، 2014، ص 467.

[3] عاطف لافي مرزوك، **التنويع الإقتصادي في بلدان الخليج العربي، مقاربة للقواعد و الدلائل**، مجلة الإقتصاد الخليجي، العدد 04، 2013 ص07.

في إقتصاديات الدول النفطية يعرف التنويع الإقتصادي بأنه عملية الغرض منها تنمية القطاعات غير النفطية وتقليص دور القطاع الحكومي وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، وذلك لتقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي وفي الإيرادات الحكومية.[1]

كما يعرف التنويع الإقتصادي على أنه عملية إسهام قطاعات مختلفة من الإقتصاد وذلك بإشراكها في الإستثمارات بهدف تقليل المخاطر التي يتعرض لها البلد في حالة إعتماده على مورد واحد[2].

في مجال التصدير يعرف التنويع الإقتصادي على أنه يتمثل في مختلف السياسات التي تهدف إلى تقليل الإعتماد على عدد محدود من السلع والخدمات المصدرة، والتي تكون عرضة للعديد من المخاطر كتقلبات أسعارها في السوق الدولية، وتبعا لذلك فإن التنويع الإقتصادي قد يكون أفقيا[3]، وهو ذلك التنويع الذي ينطلق من توزيع الإستثمارات على أدوات من نفس الفئة وفي نفس القطاع[4] أو أن يكون التنويع رأسيا[5]، وهو الذي يعتمد على توزيع الإستثمارات على قطاعات متنوعة كالصناعة والزراعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات كالأسهم والسندات[6]، وهو ما يتطلب إضافة المزيد من مراحل معالجة المدخلات المحلية أو المستوردة، وبالتالي فالتنويع الرأسي يشجع الروابط الأمامية والخلفية في الإقتصاد[7].

من خلال ما تقدم يمكن القول أن التنويع الإقتصادي غاية تسعى إليه الدول ذات الإقتصاد الأحادي خاصة الدول النفطية منها، فالتنويع الإقتصادي هو تلك العملية التي تتضمن تنويع الإنتاج تنويع الصادرات من سلع وخدمات، تنويع مصادر الدخل وإيرادات الدولة وإشراك القطاع الخاص في مختلف قطاعات الإقتصاد.

---

[1] بلقلة إبراهيم، **سياسات الحد من الآثار الإقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط- مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، 2014-201، ص134.

[2] حامد عبد الحسين الجبوري، **التنويع الإقتصادي وأهميته للدول النفطية**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، تاريخ النشر 2016/10/22 متاح على الموقع: https://pulpit.qlzqtqnvoice.com تاريخ الإطلاع: 2021/03/17 ص01.

[3] ضياء الناروز، **أهم قضايا الموارد الإقتصادية و التنويع الإقتصادي**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2019، ص 199.

[4] صباغ رفيقة، التنويع الإقتصادي: **إستراتيجيات لما بعد البترول، مجلة أوراق إقتصادية**، المجلد 04، العدد 01، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2020، ص 69

[5] ضياء الناروز، **مرجع سبق ذكره**، 199.

[6] صباغ رفيقة، **مرجع سبق ذكره**، ص69.

[7] ضياء الناروز، **مرجع سبق ذكره**، ص 199.

ثانيا: أهمية التنويع الإقتصادي

يحظى التنويع الإقتصادي بأهمية كبيرة تعود بنتائج إيجابية على الإقتصاد الوطني ككل يمكن تلخيصها في النقاط التالية[1]:

- ✓ يسمح التنويع الإقتصادي بجعل الإقتصاد أقل عرضة للصدمات الخارجية، خاصة فيما يتعلق بتقلبات الأسعار المستمرة؛
- ✓ زيادة تحقيق أعلى معدلات للإنتاج وتوفير فرص عمل بشكل أفضل بالإضافة لتحقيق المزيد من الأرباح التجارية؛
- ✓ المساهمة في تحسين الإقتصاد وجعله مرن ومتكيف مع معظم الظروف؛
- ✓ المساهمة في زيادة القيمة المضافة المحلية كالناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ تحقيق تنمية إقتصادية متوازنة إقليميا وإجتماعيا؛
- ✓ تحقيق الإستقرار للموازنة العامة؛
- ✓ توفير الخبرات المحلية والأجنبية والمؤسسات الإدارية لتنفيذ الخطط التنموية؛
- ✓ بناء إقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية؛
- ✓ تشجيع القطاع الخاص والإستثمار الأجنبي؛
- ✓ يساهم في زيادة معدلات النمو الإقتصادي من خلال زياد فرص الإستثمار، وتقليل المخاطر المتعلقة بها التي تنتج عن تركيز تلك الإستثمارات في عدد قليل من النشاطات، وذلك بتوزيع الإستثمارات على عدد كبير من النشاطات الإقتصادية.

ثالثا: أهداف التنويع الإقتصادي ودوافع الأخذ به

1.أهداف التنويع الإقتصادي: ويمكن تلخيص أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها من خلال تبنيها لإستراتيجيات التنويع الإقتصادي فيما يلي: [1]

---

[1] أنظر المرجع: – إكرام حجاب، **التنويع الإقتصادي كخيار تنموي مستدام القطاع السياحي المغربي نموذجا**، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، المجلد 11، العدد 01، جامعة تيبازة، 2020، ص 232.

- بللعما أسماء وبن عبد الفتاح دحمان، **إستراتيجيات التنويع الإقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية و الإقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018، ص 332.
- ضياء النارز، **مرجع سبق ذكره**، ص 204.

✓ تأمين الإستقرار الإقتصادي وإكساب الإقتصاد القدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، والتقليل من نسبة المخاطر كتقلبات أسعار المواد الأولية؛

✓ تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وتوفير فرص العمل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛

✓ زيادة الصادرات والتقليل من واردات السلع الإستهلاكية خصوصا؛

✓ تقليص دور الدولة والسلطات العمومية في العملية الإقتصادية وتفعيل دور القطاع الخاص؛

✓ تحسين وتيرة التنمية وذلك من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة؛

✓ الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية؛

✓ توسيع القاعدة الإنتاجية وتطوير المنتجات ما يزيد من سيطرة الإنتاج الوطني على الأسواق الداخلية ومن تم زيادة التصدير ؛

✓ الحفاظ على القدرة التنافسية في الأسواق الدولية؛

✓ تكوين قاعدة إقتصادية صلبة متنوعة ومتكاملة قادرة على الإستجابة لجميع التغيرات المحلية والدولية؛

✓ تحقيق الإستقرار للميزانية العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية المختلفة على الأقل بنسبة مساهمة متساوية لكل قطاع في الميزانية العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات.

2.دوافع الإتجاه نحو التنويع الإقتصادي: يمكن أن نلخص أهم الأسباب التي تدفع الدولة لتبني إستراتيجيات للتنويع الإقتصادي فيما يلي[2]:

✓ التقلبات المستمرة في أسعار المواد الأولية التي تمثل حجر الأساس للدول أحادية الإقتصاد؛

✓ تذبذب دخل هذه الدول وانعكاس ذلك على إنفاقها العام؛

✓ تفاوت نمط ووتيرة التنمية الأفقية والعمودية بها؛

---

[1] أنظر المرجع: – حسين بن ناجي، **دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 77.

– مريم زغاشو ومحمد دهان، **دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الإقتصادي** – إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، العدد 48، كلية العلوم الإقتصادية، جاكعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، ديسمبر، 2017، ص 74.

[1] صادق هادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 05.

[2] صادق هادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 05.

- ✓ الطبيعة النافذة لهذه الموارد الأولية؛
- ✓ الإعتماد المستمر والمتزايد على الخارج في إستيراد السلع الإنتاجية والإستهلاكية.

ويمكن تلخيص أهم ما جاء سابقا في الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): مخطط تعريفي للتنويع الإقتصادي

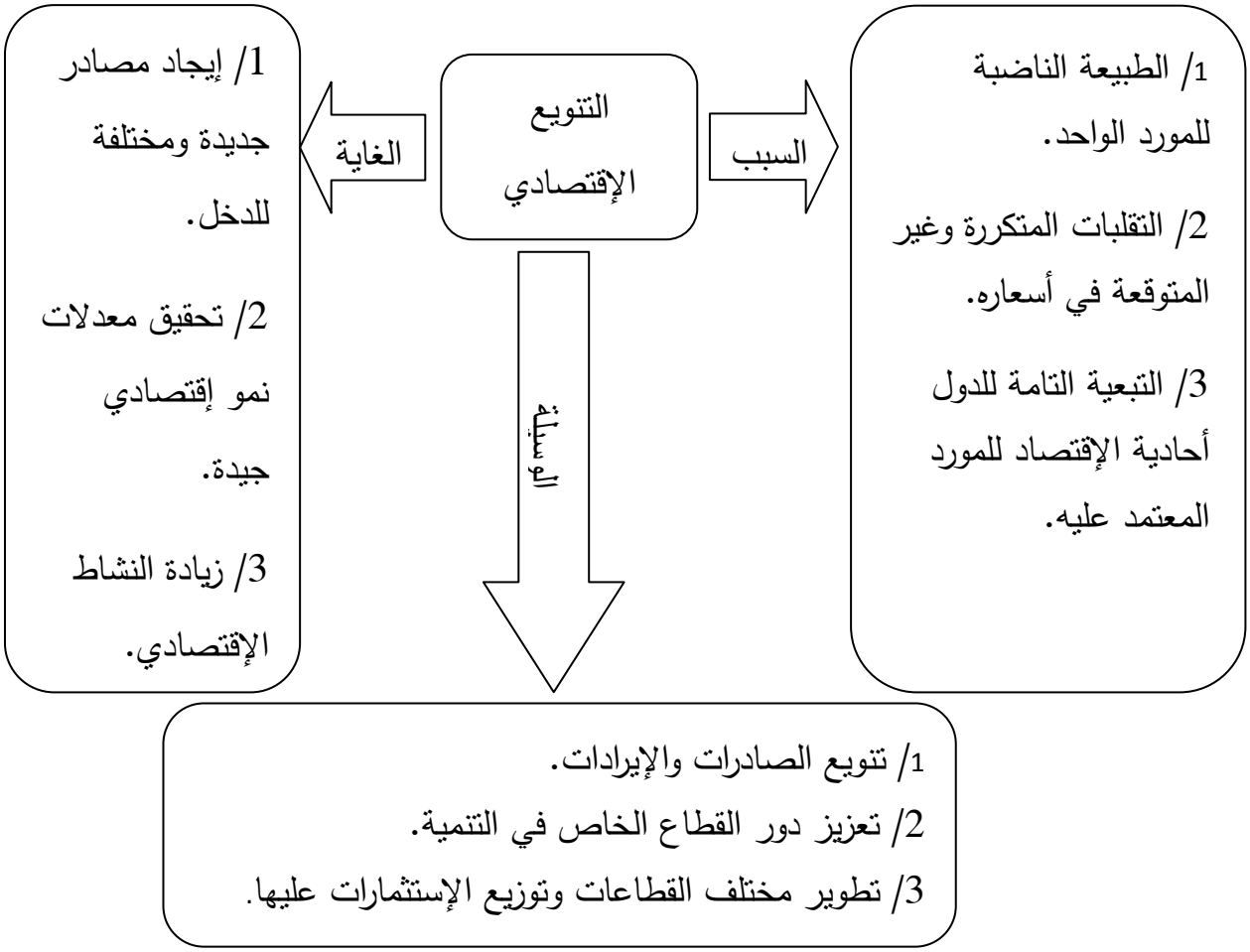

المصدر: بللعما أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص 345.

المطلب الثاني: أنماط التنويع الإقتصادي

يوجد أشكال مختلفة من التنويع، فبالرغم من إختلاف الأنشطة الإقتصادية وتنوعها بين الدول خاصة فيما يتعلق بهيكل الإقتصاد الوطني فيها، إلا أن معظم جهود التنويع الإقتصادي ترتكز على:

أولا: تنويع القاعدة الإنتاجية

يعتبر تنويع القاعدة الإنتاجية أهم شكل لبناء التنويع الإقتصادي، ويتمثل في:

1. تنويع الإنتاج على مستوى الوحدة الإنتاجية: يحدث تنويع الإنتاج على مستوى الوحدة الإنتاجية لما تكون قادرة على إنتاج سلعة جديدة دون أن توقف إنتاج السلع التي كانت تنتجها سابقا أي أنها تقوم بتنويع إنتاجها.

تهدف الوحدة الإنتاجية جراء إتباعها لهذه السياسة لتوزيع المخاطر، أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات، أو لوجود فائض في معدات المؤسسة وطاقاتها الإنتاجية بشكل عام أو في أجهزتها الإدارية أو رغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر إرتفاعا أو أرباحا أكبر في سوق يسودها تناقص الطلب أو تتوقع تناقصه، أو بسبب إتخاذ القرار باستغلال تجديدات أحدثتها المؤسسة على معداتها إستغلالا كاملا.[1]

2. تنويع الإنتاج على مستوى الإقتصاد الكلي: يحصل تنويع الإنتاج على مستوى الإقتصاد الكلي عندما تساهم مختلف القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي بشكل متناسب، وتتمثل هذه القطاعات في الزراعة، الصناعة سواء إستخراجية أو تحويلية، والخدمات، كما أن تنويع الإنتاج لا بد أن يقوم على ضرورة زيادة الوزن النسبي للصناعة في النشاط الإقتصادي.

ومن أهم الإستراتيجيات المتبعة لزيادة تطوير مساهمة الصناعة في الإقتصاد الوطني ما يلي:

- **إستراتيجية التصنيع بإحلال الواردات:** وتعني إقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية وتحقيق الإكتفاء الذاتي، بدلا عن السلع المصنوعة التي تستوردها، كما تهدف هذه الإستراتيجية لتقليص التبعية للسوق الدولية التي تتميز بأسعار غير مواتية لها، أي أن إستراتيجية إحلال الواردات تسعى لتخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات الصناعية، وتمثل الصناعات الإستهلاكية الأساسية المرحلة الأولى من مراحل تجسيد هذه الإستراتيجية.
- **إستراتيجية التصنيع على أساس تشجيع الصادرات:** يصطلح عليها كذلك إستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج، تنطلق من فكرة إنشاء صناعات معينة تتوفر على فرص تصدير كل جزء من إنتاجها، كثيرا ما تنتهجها الدول التي فشلت في تبني إستراتيجية إحلال الواردات[2].

[1] طيايبية سليمة، لرباع الهادي، **التنويع الإتصادي خيار إستراتيجي لإستدامة التنمية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المالحة، جامعة سطيف، الجزائر، 2008، ص437.

[2] إبراهيم مشورب، **التخلف و التنمية - دراسات اقتصادية-** ، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس النبع، لبنان، 2009، ص 157-160

ثانيا: تنويع مجالات التجارة الخارجية

تنويع التجارة الخارجية يرتبط بتنويع الهيكل السلعي لجانبيها الرئيسيين، فمن خلال دراستهما يمكن معرفة مدى الإعتماد على تصدير سلعة واحدة، من خلال قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات من جهة، وطبيعة هذه السلعة من جهة أخرى، فشدة الإعتماد على السلعة تؤثر على إمكانية إستمرار عملية التنمية الإقتصادية، وبالتالي فإن الحل الأمثل لاستمرارها يكمن في تنويع هيكل الصادرات ويقصد بتنويع الصادرات توسيع أصنافها، ومن جهة أخرى فإن شدة التنوع في التركيب السلعي للإستيراد وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الإقتصادية ويفقدها إستقلاليتها.[1]

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الإقتصادي

هناك العديد من العوامل التي من خلالها يمكننا الحكم على مدى التنوع الإقتصادي في أي دولة أهمها[2]:

- ✓ معدل ودرجة التغير الهيكلي، الذي تدل عليه النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى زيادة أو إنخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن؛
- ✓ درجة عدم إستقرار الناتج المحلي الإجمالي، إذ أن التنويع الإقتصادي يحد من عدم إستقراره مع مرور الزمن؛
- ✓ تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع الإيرادات الحكومية، حيث أن التنويع الإقتصادي يهدف إلى تقليل الإعتماد على الإيرادات النفطية؛
- ✓ نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، وكذا العناصر المكونة للصادرات غير النفطية، فإرتفاع الصادرات غير النفطية يدل على إزدياد درجة التنويع لإقتصادي؛
- ✓ تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، إذ ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛

[1] محمد كريم قروف، **قياس و تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980 – 2014**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 09، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016، ص 639.

[2] طيايبية سليمة ولرباع الهادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 438.

✓ درجة تدخل القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، فالتنويع الإقتصادي يعنى أساسا بزيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي الإجمالي؛

✓مقاييس الإنتاجية، حيث يتم إستخدام هذه المقاييس على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

ويمكن قياس درجة التنويع الإقتصادي بالإعتماد على العديد من المؤشرات الإحصائية منها:

أولا: مؤشر هرفندال – هيرشمان

يستخدم لقياس التنويع في ظاهرة ما، فهو يعتمد على تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، وقد صمم هذا المؤشر أساسا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين، ويعرف هذا المؤشر بالصيغة التالية:

$$h.h = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{xi}{x}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1-\sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث:

$h.h$: مؤشر هيرفندال– هيرشمان.

n : تمثل عدد النشاطات.

xi: قيمة المتغير في النشاط i .

x: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

تكون قيمة المعامل محصورة بين الصفر والواحد، فإذا كان مساويا للصفر معنى ذلك أن هناك تنوعا كاملا في الإقتصاد، وإذا كان مساويا للواحد فإن مقدار التنويع يكون معدوما.

كما تعد القيم المرتفعة للمعامل، أي عندما تكون قيمته قريبة للواحد دليلا على ضعف الإقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات[1].

[1] بللعما أسماء و دحمان بن عبد الفتاح، **مرجع سبق ذكره**، ص 333.

ثانيا: مؤشر أوجيف

ويقيس التنويع الإقتصادي عن طريق قياس توزيع النشاط الإقتصادي بين القطاعات في البلد حيث يمكن أن يكون موضوع متغير النشاط الإقتصادي هو العمالة أو الصادرات أو الدخل أو الناتج المحلي ... إلخ، ويحسب بالصيغة التالية:

$$\text{Ogive index} = \sum_{i=1}^{n} \frac{(si-1/n)^2}{1/n}$$

حيث:

n: عدد القطاعات في البلد.

si: حصة القطاع من النشاط الإقتصادي.

حيث تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد، مثل معامل هرفندال – هيرشمان، والتي تفضي إلى نفس التفسير.

ثالثا: معامل التركز concentation

يعد مؤشر جيني من أفضل مقاييس التركز وأبسطها، ويحسب بالصيغة التالية:

$$G= \ 1 - \sum_{k=1}^{n}(x_k - x_{k-1})(y_k - y_{k+1})$$

حيث:

x_k: يمثل التكرار التجميعي التصاعدي النسبي للمتغير الكلي، (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي)، ويمثل على المحور الأفقي.

y_k: يمثل التكرار التجميعي التصاعدي النسبي لعدد القطاعات، ويمثل على المحور العمودي.

n : يمثل عدد القطاعات[1].

[1] عوض خطيب ممدوح، **أثر التنويع الإقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي**، المجلة العلمية للعلوم الإدارية، الكويت،2011 ص207.

المبحث الثاني: محددات، آليات ومعوقات التنويع الإقتصادي

إن نجاح التنويع الإقتصادي يتوقف على توفر جملة من الشروط، ولابد لتفعيله من إتباع إجراءات وآليات معينة سنتعرف على أهمها من خلال هذا المبحث، وكذا أهم ما يعيق عملية التنويع الإقتصادي.

المطلب الأول: محددات وعوامل نجاح التنويع الإقتصادي

يرتبط التنويع الإقتصادي بعدة متغيرات والتي تحدد نسبة نجاحه أو فشله، وتتمثل أهم محددات التنويع الإقتصادي في[1]:

✓ **حجم الإستثمرات:** تقاس قدرة الدولة على زيادة درجة تنويع إقتصادها بحجم الإستثمارات ونسب التكوين الرأسمالي في الدولة، إذ أن إنخفاض مؤشر التنويع يؤدي لتحفيز الدولة على زيادة حجم إستثماراتها من أجل رفع درجة التنويع، وهو ما يوجب الدول على وضع إستراتيجيات هادفة إلى تحسين البيئة الأساسية، وذلك بهدف جذب الإستثمارات في قطاعات جديدة، وذلك بالنظر لأهمية الإستثمارات في الإهتمام بالبحوث والتطوير وزيادة دافع الإبتكار، هذا بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا والمعارف والخبرات إلى الدول المضيفة؛

✓ **معدلات النمو الإقتصادي:** بحيث تساهم معدلات النمو الإقتصادي المرتفعة والمتمثلة أساسا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في رفع درجة التنويع الإقتصادي كونه يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي زيادة فرص تنوع المنتجات؛

✓ **سياسات التجارة الخارجية المطبقة:** فالسياسة التجارية الحرة تؤدي إلى زيادة مستوى التخصص في سلع الميزة النسبية للبلدن إلا أنه مع مرور الوقت تحدث زيادة في مؤشر التنويع الإقتصادي وذلك للوقاية من الصدمات الخارجية؛

---

[1] أنظر المرجع: – خالد هاشم عبد الحميد، **التنويع الاقتصادي و التنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات**، مجلة كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، المجلد 19، العدد 1، جامعة حلوان، مصر، 2018، ص 77.

– مريم زغاشو، محمد دهان، **دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الإقتصادي** – إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، العدد 48، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، ديسمبر، 2017، ص 74.

- صادق هادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 05.

✓ **درجة إستقرار السياسات الكلية:** المقصود بالسياسات الكلية السياسات المالية والتجارية والصناعية، ومدى توافق هذه السياسات مع تحقيق هدف التنويع الإقتصادي كما هو مخطط له حيث أن درجة إستقرار السياسات الكلية المطبقة تؤثر على درجة التنويع الإقتصادي طرديا؛

✓ **الإدارة الحكومية الراشدة:** يعتبر شرطا أساسيا ولازما لبناء بيئة مناسبة للتنويع الإقتصادي وذلك من خلال تصميم وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز النمو في القطاعات الحديثة وتطويرها بما يسمح لها بالإزدهار والإسهام بشكل أكبر في الإقتصاد الوطني، بالإضافة لدور الحكومة في وضع إطار تنظيمي مناسب لدعم النشاط الإقتصادي وتوفير بيئة أعمال مناسبة، وذلك من خلال تحسين الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالتجارة الخارجية بما يضمن تسهيل عمليات الإستيراد والتصدير؛

✓ **دور القطاع الخاص:** يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا في التنويع الإقتصادي، وذلك من خلال تشجيع الإبتكار في القطاعات غير المستغلة وتشجيع القيام بعمليات البحوث والتطوير في أنشطة ومجالات جديدة تساهم في التنويع الإقتصادي، ويتطلب ذلك قيام الحكومة بتحسين السياسات الصناعية وإزالة العقبات البيروقراطية التي تواجه بيئة الأعمال، وتشجيع الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص؛

✓ **درجة إستغلال الموارد الطبيعية:** فاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة من شأنه أن يؤدي لزيادة الإنتاج وتحقيق التنويع الإقتصادي، وذلك باستخدامها في تطوير الصناعات التحويلية والخدمية؛

✓ **التكامل الإقتصادي:** حيث أن إتفاقيات التكامل الإقتصادي تسهم في تبسيط وتوحيد الإجراءات الجمركية عبر الحدود، وهو ما يسهم في تنمية برامج التنمية المكانية وبالتالي تحفيز النشاط الإقتصادي عبر الحدود وتحقيق التنويع الإقتصادي؛

✓ **توفر الخدمات الأساسية المناسبة:** كالتعليم والتدريب والخدمات الصحية وخدمات المواصلات والإتصالات بما يسهم في رفع معدلات الإنتاج والإنتاجية.

✓ **الحوكمة:** تمثل النشاط الذي تقوم به الإدارة وتتعلق بالقرارات التي تحدد التوقعات، أو التحقق من الآداء، وتتألف إما من عملية منفصلة أو من جزء محدد من عمليات الإدارة حيث توفر الحوكمة الجيدة مزيدا من التنويع الإقتصادي؛

✓ **القدرة المؤسساتية والموارد البشرية:** لها دور بارز في تعزيز قدرات وإمكانيات التنويع الإقتصادي، حيث تشير أغلب الدراسات إلى أن الإختلافات في نوعية المؤسسات يعتبر بالغ الأهمية في تحديد مدى تمكن البلدان من تجنب لعنة الموارد، فالتنويع الإقتصادي يعتبر عامل مهم في توزيع الدخل والتخلص من الفوارق الإجتماعية في مستويات التعليم وغيرها، كما أثبتت الدراسات أيضا أن تأثير المؤسساتية على النمو الإقتصادي يكون على المدى الطويل أكثر منه على المدى القصير ومن جهة أخرى فسرت إصابة الدول المرض الهولندي رغم إكتسابها لميزة توفر الموارد بالنوعية المؤسساتية للدولة، بالإضافة إلى أن البلدان التي تعتمد على المداخيل النفطية غالبا ما تتميز بالفساد والحكم السيء وإرتفاع نسبة المشاكل الداخلية والحروب الأهلية، فالدول الريعية تعاني من تقلبات أسعار النفط التي تؤثر على التنمية الإقتصادية، والتنويع الإقتصادي هو الوسيلة المثلى والوحيدة التي تمكن من الخروج من هذا الوضع الذي أطلق عليه في حالة كندا إسم "فخ المنتجات الأولية الأساسية"؛

✓ **الوصول إلى الأسواق:** درجة الإنفتاح على التجارة في السلع والخدمات، رأس المال الحصول على التمويل.

المطلب الثاني: آليات التنويع الإقتصادي

تختلف آليات التنويع الإقتصادي من بلد إلى آخر وذلك حسب ظروف، طبيعة وخصائص كل بلد، يمكننا أن نحصر أهم هذه الآليات فيما يلي:

أولا: إعادة الإعتبار لدولة التنمية

الدولة ذات التوجه التنموي هي التي تستطيع أن تقود عملية التصنيع بشكل كبير، ويمكننا القول أن الدولة تنموية إذا إستطاعت أن تقوم بعمليات تنموية متواصلة، ليس فقط بتحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، بل التي تقوم بإحداث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي وفي علاقتها بالإقتصاد الدولي، من هنا يتضح الدور الهام والمحفز للدولة في العمليات التنموية وهو التوجيه الإستراتيجي لعملية التنمية الذي يسعى لإحداث تغيرات جوهرية في التركيبة

القطاعية للإقتصاد الوطني التي تؤدي لتحقيق التوزيع الإقتصادي من جهة ورفع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.[1]

ثانيا: تفعيل ومتابعة تنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي

يبرز الإصلاح الإقتصادي أساسا في ترك المجال لقوى السوق في إدارة النشاط الإقتصادي والتقليل من التدخل الحكومي، وذلك لتحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع، خصوصا إن كان الإقتصاد الوطني يعاني من إختلالات كبيرة، ويمكننا حصر أهم عناصر سياسات الإصلاح الإقتصادي فيما يلي:

- ✓ تشجيع الإستثمارات الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية؛

التنظيم القانوني لكيفية عمل السوق المالية وتداول رؤوس الأموال، وذلك من أجل زيادة فعالية السوق إدارة المشروعات الخاصة.[2]

ثالثا: إقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص

من أهم الآليات التي تدفع لنجاح عملية التنويع الإقتصادي هو العمل على ترسيخ نظام إقتصادي مختلط، يقوم على أساس التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، وتحديد أدوارهما في عملية التنمية الإقتصادية فالقطاع الخاص لا يمكنه أن ينمو إلا إذا كان هناك قطاع عام قوي إلى جانبه، وهذا ما يتطلب إصلاح النظام العام وتفعيل دوره التنموي، ودعمه للقطاع الخاص[3].

رابعا: تعزيز دور الإستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر ذو أهمية كبيرة وإستثنائية خاصة للدول التي تعاني من محدودية مصادر تمويل التنمية، فهو من العناصر الديناميكية التي تدفع عملية التنمية المستدامة دوليا، إذ يعتبر مصدرا مهما لتمويل التنمية ووسيلة لنقل التكنولوجيا، كما يساهم في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة من خلال التدريب والتكوين، ويساعد على الإستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة، والحد من البطالة وذلك بتوفير مناصب عمل جديدة ويساهم في تلبية إحتياجات

---

[1] توفيق بن الشيخ، **تطوير القطاع الخاص خيار إستراتيجي لتفعيل التنويع الإقتصادي في الدول المنتجة للنفط حالة الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07، الجزائر، 2017، ص 590.

[2] عفاف لومايزية ، التنويع الاقتصادي كبديل إستراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة، مجلة الإقتصاد العالمية، العدد 62، 2017، ص 28.

[3] توفيق بن الشيخ، **مرجع سبق ذكره**، ص 590

السوق المحلية من السلع والخدمات، كما يعد عاملا مهما في تنمية الطاقات الإنتاجية وتوسيعها وزيادة الدخل الوطني وتوسيع الطاقة الإستيعابية للإقتصاد الوطني، على أن يزدوج ذلك مع جملة من الإجراءات التنظيمية والتحفيزية لتشجيع تدفق هذا النوع من الإستثمارات فيما بين الدول[1].

خامسا: الإهتمام بفرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم روافد العملية التنموية ومدخل رئيسي للتنويع الإقتصادي كونها تساهم في الحد من البطالة وذلك بتوفيرها لفرص عمل حقيقية ومنتجة بشكل مستمر وأقل تكلفة من الصناعات الكبيرة، كما أنها تمثل الركيزة الأساسية لعمل القطاع الخاص وبالتالي لابد من مساندتها لتدعيم دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي.

وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الحضرية والمكانية وذلك لصغر حجمها وقدرتها على التوغل داخل القرى والأرياف، والحد من الهجرة نحو المدن.

كما تدعم المؤسسات الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها أو إمدادها بمستلزمات الإنتاج، أو عبر التعاقد معها لإنتاج بعض المكونات، أو القيام ببعض مراحل العملية الإنتاجية اللازمة للمنتج النهائي.

وتعمل على الإستثمار الأجنبي المباشر والمساهمة في زيادة الناتج المحلي، وزيادة العائد المالي للدولة من خلال إقتطاعات الضرائب وزيادة الإستثمارات.[2]

المطلب الثالث: معوقات التنويع الإقتصادي

أهم العراقيل والمعوقات التي تحد من سرعة إنجاز ونجاح التنويع الإقتصادي ما يلي[3]:

- ✓ الإفتقار إلى قاعدة تكنولوجية محلية، وصعوبة نقلها وتوطينها من الدول الأخرى؛
- ✓ ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية، وهو ما يحد من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التنويع الإقتصادي؛
- ✓ الإفتقار للموارد البشرية المحلية، والإفراط في الإعتماد على العمالة الأجنبية خصوصا كون تكاليفها مرتفعة؛

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007، ص ص 469 – 470.

[2] مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية، على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، المركز الجامعي بغرداية، 2011/2010، ص157.

[3] صادق هادي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 47، 48.

✓ تخلف أسواق رأس المال، مما يحد من دورها وإمكانياتها في تمويل مشاريع التنويع ضمن القطاعين العام والخاص؛

✓ القيود المفروضة على الإستثمار الأجنبي، والإفتقار إلى المناخ الملائم، والضمانات القانونية لهذا الإستثمار؛

✓ غياب الإستقرار السياسي، ما يجعل الحفاظ على الأمن وتأمين الحدود يستنزف موارد مالية ضخمة في بعض الأحيان، والتي كان يمكن استغلالها في تمويل مشاريع التنويع الإقتصادي والعملية التنموية؛

✓ عدم التوافق الكبير بين نوعية مخرجات التعليم والتكوين، واحتياجات الإقتصاد الوطني من العمالة.

المبحث الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال التنويع الإقتصادي

تمكنت العديد من الدول التي تمتلك ثروات كبيرة من الموارد الطبيعية لأن تنجح في تنويع إقتصادياتها، وفيما يلي بعض التجارب الدولية في مجال التنويع الإقتصادي والتي يمكن الإستفادة منها:

المطلب الأول: التجربة الماليزية في مجال التنويع الإقتصادي

نجحت ماليزيا في تبني إستراتيجية للتنويع الإقتصادي من خلال إستغلال ثرواتها من الموارد الطبيعية وتصديرها ما أكسبها إيرادات ضخمة مكنتها من الإستثمار في إستغلال الأراضي وبرامج التشجير، وتطوير العديد من القطاعات الإنتاجية وكرست جهودها للإستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا.

في بداية السبعينيات قامت ماليزيا بتشجيع الصادرات، وذلك بخفض تكاليفها، من خلال إتباعها إستراتيجيات لخفض تكاليف العمالة وإدارة العلاقات مع الشركاء الإجتماعيين، ومع منتصف الثمانينات إتجهت ماليزيا نحو التركيز على المنتجات التكنولوجية، ومحاولة تحسين مهاراتها.

حاولت ماليزيا جعل نظامها التجاري أكثر إنفتاحا، وذلك بخفض سعر الصرف الحقيقي للحفاظ على الحوافز.

كما تستمر ماليزيا في الإستثمار مع إتخاذها العديد من التدابير والإجراءات التي تخدمه ومثال ذلك إنشاء مناطق حرة، تطوير المنتجات والقيام بحملات التسويق التي تستهدف خفض التكاليف وتحسين القدرة التنافسية[1].

حيث تهدف ماليزيا من خلال إتباعها لإستراتيجية التنويع الإقتصادي بالدرجة الأولى إلى تحسين أداء الصادرات بسيرها التدريجي نحو تبني نظام تجاري أكثر إنفتاحا لذلك قامت بإنشاء مناطق التجارة الحرة ووضع آليات لتمويل الصادرات ودعم الأبحاث وتطوير المنتجات والتسويق بالإضافة لقيامها بعدة تخفيضات لعملتها الوطنية وعملت على الحفاظ على معدلات مرتفعة للإدخار

[1] محمد بوطلاعة ونعيمة بن دبيش ، **ميكانيزمات تفعيل التنويع الإقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط – إمكانية الإستفادة من تجارب دولية**–، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 04، العدد02، الجزائر،2018، ص305.

كما إستثمرت بشكل مكثف في البنية التحتية خاصة في مجال الطاقة والإتصالات والنقل، واعتمدت في تنويع الإنتاج على المزيد من المنتجات التكنولوجية وربطت العديد من العلاقات مع جامعات الدول الأخرى كالجامعات الأسترالية و الكندية.[1]

المطلب الثاني: تجربة النرويج في مجال التنويع الإقتصادي

تعد تجربة النرويج في مجال التنويع الإقتصادي من أنجح وأشهر التجارب العالمية، فهي بمثابة المرجع والسبيل لمختلف دول العالم خاصة النفطية منها التي تهدف إلى تحقيق التنوع لإقتصادها وقد إنطلقت النرويج في بناء إستراتيجيات التنويع الإقتصادي من تنويع القاعدة الصناعية النفطية وتطويرها حيث أضحى قطاعا رائدا ومحركا للتنمية الوطنية ومساعدا لمختلف القطاعات الإقتصادية الأخرى.

عملت النرويج على إسهام المنتجات المحلية في الصناعة النفطية وذلك بإجبار الشركات الأجنبية على إستخدامها، ما أدى ذلك لإنخفاض التكاليف وقيادة النرويج لتكون رائدة في مجال الصناعة النفطية.

كما تم تفعيل دور الحكومة النرويجية في قيادة تجربة التنويع الإقتصادي بالإعتماد على الصناعة النفطية، وهذا من خلال: تأسيس شركة وطنية بترولية، وسنها للعديد من القوانين الصارمة خاصة فيما يتعلق باستخدام المنتجات المحلية في العملية الإنتاجية، كما إتخذت إجراءات وتدابير من أجل نقل الكفاءة وتطوير التقنية المحلية، كما قامت بتأسيس صندوق النفط (صندوق التقاعد النرويجي العالمي) الذي يعنى باستخدام الفوائض المالية للنفط، وذلك لحماية الإقتصاد من تقلبات أسعار النفط المفاجئة.[2]

[1] بن نية حميد ومحفوظ مراد، **إستراتيجيات وإجراءات التنويع في الإقتصاد الجزائري**، جامعة البليدة2، الجزائر، 262.

[2] صادق هادي، **مرجع سبق ذكره**، ص133.

إلا أن فوائض الإيرادات النفطية صاحبها العديد من التحديات التي واجهت إقتصادات الدول النفطية – المرض الهولندي، لعنة الموارد، عدم اليقين – غير أن النرويج تمكنت من تجنبها بتجربتها المميزة في إدارة الإيرادات النفطية وذلك عن طريق الخطوات التالية[1]:

- **المرض الهولندي واستخدام إيرادات النفط:** كان الإقتصاد النرويجي يتميز بإقتصاد متنوع وبمعدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي مستقر نسبيا قبل إكتشاف النفط عام 1969، ونتيجة إرتفاع أسعار النفط خلال 1973–1974 تضاعفت الإيرادات النفطية أربعة مرات، مما شجع الحكومة على وضع سياسات تحفيزية مكلفة إقتصاديا رفعت من خلالها الدخل الحقيقي 25 بالمائة خلال 1974 – 1977، مما أدى إلى إرتفاع قيمة العملة وزيادة الأجور بنسبة 50 بالمائة وإنخفاض الربحية في القطاع الصناعي فتسبب ذلك في إنخفاض نمو الصناعة التحويلية ما شكل عائقا أمام القدرة التنافسية للأنشطة غير النفطية وإنخفاض التنويع الإقتصادي.

إن فوائض الإيرادات النفطية لم تقدم للإقتصاد النرويجي ما كان متوقعا، فقد بلغت ديون الحكومة النرويجية نهاية 1977، 50 بالمائة، هذا ما يدل على إصابة الإقتصاد النرويجي بالمرض الهولندي، رغم ذلك فإن الحكومة النرويجية إتخذت التدابير والإجراءات اللازمة لتجنب المرض الهولندي، ومن أهم الخطوات التي ساعدتها على ذلك ما يلي:

- ✓ التحكم في إدارة فوائض الإيرادات النفطية حيث تم إسهامها في الإقتصاد المحلي مع العمل على عدم إلحاق أضرار بالصناعات القائمة؛
- ✓ تشجيع الصناعة المحلية على المشاركة في العمليات النفطية وذلك بتزويد الصناعة النفطية بالمعدات والخدمات؛
- ✓ رفع مساهمة صادرات الصناعة التحويلية إلى 33 بالمائة من عائدات التصدير عام 1980 وقطاع النفط إلى 28 بالمائة، ورفع قيمة الصادرات غير النفطية ما بين عام 1970 – 1980 من 33.2 مليار إلى 89.3 مليار.

- **لعنة الموارد وفوائض إيرادات النفط:** تمكن الإقتصاد النرويجي من التخلص من مصيدة المرض الهولندي في السبعينات لكنه ما لبث أن وقع في مصيدة أخرى، مصيدة لعنة الموارد خلال

[1] بن نية حميد، محفوظ مراد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 266، 267.

الفترة 1981- 1982، وقد إتخذت النرويج الإجراءات والخطوات اللازمة لتجنبها، ومن أهم الخطوات التي إتبعتها ما يلي:

- ✓ زيادة التحكم في الإيرادات النفطية واتباع سياسة التقشف وتحديد الإنفاق؛
- ✓ تحديد الأجور بالإتفاق مع نقابات العمال؛
- ✓ تكوين صندوق إستثمار النفط عام 1983، الذي يتحكم في الإيرادات النفطية بهدف تجنب الأثر السلبي لصدمات أسعار النفط؛
- ✓ إنشاء مؤسسة جديدة تسمى states direct financial interst لإدارة مصادر الدخل.

وبهذا تمكنت النرويج من أن ترفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 0.125 بالمائة إلى 5.35 بالمائة عام 1985 رغم إرتفاع الصادرات النفطية من 4.9 مليار دولار إلى 6.5 مليار دولار.

- **عدم اليقين وتقلبات الإيرادات النفطية:** الإستخدام المباشر للإيرادات النفطية من شأنه أن يعرض الإقتصاد المحلي للعديد من المخاطر بسبب تقلبات أسعار النفط من بينها عدم اليقين، لذا قامت الحكومة النرويجية بتأسيس آلية الإستخدام غير المباشر للعوائد النفطية ليجعل الإقتصاد أقل عرضة للخطر، واتخذت قرارا بتأسيس صندوق النفط عام 1990 ومن تم تحويل الأموال عام 1996 من خزينة الدولة إلى الصندوق البالغة 7.9 مليار دولار، والهدف من الصندوق هو فصل عائدات النفط عن الإستخدام الداخلي وفي الوقت نفسه حماية الإقتصاد من التذبذبات العنيفة المحتملة لأسعار النفط، بالإضافة لمعالجة العجز في الموازنة.
- **صندوق النفط النرويجي بين الإستخدام الداخلي والخارجي:** أكدت التجربة النرويجية أن الطفرات النفطية قد تكون نقمة أو نعمة على الإقتصاد ويعتمد ذلك على ترشيد الإنفاق أو إدخار العائدات الفائضة، لهذا السبب قامت الحكومة النرويجة بإنشاء صندوق النفط وحددت له مبادئ وأهداف وقد إستطاعت أن تزيد مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تنويع نمط الإستخدام وذلك خلال الفترة 1997 – 2011، حيث قامت النرويج باستخدام التراكم الرأسمالي في الصندوق الحكومي في أصول خارجية بهدف تعويض التقلبات في أسعار النفط وتقلبات أسعار العملة حيث نجد تطور حجم الصندوق من 10 مليار كرونا عام 1996 إلى 500 مليار كرونا عام 2001 ثم إلى 1750 مليار كرونا عام 2007، أي من نسبة 5 بالمائة إلى نسبة 50 بالمائة، مما أدى إلى

إرتفاع نسبة مساهمته إلى نحو 80 بالمائة في الناتج المحلي الإجمالي، كل ذلك ساعد النرويج على التغلب على حالة عدم اليقين المرتبطة بتقلبات أسعار النفط.

- **إرتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الهيكل الإنتاج:** بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي عند مقارنته مع القطاعات الأخرى 62 بالمائة مما يعني أن قطاع الخدمات في النرويج مزدهر ومستوعب للقوى العاملة عند مستوى إنتاجية مرتفعة، وأن إرتفاع نسبة مساهمته في الهيكل الإنتاجي يدل على إرتفاع التنوع الإنتاجي.

إستطاعت النرويج أن تضاعف مبيعاتها العالمية 5 أضعاف من سنة 1995 إلى 2009 وأصبحت خامس أكبر مصدر للنفط، وبهذا تمكنت من تجنب المرض الهولندي من خلال رفع مساهمة القطاعات الإنتاجية غير الإستخراجية في الناتج المحلي إلى أكثر من 73 بالمائة، كما إستطاعت النرويج إيجاد قطاعات صناعية منبثقة من النفط ورفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وإيجاد إقتصاد له القدرة على الإستمرار حتى بعد نفاذ النفط.

المطلب الثالث: تجربة الإمارات في مجال التنويع الإقتصادي

تشير أغلب الدراسات والتقارير حول التنويع الإقتصادي للدول النفطية إلى نجاح إستراتيجيات التنويع الإقتصادي التي تبنتها الإمارات العربية على مدى السنوات الماضية، حيث نجحت في خلق إقتصاد قوي ومتنوع ساهم في تجاوز التحديات التي تواجه الإقتصاد الإماراتي، من بينها مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، وكذلك في ظل الإنخفاض الواضح لأسعار النفط، كانت الإمارات العربية المتحدة شديدة الحرص على التطوير المستمر لإقتصادها، وذلك من خلال تبني إستراتيجيات إقتصادية محفزة للتنويع الإقتصادي، معتمدة في ذلك على[1]:

- ✓ إعطاء الأولوية للتعليم من خلال الإنفاق العام على الرأسمال البشري؛
- ✓ زيادة الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية لدعم البيئة الإقتصادية والإستثمارية في مختلف أرجاء البلاد، وتشمل شبكات المواصلات – الطرق والأنفاق– والمباني الاتحادية ومشروع القطاع الاتحادي، والمبادرات الإتحادية الأخرى في كل من:إمارات عجمان، أم القيوين

[1] مريم زغاشو ومحمد دهان، **مرجع سبق ذكره**، ص 79.

رأس الخيمة والفجيرة التي صممت لضمان تمتع الإمارات بالمزايا ذاتها المتوفرة في إمارتي أبوظبي ودبي؛

- ✓ توجيه الإنفاق الإستثماري العام لتفعيل القطاعات غير النفطية الأخرى وبناء ميزات تنافسية بعيدة المدى لاسيما في قطاع : الصناعات التحولية، الطيران، السياحة، المصارف، التجارة، العقارات الخدمات والطاقة البديلة؛
- ✓ إعتماد سياسة جبائية مشجعة للإستثمار الخاص.

يعود الفضل في نجاح إستراتيجيات التنويع الإقتصادي في دولة الإمارات إلى الجهود التي بدلها البلد في إتباعه لجملة من السياسات الداعمة، منها[1]:

- ✓ تبني سياسة الإنفتاح الإقتصادي، وجلب الإستثمارات الخارجية، حيث صنفت الإمارات في المرتبة الثالثة عالميا، والأولى في الشرق الأوسط بين الوجهات الواعدة للمستثمرين خلال الفترة 2013 – 2015؛
- ✓ إرساء منظومة قانونية إقتصادية مرنة، وتسهيل ممارسة الأعمال؛
- ✓ إعتماد سياسة نقدية تدعم إستقرار عملة الإمارات مقابل الدولار الأمريكي، وتسهيل تحويلها مع عدم فرض أي قيود على إعادة تصدير الأرباح أو رأس المال؛
- ✓ إقامة مناطق حرة ومناطق إقتصادية متخصصة، وما تمنحه من مزايا.

كما يلاحظ إرتفاع معدلات الإستثمار الأجنبي في الإمارات، إذ أصبحت تضخ هذه الإستثمارات ما قيمته 10 مليار دولار سنة 2010، خاصة في مجال السياحة، حيث عرفت الإمارات طفرة عقارية هائلة ويقدر حجم المشاريع في الإمارات 350 مليار دولار، خاصة ما نلمسه في إمارة دبي التي إعتمدت إلى تنويع مصادرها والتقليل من الإعتماد على الموارد الطبيعية ووجهت إهتمامها إلى القطاع السياحي والمشاريع السياحية الضخمة، على غرار فندق برج العرب وبرج خليفة، كما قامت الحكومة الإماراتية بإنشاء سوق مصرفية وجذب الإستثمارات الأجنبية باعتماد إغراءات على غرار إمكانية ملكية الأراضي للأجانب لمدة تصل لـ 99 سنة، وتجدر الإشارة إلى منطقة جبل علي التي تحتوي

[1] نفس المرجع السابق، ص 79.

على أكثر من 7100 شركة، ومن أهم مميزات هذه المنطقة الإقتصادية هو خلوها التام من الضرائب الشيء الذي جعل منها من أكثر المواقع جاذبية للإستثمار الأجنبي، حيث بعد إطلاقها سنة 1985 بـ 19 شركة فقط وصل عدد الشركات بها لما يفوق 7100 شركة منها تقريبا 100 شركة مصنفة ضمن قائمة مجلة فورتشن لأكبر 500 شركة عالمية، كما تعتبر دبي من أكبر الأسواق العالمية للذهب إذ تستحوذ على 40 بالمائة من تجارته العالمية.

تجدر الإشارة إلى أن الإمارات تحولت من دولة تعتمد على النفط بنسبة 90 بالمائة في ناتجها المحلي الإجمالي سنة 1971 إلى 30 بالمائة عام 2012 في حين الـ 70 بالمائة المتبقية أصبحت متأتية من العديد من الموارد كالسياحة والإستثمارات الداخلية والخارجية وحزمة أكثر تنوعا من الصادرات – الذهب، الألماس، المجوهرات ... إلخ – بالإضافة إلى الإستقرار وإتباع سياسة خارجية منفتحة، والعبء الضريبي الشبه منعدم والإستثمارات الأجنبية والخدمات المالية والطاقات المتجددة والنقل والسياحة بكل أنواعها، ولازالت الإمارات العربية المتحدة تهدف إلى تنويع أكثر وتطوير أكبر وفق العديد من المخططات والبرامج المستقبيلة على غرار رؤية الإمارات 2021، ورؤية أبو ظبي 2030 بعد نجاح مشروع دبي 2015 [1].

[1] هشام عياد، **محددات التنويع الإقتصادي في المغرب العربي: دراسة قياسية باستعمال عينات البانل للفترة 2000 – 2013**، ملتقى بعنوان: عرض تجارب دولية في مجال التنويع الإقتصادي ومحاولة الاستفادو منها مغاربيا، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 28 /2018/09، ص04.

خلاصة

ما يمكن إستخلاصه في نهاية هذا الفصل، أن التنويع الإقتصادي أضحى ضرورة حتمية وطريق آمن لتجنب التناقضات والإختلالات الإقتصادية والإجتماعية وذلك بإشراك جميع الموارد المجتمعية المتاحة بهدف تجاوز المخاطر والصدمات، وذلك كونه يعزز القدرة الذاتية للإقتصاد المحلي في تلبية إحتياجات أفراد المجتمع، ويحرر الإقتصاد من التبعية، ويساهم في الحد من أزماته الناتجة عن التقلبات المستمرة في الأسواق الدولية.

ولتبني إستراتيجيات فعالة للتنويع الإقتصادي لابد من إنتهاج برنامج إقتصادي دقيق ومتكامل يراعي جميع مقومات الإقتصاد الوطني وخصائصه ويضمن نجاحها، على غرار بعض التجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الإقتصادي، التي لديها قاعدة موارد قوية من تنويع إقتصادها وصادراتها.

يعتبر التنويع الإقتصادي أحد الحلول المطروحة بشدة للخروج بإقتصاد الدول ليرى نور التطور والتخلص من التبعية للمورد الواحد وجل المخاطر المترتبة عن ذلك، وبالتالي فإن التنويع الإقتصادي أحد السبل الفعالة التي تمكن من تحقيق التنمية المستدامة التي سوف نتناول أساسياتها من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

المبحث الثاني: الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

المبحث الثالث: العلاقة بين التنويع الإقتصادي واستدامة التنمية

تمهيد:

إستحوذ موضوع التنمية المستدامة خلال السنوات المنصرمة إهتماما عالميا، حيث لقيت إهتمام الباحثين في الميادين السياسية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية، منذ أن طرح أول مرة في مؤتمر الأمم المتحدة في استوكهولم عام 1972.

هذا وتعتبر البيئة من أهم التحديات التي تواجه عالمنا اليوم، فنظرا للإستعمال الغير عقلاني للموارد الطبيعية والطاقة والإساءة للبيئة باعتبارها سلعة مجانية ونسيان أنها أساس إستمرارية الحياة والمجال الوحيد لبقاء الإنسان واستمرار الأجيال القادمة، أصبح مفهوم التنمية المستدامة يفرض على المجتمع التكيف والإستجابة للمتطلبات والمستجدات المعاصرة.

تطرقنا في الفصل السابق لإستراتيجية التنويع الإقتصادي من حيث الإطار النظري، ولتحقيق متطلبات التنمية المستدامة تلجأ العديد من الدول لإتباع سياسة تقوم على تنويع إقتصادها. وقد حاولنا من خلال هذا الفصل الإحاطة بأهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالتنمية المستدامة، كما أشرنا للعلاقة التي تربط إستراتيجية التنويع الإقتصادي بالتنمية المستدامة، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة؛

المبحث الثاني: الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛

المبحث الثالث: العلاقة بين التنويع الإقتصادي واستدامة التنمية.

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

شاع مصطلح التنمية المستدامة وبات أكثر إستعمالا في وقتنا الحالي وذلك لإرتباطه بمستقبل الإنسان على وجه الأرض، فهو يمثل الإستراتيجية أو الخطة الأنسب التي تمكن من إستمرارية التنمية لفترة طويلة بشكل يضمن حق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية.

المطلب الأول: مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة

سنحاول من خلال هذا المطلب ضبط مفهوم التنمية المستدامة والتعرف على مختلف أبعادها.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

لضبط مفهوم التنمية المستدامة لابد أن نتطرق أولا إلى مفهوم التنمية:

1.تطور مفهوم التنمية: تمثل أساس التنمية بعد الحرب العالمية الثانية في النمو السريع للدخل، إذ أصبح مؤشر الدخل يستخدم تعبيرا عن التنمية، لأنه يأخذ قدرة المجتمع على زيادة الإنتاج بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان، كما أن نمو الدخل الحقيقي يقيس بشكل عام التحسن في مستوى المعيشة.

خلال عقد الستينات تغير مفهوم التنمية بعد أن كشفت التجارب العلمية قصور مفهوم التنمية التقليدي الذي حصر مفهوم التنمية في النمو الإقتصادي السريع وذلك بسبب إستمرار العديد من المشاكل كالبطالة والفقر وسوء توزيع الدخل، بالإضافة لعدم مساعدة النمو السريع الحاصل في العديد من البلدان على تحسين وضعها في النظام الإقتصادي العالمي وبالتالي تحول مفهوم التنمية من النمو الإقتصادي إلى الحد من التفاوت في الدخل وتحقيق العدالة في توزيع الدخل ومحاربة الفقر والتغلب على البطالة وإشباع الحاجات الأساسية ضمن إقتصاد يستمر بالنمو.[1]

من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات ظهر مفهوم التنمية الشاملة التي تعنى بجميع جوانب الحياة والمجتمع، وما يعاب على هذا المفهوم للتنمية أنه يحاول معالجة كل جانب من جوانب المجتمع على حدة ويضع الحلول لكل مشكلة على إنفراد.

[1] مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات** – دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 125- 127.

مع بداية الثمانينات أفاق العالم على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي تهدد الوجود، فكان لزاما عليه إيجاد فلسفة تنموية جديدة تمكن من التغلب على هذه المشكلات فنتج بذلك مفهوم جديد للتنمية أطلق علية التنمية المستدامة[1].

الشكل رقم (02): مراحل تطور التنمية

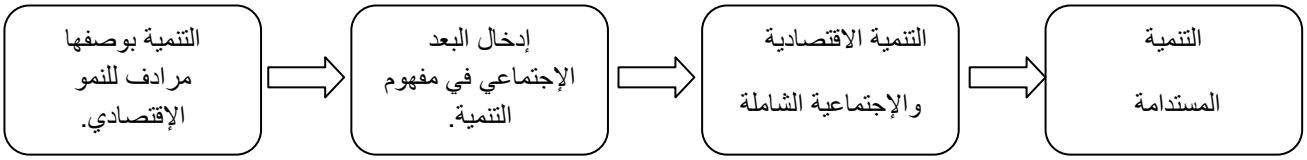

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على: رحالي حجيلة، **التنمية في ظل المتغيرات العالمية (من التنمية الإقتصادية إلى التنمية المستدامة)**، معارف مجلة علمية محكمة، العدد 17، 2014، ص ص 158، 159.

2.تعريف التنمية: حظي موضوع التنمية باهتمام كبير خاصة من جانب المهتمين بالدراسات الإنسانية، ونتيجة لهذا الإهتمام ظهرت العديد من النظريات التي تناولت موضوع التنمية، فتعددت التعاريف باختلاف وتعدد الأدبيات، وسنتطرق فيما يلي إلى بعض ما جاء في تعريف التنمية:

التنمية هي: "عملية تتضمن بعث وإطلاق قوى معينة خلال فترة طويلة الأجل محدثة تعديلا في متغيرات معينة، قصد تحقيق زيادة كبيرة في الدخل الحقيقي، بحيث تؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي إذا كان معدل التنمية أعلى من معدل السكان، والتي تحدث عن طريق تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء"[2].

[1] رحالي حجيلة، **التنمية في ظل المتغيرات العالمية (من التنمية الإقتصادية إلى التنمية المستدام)**، معارف مجلة علمية محكمة، العدد17، 2014 ص 158 – 160 .

[2] هشام مصطفى الجمل، **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2007، ص 20.

عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (1990) التنمية على أنها: "عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الفرد، وأهم هذه الخيارات المتشعبة هي أن يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل، وأن يتعلموا، وأن يكون بوسعهم الحصول على المواد التي تكفل مستوى معيشة كريمة"[1].

وتعرف التنمية كذلك بأنها: محاولة نقل العادات والمميزات التي تتسم بها الشعوب المتطورة والتخلي عن العادات القديمة التقليدية. [2]

وعرفها ماركس على أنها: عملية تشمل تغييرات في مختلف النواحي الإجتماعية والسياسية والقانونية وكذلك في أساليب الحياة والقيم الثقافية[3].

مما تقدم يمكن القول أن التنمية هي: عملية حضارية تتضمن تغييرات شاملة في كل القطاعات المجتمعية والتي تمكن من تحقيق قفزة نحو التقدم والنمو والخروج من التخلف.

3.تعريف التنمية المستدامة: عرفت التنمية المستدامة أول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987م، إذ عرفها على أنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تلبية حاجياتهم"[4].

وتعرف التنمية المستدامة على أنها تلك التنمية التي تسعى إلى الإستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية، إذ تركز التنمية المستدامة على المواءمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية، وذلك كون السكان في تزايد مستمر بينما الموارد الطبيعية تتناقص بشكل فضيع، ومنه فإن هدف التنمية المستدامة هو الوصول إلى معدل نمو للسكان ثابث على مستوى العالم وذلك للحد من إستنزاف الموارد الطبيعية وحماية البيئة من التلوث والحفاظ على الطاقات، كما أن التنمية المستدامة تعالج مشكلة الفقر لأن العيش في وسط فقير يؤدي بطريقة أو بأخرى لاستنزاف الموارد الطبيعية وتلويث المحيط، وعليه يمكن القول أن التنمية المستدامة جوهرها الإنسان.[5]

---

[1] العربي حجام وسميحة طري، **التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06 العدد02، الجزائر، ص122.

[2] رحالي حجيلة، التنمية، **مرجع سبق ذكره**، ص156.

[3] ليلى لعجال، **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الديمقراطية والرشادة،جامعة قسنطينة، 2010،ص 16.

[4] العربي حجام وسميحة طري، **مرجع سبق ذكره**، ص 125.

[5] مدحت قريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 128، 129.

وعرف البنك الدولي التنمية المستدامة بأنها: " تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن"[1]، وفي تقرير التنمية في العالم الصادر عن البنك الدولي أشار إلى أن للتنمية المستدامة ثلاث محاور أساسية، تتمثل في[2]:

- ✓ **العدالة:** من خلال تقليص الفقر في العالم؛
- ✓ **الكفاءة:** من خلال النمو المتوازن؛
- ✓ **الإستدامة:** من خلال حماية البيئة.

وعرفت التنمية المستدامة أيضا بأنها: " التنمية الحقيقية ذات القدرة على الإستمرار والتواصل من منظور إستخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الإجتماعي البيئي والذي يهدف لى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي"[3].

وتعرف التنمية المستدامة على أنها تلك التنمية التي تشمل كل من العناصر التالية[4]:

- ✓ **العنصر الإقتصادي:** وذلك من خلال تحقيق النمو الإقتصادي والتوزيع العادل للموارد والثروة؛
- ✓ **العنصر البيئي:** بالمحافظة على البيئة وحمايتها؛
- ✓ **العنصر الاجتماعي:** بتحقيق تنمية إجتماعية بين مختلف طبقات المجتمع؛
- ✓ **العنصر الثقافي:** باحترام التنوع الثقافي في المجتمع؛
- ✓ **العنصر المكاني:** بخلق نوع من التوازن بين الحضر والريف والتهيئة العمرانية.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن التنمية المستدامة هي مجموعة إستراتيجيات تمكن من تحقيق مستويات معيشية جيدة وتضمن الوفاء باحتياجات الحاضر، وفي ذات الوقت تتسم بالإستمرارية فتتبع

---

[1] صادق هادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

[2] البنك الدولي، **الانصاف و التنمية**، تقرير عن التنمية في العالم، 2006، ص 7 – 26.

[3] سالمي رشيد وعزي هاجر، **واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر**، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول "إستراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2018، ص 4.

[4] حامد الريفي،اقتصاديات البيئة – **مشكلات البيئة – التنمية الإقتصادية – التنمية المستدامة** ، دار التعليم الجامعي، مصر، ص253.

أسلوبا رشيدا للحفاظ على الموارد وضمان مستقبل الأجيال القادمة وتحقيق التوازن بين النظام الإقتصادي والإجتماعي والتكنولوجي.

4.خصائص التنمية المستدامة: تتميز التنمية المستدامة بالعديد من الخصائص منها[1]:

- ✓ تعتبر التنمية المستدامة مقاربة دولية تبحث في كيفية إحداث التوازن بين الشمال والجنوب أو بين الدول المتقدمة الغنية والدول المتخلفة الفقيرة، والتمسك بمبدأ أن البيئة مشكلة كونية، محاولة في ذلك إيجاد حلول متفرقة، فمثلا بالنسبة لدول الشمال فإن أكبر الإنشغالات فيها هو الحد من العناصر الملوثة والنفايات، بينما في دول الجنوب فإن أكثر ما يشد الإنتباه هو تسيير النمو الديمغرافي، وبذلك فهي تحتم على الجميع تغيير هياكل الإنتاج والإستهلاك من خلال التقدم التكنولوجي وتغيير تفضيلات المستهلكين والأخذ في الحسبان كل التكاليف والأضرار؛
- ✓ التنمية المستدامة بمثابة تسيير بيئي، باعتبار أن الهدف الأسمى للتنمية المستدامة هو نقل رأس المال الطبيعي للأجيال المستقبلية، فتوجب بذلك إبتكار طرق تسييرية تبحث عن تقليل أثر بعض السلوكيات الملوثة للبيئة والتي كانت شائعة في الماضي، والسهر على طرح بدائل حديثة لبعض الأنظمة البيئية في وقتنا الحاضر، بحيث تكون هذه البدائل أكثر استدامة؛
- ✓ تبحث التنمية المستدامة في كيفية تصحيح ظروف اللامساواة وإدراك الفروق الإجتماعية بالإعتماد على الخيارات الإقتصادية الفردية، فبتقليل الفروقات في الدخل والثروة يمنح المشروعية للتنمية المستدامة؛
- ✓ التنمية المستدامة طويلة المدى، فالبعد الزمني فيها هو الأساس، بالإضافة إلى البعد الكمي والكيفي؛
- ✓ تضع التنمية المستدامة الإحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول؛
- ✓ تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية بكل محتويات؛
- ✓ يعد الجانب البشري فيها وتنميته من أهم أهداف التنمية المستدامة ومن محاورها الأساسية وخاصة الإهتمام بطبقة الفقراء؛
- ✓ تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصيتها الثقافية الدينية والحضارية.

[1] صادق هادي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 20، 21.

5.متطلبات التنمية المستدامة: لتحقيق تنمية مستدامة فعالة لابد من توافر عدد من المتطلبات، والتي من أهمها[1]:

- ✓ نظام سياسي يضمن الديمقراطية في إتخاذ القرار؛
- ✓ نظام إقتصادي يمكن من تحقيق الفائض ويعتمد على الذات؛
- ✓ نظام إجتماعي ينسجم مع المخططات التنموية وأساليب تنفذيها؛
- ✓ نظام إنتاجي يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشروعات المختلفة؛
- ✓ نظام تكنولوجي يمكن من البحث وإيجاد الحلول لما يواجهه من مشكلات؛
- ✓ نظام دولي يعزز التعاون وتبادل الخبرات في عملية التنمية؛
- ✓ نظام إداري مرن يملك القدرة على التصحيح التلقائي؛
- ✓ نظام ثقافي يركز على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة عامة، والتنمية المستدامة خاصة.

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة عدة أبعاد متداخلة فيما بينها، حيث أن التركيز عليها من شأنه أن يحرز تقدما في تحقيق التنمية المستدامة، وتتمثل أبعاد التنمية المستدامة في:

1.البعد الإقتصادي: يهدف البعد الإقتصادي لتحسين مستوى معيشة الأفراد وزيادة رفاهية المجتمع من خلال تلبية إحتياجاتهم من السلع والخدمات والإستغلال العقلاني للموارد الطبيعية حيث نجد أن البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية.

أما الدول الفقيرة فتحاول الإهتمام بتوظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا، ومن أمثلة ذلك نسبة إستهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند بـ 33 مرة وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة[2].

[1] ضياء الناروز، **مرجع سبق ذكره**، ص 163.

[2] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، مصر،2007، ص 29.

ويندرج تحت هذا البعد ما يلي[1] :

- ✓ حصة الإستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية؛
- ✓ إيقاف تبديد الموارد الطبيعية؛
- ✓ مسؤولية البلدان المتقدمة عن معالجة التلوث؛
- ✓ تقليص تبعية البلدان النامية؛
- ✓ تكريس الموارد الطبيعية خدمة لتحسين مستويات المعيشة في البلدان الفقيرة؛
- ✓ الحد من التفاوت في المداخيل؛
- ✓ تقليص الإنفاق العسكري؛
- ✓ المساواة في توزيع الموارد؛
- ✓ تقليص الإنفاق العسكري؛
- ✓ الحد من التفاوت في مستوى الدخل.

2. البعد الإجتماعي: يشير هذا البعد إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية وتحسين سبل الرفاهية من خلال توفير إحتياجات الأفراد والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان وتنمية الثقافات المختلفة والمشاركة الشعبية في إتخاذ القرارات[2]، ويتضمن هذا البعد ما يلي[3]:

- ✓ تثبيت النمو الديموغرافي وإعطاء أهمية للحجم النهائي للسكان؛
- ✓ الإهتمام بكيفية توزيع السكان؛
- ✓ الإستخدام الكامل للموارد البشري والإهتمام بدور المرأة؛
- ✓ إتباع الأسلوب الديمقراطي في الحكم؛
- ✓ ترسيخ فكرة العدالة الاجتماعية؛
- ✓ تبني فكرة تنمية البشر وإشراكهم في العملية التنموية؛

---

[1] أنظر المرجع: - محصول سعيد، **دور السياسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2012**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2014، ص 72-74.

- مالك حسين حوامدة، **الأبعاد الإقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة**، دار دجلة، الأردن، 2014، ص 264.

[2] خالد مصطفى قاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

[3] كريمة بوقزولة، **المسؤوليات المشتركة والمتباينة للدول في مجال التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه علوم في القانون العام، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، 2019، ص 65.

- ✓ ضبط السلوك الإستهلاكي للأفراد.

3. البعد البيئي: ويتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الإعتبارات البيئية، ويتضمن هذا البعد ما يلي[1]:

- ✓ الحفاظ على الأراضي؛
- ✓ حماية الموارد الطبيعية؛
- ✓ صيانة المياه؛
- ✓ حماية المناخ من الإحتباس الحراري؛
- ✓ حماية التنوع البيولوجي.

4.البعد التقني والإداري: يهتم بالتحول إلى إستخدام التكنولوجيات الأكثر نظافة وأكثر كفاءة تنقل المجتمع على عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الملوثات وإتباع معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وإعادة تدويرها داخليا وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها[2].

ولكي يتم تحقيق التنمية المستدامة لابد من مراعاة عدة أمور من أهمها[3]:

- ✓ إستخدام تكنولوجيا أنظف؛
- ✓ الحد من إنبعاث الغازات؛
- ✓ إستخدام قوانين البيئة للحد من الدهور البيئي؛
- ✓ إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات كالطاقة الشمسية؛
- ✓ الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة لتحقيق العديد من الأهداف وذلك بالإعتماد على عدة مبادئ، سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على أهم مبادئ وأهداف التنمية المستدامة.

[1] محصول سعيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 77، 78.

[2] مالك حسين حوامدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 265.

[3] خالد مصطفى قاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

أولا: مبادئ التنمية المستدامة

أسفر إعلان " ريو دي جانيرو " الذي تم تبنيه عام 1992، عن وضع 27 مبدأ، تعمل هذه المبادئ على توجيه عمليات مختلف الجهات المعنية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، ومن أهم المبادئ نذكر[1]:

1.المبدأ الأخلاقي: وذلك بالتحلي بالقيم الإنسانية واحترام الحياة الشخصية للأفراد؛

2.مبدأ إدماج وحماية البيئة: للبيئة مكانة أساسية من منظور التنمية المستدامة، إذ لابد من أخدها بعين الإعتبار عند إتخاذ أي قرار أو تنفيذ أي سياسة وذلك للحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية حق الأجيال القادمة في العيش في بيئة مناسبة ونقية؛

3.مبدأ الملوث يدفع: أي أن كل فرد مسؤول عن تصرفاته وأفعاله، وأي تصرف يسبب آثارا سلبية على البيئة يقوم صاحبه بدفع تكلفة؛

4.مبدأ حماية التنوع الحيوي والأنظمة البيئية: وذلك لضمان حق الأجيال الحالية والمستقبلية منها؛

5.مبدأ حماية الإرث الثقافي والحضاري للمجتمعات: يمثل الإرث الثقافي والحضاري خصوصية المجتمعات من ممتكات وعادات وتقاليد وأماكن ... إلخ؛

6.مبدأ الفعالية الإقتصادية: هو ضرورة أن يتميز الآداء الإقتصادي بالكفاءة العالية، وذلك من خلال تشجيع الإبتكار، ضمان حماية البيئة، التحاور الإجتماعي، تحقيق الإزدهار الإقتصادي، تنفيذ سياسات أكثر تنظيما في إستخدام القدرات الإدارية والتنظيمية، إستغلال الإيرادات في تحقيق إنجازات أخرى، وضع الأولويات وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية؛

7.مبدأ الفعالية الإقتصادية: وهو ضرورة أن يتميز الأداء الإقتصادي بالفعالية العالية، وذلك من خلال: سن التشريعات وإنشاء مؤسسات دولية تحارب الفقر وتحاول حماية البيئة في كل أنحاء العالم؛

---

[1] أنظر المرجع:- صادق هادي، **مرجع سبق ذكر**، ص 23 – 25.

- إلهام شيلي، **دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية –** دراسة ميدانية في المؤسسة الميناائية، سكيكدة–، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص ص 67، 68.

8.مبدأ المشاركة والشفافية: يكون عبر إسهام كل أفراد المجتمع في عملية وضع السياسات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، واتخاذ مبدأ الشفافية أثناء تنفيذها ومراقبتها أثناء التنفيذ، بالإضافة للإعتماد على الإرتباطات الثلاثية التي تحقق نجاحا والمتمثلة في الحكومة – القطاع الخاص – منظمات المجتمع المدني؛

9.مبدأ العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية: والعدالة المقصودة هنا تكون إما فيما بين الأجيال الحالية، أو تكون بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية.

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة

جاءت التنمية المستدامة لضمان حقوق الأجيال القادمة ومراعاة محدودية قدرة البيئة في إستيعاب الأضرار الناتجة من مشروعات التنمية، فالهدف الأسمى للتنمية المستدامة هو المواءمة بين التنمية الإقتصادية والمحافظة على البيئة، ويمكن تلخيص أهدافها فيما يلي:

1.الأهداف البيئية: تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها من خلال المحافظة على بقاء النظام البيولوجي وإنتاجيته، ووحدة النظام الإيكولوجي، ومنع التأثيرات الضارة عليه وذلك من خلال[1]:

- ✓ مكافحة التلوث بكل أشكاله؛
- ✓ البحث في مستجدات البيئة وانعكاساتها على الدول، والإستفادة من التجارب الناجحة في مجال حماية البيئة والبحث في آفاق جديدة للتعاون؛
- ✓ تطوير العلاقة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية لتصبح علاقة تكامل وانسجام؛
- ✓ تحسيس الأفراد بالمسؤولية إتجاه البيئة وتوعيتهم بالمشكلات البيئية القائمة، وتشجيعهم على المشاركة في إيجاد الحلول لها؛
- ✓ الحث على عدم إستنزاف الموارد الطبيعية واستغلالها إستغلالا رشيدا.

2.الأهداف الإقتصادية: وتتمثل في[2]:

- ✓ العمل على الإستخدام الأمثل للموارد وترشيد الإستهلاك وتلبية إحتياجات البشر؛

---

[1] أنظر المرجع: – حامد الريفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 276.
– حجام العربي و طري سميحة، **مرجع سبق ذكره**، ص 131.
– إلهام شيلي، مرجع **سبق ذكره**، ص 68.

[2] أنظر المرجع: – حامد الريفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 276.
– حجام العربي وطري سميحة، **مرجع سبق ذكره**،ص 131.

- ✓ تحقيق العدالة والمساواة في توزيع السلع والخدمات بين الأفراد في الأجيال المتعاقبة؛
- ✓ السعي للحد من الفقر من خلال توفير إحتياجات الطبقات الأكثر فقرا؛
- ✓ النظر في المستجدات الإقتصادية بالتركيز على تأثيرات العولمة وطرق الإستفادة من إيجابياتها.

3.الأهداف الاجتماعية: وتتضمن[1]:

- ✓ تحقيق التماسك المجتمعي من خلال تلبية إحتياجات البشر؛
- ✓ تحقيق العدالة الإجتماعية والمشاركة وتعزيز الدور المؤسسي وتطويره واستمراريته؛
- ✓ توظيف التكنولوجيات الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، مع تقليل إستخدام التكنولوجيات المضرة بالبيئة وتطوير التكنولوجيات النظيفة والصديقة للبيئة؛
- ✓ تحسين نوعية حياة الأفراد إقتصاديا وإجتماعيا ونفسيا وروحيا؛
- ✓ المثلث الهدفي للتنمية المستدامة متكامل ويكمل بعضه الآخر بحيث من الصعب الفصل بينهم.

الشكل رقم (03): المثلث الهدفي للتنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة

أهداف بيئية	**أهداف إقتصادية**	**أهداف إجتماعية**
بالحفاظ على النظام البيولوجي وإنتاجيته وكذلك النظام الإيكولوجي .	الإستخدام الأمثل للموارد لتلبية إحتياجات البشر حاضرا ومستقبلا.	بتحقيق التماسك الإجتماعي والعدالة الإجتماعية والمساواة وتعزيز الدور المؤسسي وتطويره واستمراريته.

المصدر: حامد الريفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 277.

[1] إلهام شيلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 68 – 70.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية المستدامة ومعوقاتها

تمكن مؤشرات قياس التنمية من إعطاء صورة واضحة عن الوضعية التنموية لأي دولة ومقارنتها مع باقي الدول، ومن ذلك الوقوف على أهم المعوقات التي تثبط تجسيد التنمية المستدامة بكل أنواعها.

أولا: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

على الرغم من الإنتشار الواسع لمفهوم التنمية المستدامة إلا أن المشكلة التي ظلت تعترضه هو محاولة إيجاد وتحديد مؤشرات تمكن من قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة.

وتكمن أهمية مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجال تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي، ما يمكن من إتخاذ القرارات سواءً الوطنية أو الدولية بخصوص السياسات الإقتصادية والإجتماعية.

المؤشرات الأكثر دقة وشمولية وقدرة على عكس واقع التنمية المستدامة أقرتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة وتسمى عادة بمؤشرات " الضغط والحالة والإستجابة " لأنها تميز بين مؤشرات الضغط البيئية، ومؤشرات تقييم الحالة الراهنة، ومؤشرات الإستجابة مثل المساعدات التنموية وتنقسم هذه المؤشرات إلى أربع فئات رئيسية يتم إستنباطها لتدل على وضع معظم القضايا البيئية والإقتصادية والإجتماعية التي تعالجها التنمية المستدامة والتي تضمنتها الفصول الأربعون من وثيقة الأجندة 21 التي أقرت في العام 1992 التي تمثل خطة عمل الحكومات والمنظمات الأهلية تجاه التنمية المستدامة في كل العالم[1]، وتتمثل هذه المؤشرات في:

1. **المؤشرات الإقتصادية:** تتمثل في[2]:

- ✓ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ نسبة إجمالي الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛

[1] مالك حسين حوامدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 242.

[2] أنظر المرجع: – عبد القادر عوينان، **تحليل الآثار الإقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر** –، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2008، ص 40.

– اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، **تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا**، تحليل ونتائج الأمم المتحدة،2001، ص 53.

- ✓ رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ نصيب الفرد السنوي من إستهلاك الطاقة.

2. المؤشرات الإجتماعية: تتمثل المؤشرات الإجتماعية في[1]:

- ✓ **مؤشر الفقر البشري:** يقاس هذا المؤشر في البلدان النامية بالنظر إلى ثلاث أبعاد أساسية وهي:
  - ➢ حياة طويلة وصحية: وتقاس بالنسبة للأفراد الذين لا يبلغون سن الأربعين؛
  - ➢ توفر الوسائل الإقتصادية: وتقاس بالنسبة المئوية من الناس الذين لا يمكنهم الإنتفاع بالخدمات الصحية والمياه المأمونة؛
  - ➢ نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص في الوزن سواء بدرجة معتدلة أو شديدة.
- ✓ **التعليم:** إذ يعتبر مؤشرا هاما في معرفة درجة تقدم الدولة إقتصاديا وإجتماعيا؛
- ✓ **معدل البطالة:** ويمثل نسبة الأفراد العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة؛
- ✓ **معدل النمو الديموغرافي:** يقيس معدل نمو السكان في السنة الواحدة؛
- ✓ **الصحة العامة والأمن:** تشمل قياس حالة التغذية والرعاية الصحية وتوفير الأمن الإجتماعي والحماية للأفراد؛
- ✓ **المساواة الإجتماعية؛**
- ✓ **السكن والسكان.**

3. المؤشرات البيئية: تتضمن كل من[2]:

- ✓ متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية؛
- ✓ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة؛
- ✓ كميات الأسمدة المستخدمة سنويا؛

---

[1] أنظر المرجع: – عمارة نورة، **النمو السكاني والتنمية المستدامة**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد البيئة، جامعة عنابة الجزائر، 2012، ص 31 – 35.

– مالك حسين حوامدة، **مرجع سبق ذكره**، ص244 – 247.

[2] أنظر المرجع: – عبد القادر عويبنان، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

– عمارة نورة، **مرجع سبق ذكره**، ص 35.

- ✓ الأراضي المصابة بالتصحر؛
- ✓ التغير في مساحة الغابات؛
- ✓ التغير المناخي ونوعية الهواء والماء؛
- ✓ تغيرات طبقة الأوزون؛
- ✓ وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية؛
- ✓ قياس التنوع الحيوي.

4.المؤشرات المؤسسية: وهي[1]:

- ✓ قياس درجة تطور الإتصالات السلكية واللاسلكية؛
- ✓ قياس نسبة عدد الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة؛
- ✓ قياس درجة إستخدام الأنترنت لكل 100 نسمة.

ثانيا: معوقات التنمية المستدامة

أكثر ما يعيق التنمية المستدامة ما يلي[2]:

- ✓ عدم عمل آليات السوق بالشكل المطلوب؛
- ✓ قصور القرارات المتخذة والسياسات التي يتم تنفيذها، إذ تكون لفترات قصيرة الأجل، بينما رهانات التنمية المستدامة طويلة الأجل؛
- ✓ عدم أخذ الأفراد معايير الإستدامة بعين الإعتبار خلال عملية إتخاذ القرار، حيث كل فرد يفكر في مجاله الضيق فحسب.
- ✓ كثرة المشاكل والمنازعات والإنقلابات والمؤامرات في العديد من الدول، الأمر الذي شغل الساسة والمفكرين والإقتصاديين عن الإتفاق على عمل موحد في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

[1] عبد القادر عوينان، **مرجع سبق ذكره**، ص 42.

[2] أنظر المرجع: – صادق هادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 31.

– حامد الريفي، **مرجع سبق ذكره**، ص281.

المبحث الثاني: الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

تهدف الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لتجسيد أهداف الدولة على شاكلة سياسات وأعمال ملموسة.

المطلب الأول: مفهوم إستراتيجية التنمية المستدامة

إستراتيجية التنمية المستدامة عملية منسقة تنطلق من تحليل الوضع الراهن وصولا لوضع سياسات وخطط وتنفيذها.

أولا: تعريف الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

حسب منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي OECD تعرف الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على أنها: "مجموعة منسقة من عمليات التحليل والنقاش وتعزيز القدرات والتحليل والإستثمار، تقوم على المشاركة، ولا تنفك تتحسن وتدمج بين الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للمجتمع، مع إلتماس مواضع للتنازلات المتبادلة حيثما يتعذر ذلك " وتختلف الإستراتيجيات الوطنية من بلد لآخر، إذ أن كل بلد يقوم باختيار أفضل الطرق المناسبة لإعداد إستراتيجية للتنمية المستدامة وتنفيذها وذلك حسب خصائصه وظروفه السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإيكولوجية"[1].

ثانيا: خصائص الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

تتميز إستراتيجية التنمية المستدامة بكونها تساهم في[2]:

- ✓ تحديد الأهداف والخيارات والسياسات والقيم التي ترتكز عليها التنمية المستدامة؛
- ✓ تعزيز تطوير السياسات الحكومية المتعلقة بالتنمية المستدامة؛
- ✓ تحديد المسائل ذات الأولوية؛
- ✓ تحسين وضعية البلد وجعله مواكبا للتغيرات الدولية ومستفيدا من أغلب الظواهر الشائعة؛
- ✓ المساعدة على تحديد المشروعات والبرامج التنموية وتوجيه عملية تنفيذها؛
- ✓ تسوية الخلافات القائمة بين شرائح المجتمع والإدارات الحكومية؛

[1] stephen bass and Barry dalal – clayton, **sustainable development strategies**, a resource book, London,2012,p p 30 , 31.

[2] سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربي– حالة الجزائر** –، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص93 – 95.

- ✓ المساعدة على بناء الإقتصاد المستدام؛
- ✓ الإنصاف في تقاسم مكاسب التنمية والأخذ بعين الإعتبار الطبقات الفقيرة.

ثالثا: متطلبات الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

من بين الإجراءات التي لابد من إجرائها لضمان نجاح إستراتيجية التنمية المستدامة واستمراريتها ما يلي[1]:

- ✓ خلق ثقافة للتنمية المستدامة وجعلها نمطا حياتيا؛
- ✓ تحديد أدوار المؤسسات والقطاعات، والتنسيق فيما بينها ووضع نظام للمساءلة؛
- ✓ وضع قوانين ولوائح تنظيمية تحدد العلاقة بين المؤسسات، وفيما بين الأفراد، وبين الأفراد وبيئتهم؛
- ✓ التنسيق الفعال لضمان نجاح عملية التنمية المستدامة وضمان إدماج عملية إعداد الإستراتيجية في العملية الحكومية لصنع القرار؛
- ✓ إشراك الأفراد في عملية التنمية للوصول إلى توافق الآراء وتنفيذ المشروعات والبرامج؛
- ✓ الإهتمام بالقدرات المحلية الموجودة، وبناء قدرات إضافية من خلال التدريب والتكوين.

المطلب الثاني: النظريات والإستراتيجيات المعالجة للتنمية المستدامة

تتضمن أدبيات التنمية المستدامة العديد من النظريات، تتبنى الدول ما يناسبها منها بهدف بلوغ مستويات أعلى من التنمية والوصول إلى التنمية المستدامة.

أولا: إستراتيجية النمو غير المتوازن

تنسب هذه النظرية إلى الإقتصادي ألبرث هيرشمان، الذي بين أن النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة يتطلب إحداث أو خلق ظروف من الضغوط والجهود وحالة عدم الإتزان في الإقتصاد، بالإضافة لضرورة إستثمار نسبة من الإدخارات الأولية في مشاريع تنموية محددة، ويرى هيرشمان أن إستراتيجية النمو غير المتوازن هو أفضل وسيلة للنمو الإقتصادي في الدول النامية

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 96، 97.

وترتكز نظريته على قطاعات أو أنشطة إستراتيجية معينة ذات دور فعال في تحفيز إستثمارات أخرى مكملة لبعضها البعض[1].

ثانيا: إستراتيجية التنمية القطبية

وتنسب هذه الإستراتيجية لفرانسوا بيرو، الذي يرى أن عملية التنمية لا يمكن أن تنتشر في نفس اللحظة الزمنية في كل مكان، فالتنمية تظهر أولا في مناطق معينة يطلق عليها "أقطاب النمو"، ويرى أنه لتجسيد هذه النظرية في البلدان النامية لابد من تغيرات ذهنية وإجتماعية إلى جانب التغيرات التقنية، والتي من شأنها تهيئة المناخ الملائم لإنتشار كافة آثار هذه الأقطاب.

ثالثا: إستراتيجية الصناعات التكاملية

تنسب للإقتصادي دوبرنيس، الذي يركز في إستراتيجيته على تطوير الصناعات التي تتميز بروابط عالية، ويقتصر الأمر على الصناعات التي تمكن من إحداث تغيرات هيكلية داخل محيطها وتساهم في التكامل الإقتصادي والصناعي، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الإنتاجية في كل القطاعات الإقتصادية، وتشمل هذه الصناعات صناعة الحديد والصلب، صناعة الآلات والمعدات، الصناعات الكيمياوية، الصناعات البيتروكيمياوية، الصناعات الإستخراجية والصناعة الإلكترونية[2].

المطلب الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال التنمية المستدامة

كل دولة تتبع منهجا خاصا بها لتصميم إستراتيجية للتنمية المستدامة، ولا شك أن تجارب بعض الدول الرائدة في مجال التنمية المستدامة يمكن الإستفادة منها، لاسيما تجارب الدول المتقدمة، لذلك سنتطرق فيما يلي لبعض التجارب الدولية.

أولا: تجربة اليابان في مجال التنمية المستدامة

تعتبر اليابان عينة من الدول المتقدمة وتجربة رائدة يمكن الإستفادة منها خاصة بالنسبة للدول النامية والسائرة في طريق النمو.

عملت اليابان على تحقيق النهضة والتنمية الشاملة، وتمكنت من بلوغ غايتها رغم عدم إمتلاكها للموارد وللمقومات البشرية، كما حققت تقدما هائلا في المجال التكنولوجي والصناعي ويعود الفضل

[1] فاضل جواد وإسراء حسن سيلان الغراوي، **دور إستراتيجية النمو غير المتوازن في تحقيق النمو الاقتصادي لدول البريكس للمدة (2009-2017)**، مجلة الكوت للإقتصاد والعلوم الإدارية، العدد 35، جامعة واسط، 2020، ص 81.

[2] بغداد كوبالي ومحمد حمداني، **إستراتيجيات وسياسات للتنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**، مجلة علوم إنسانية، العدد 25، الجزائر، 2010، ص 14.

في ذلك للدور البارز للتعليم الذي أولته اليابان أهمية كبيرة، إذ فسر المؤرخون النقلة الكبيرة في الإقتصاد الياباني أنها تحققت بفضل إنتشار التعليم ومحو الأمية والتعليم العالي وبذل اليابان مجهودات جبارة في سبيل نقل خبرات وتجارب الدول المتقدمة لليابان ونشر الثقافة بين أفراد المجتمع

هذا وتحتل اليابان مراتب متقدمة في العالم على المستوى الإقتصادي وفي عدد من المنجزات التكنولوجية الجد متطورة وصناعة الروبوت، فمنذ الحرب العالمية الثانية إنطلقت اليابان في تنمية قطاع الصناعة، وذلك بوضع برامج تنموية وتخصيص مبالغ ضخمة للأبحاث والتطوير لتنمية القطاع، كما كان للصناعات الصغيرة دورا هاما في نمو وازدهار الإقتصاد الياباني وخطوة عملاقة في مجال التنمية والتنمية المستدامة، ومن أهم ما ساعد اليابان على النجاح في المشروعات الصناعية ما يلي:

- ✓ رغبة القادة السياسيين والإقتصاديين بتشغيل أقصى قدر ممكن من العمالة اليابانية، بهدف تحقيق معدلات إنتاجية مرتفعة بالإضافة لزيادة الدخول؛
- ✓ وضع تشريعات وقوانين لتنظيم أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ إتخاذ تدابير لمساعدة الصناعات الصغيرة تستهدف تحديث وتطوير هياكل الإنتاج، وذلك من خلال تحديث الآلات والمعدات والحث على إستخدام التكنولوجيا المتطورة ووضع السياسات لدعم المنشآت الصغيرة وتسهيل الإجراءات الإدارية والقوانين المنظمة للصناعات الصغيرة وترقية البنية الأساسية للأماكن مواقع المشروعات، والإهتمام الشديد بالرقابة على تحقيق الجودة وتحسين الطلب على منتجات الصناعات الصغيرة؛
- ✓ قيام الحكومة اليابانية بتأسيس العديد من المؤسسات والهيئات التي من شأنها تنمية الصناعات الصغيرة؛
- ✓ إعداد برامج ومساعدات في مجال تمويل الصناعات الصغيرة وذلك بإنشاء العديد من المؤسسات التمويلية لها، ووضع نظام لها، كما قامت الحكومة اليابانية بوضع نظام ضريبي يشجع على إقامة الصناعات الصغيرة خصوصا في المناطق النائية؛
- ✓ إتبعت اليابان ما يعرف ببرنامج التعاقد من الداخل، إذ إنطلقت منذ الحرب العالمية الثانية في تصنيع ما منع إستيراده بواسطة الصناعات الصغيرة، واستمرت الحكومة اليابانية في تشجيع نظام

التعاقد من الداخل من خلال حث المصانع الكبيرة على التنازل للمصانع الصغيرة على مهمة القيام بجانب هام من العملية الإنتاجية[1].

ثانيا: التجربة الكندية في مجال التنمية المستدامة

كانت كندا من السباقين لمحاولة وضع إستراتيجية للتنمية المستدامة، فقد قامت الحكومة الكندية بإصدار خطة كندا الخضراء للبيئة السليمة عام 1990، وقامت بعداها بإعداد دليل للحكومة التي تراعي القضايا البيئية عام 1995.

في عام 1997 قامت وزارة البيئة بوضع الإستراتيجية الأولى للتنمية المستدامة والمصادقة عليها من قبل البرلمان الكندي، والذي تمكنت من خلالها وزارة البيئة من تجسيد معالم التنمية المستدامة على أرض الواقع، إذ أن هذه الإستراتيجية شملت العديد من المسائل وأسهمت في الكثير من الإنجازات.

عام 2001، أقر البرلمان الكندي إستراتيجية ثانية للتنمية المستدامة، والتي كانت بمثابة فرصة ممتازة لإضفاء الطابع المؤسسي على التنمية المستدامة في عمليات إتخاذ القرارات التي تتخذها وزارة البيئة[2].

وركزت وزارة البيئة الكندية على ثلاث مجالات لإدارة المسائل البيئية بفعالية طويلة المدى والمتمثلة في[3]:

- ✓ زيادة المعرفة التي تستند عليها القرارات.
- ✓ تشكيل شراكات جديدة من أجل تحديد التفويض والمساعدة في تحقيقها.
- ✓ تقديم الحوافز من أجل التكامل في إتخاذ القرارت البيئية والإقتصادية.

هذا وقامت الحكومة الكندية بتحديد العناصر الرئيسية لإدارة إستراتيجية التنمية المستدامة والمتمثلة أساسا في[4]:

- ✓ إستخدام نهج متكامل؛

---

[1] بوزيدي شهرزاد وبعيسى حليمة، **معايير التنمية المستدامة المعتمدة في الدول الناجحة واستفادة الدول العربية من تجاربها – دولة اليابان نموذجا –** مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 09، العدد01،الجزائر،2021، ص ص 6 ، 7.

[2] سايح بوزيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 97، 98.

[3] نفس المرجع السابق، ص 98.

[4] نفس المرجع السابق، ص 98.

- ✓ إستخدام العلم السليم والتحليل؛
- ✓ العمل معا وإرساء الإطار الإداري اللازم؛
- ✓ إستخدام حزمة من أدوات السياسة العامة؛
- ✓ مراعاة البيئة في عمليات الحكومة.

ثالثا: تجربة الهند في تطبيق التنمية المستدامة

سنتناول تجربة الهند في تطبيق التنمية المستدامة باعتبارها نموذجا لأحد الدول النامية، ومن الجدير بالذكر أن نجاح التجربة الهندية يرجع بالدرجة الأولى إلى توافر عوامل ومقومات أساسية منها على سبيل المثال:

- ✓ توافر الهياكل التنظيمية للصناعات الصغيرة في الهند والتي تتمثل في:
- ✓ مؤسسة تنمية الصناعات الصغيرة؛
- ✓ الهيئة القومية للصناعات الصغيرة؛
- ✓ معهد تدريب خبراء التنمية الصناعية؛
- ✓ البرامج والمساعدات في مجال التمويل: وتضم هذه البرامج العديد من المزايا نختصرها فيما يلي:

- ➢ توفير التمويل اللازم للصناعات الصغيرة عن طريق عدة جهات كالبنوك التجارية وبنك الهند للتنمية الصناعية والبنوك التعاونية والإقليمية.
- ➢ إتباع نظام لضمان القروض التي تقدم للصناعات الصغيرة عن طريق وضع إحتياطي وتقديم منح تمويلية للصناعات الصغيرة بغرض شراء الآلات المحلية بنظام الشراء التأجيري ومنح خاصة لبناء المصانع بالمدن الصناعية.
- ➢ تقديم مساعدات متنوعة للمدن لخدمة الصناعات الصغيرة.

وتعد الهند من أكبر الدول المتعاملة في نظام التعاقد الفرعي الذي يتم بين الصناعات الصغيرة والكبيرة ويأخذ أحد الشكلين، الأول يتم التعاقد فيه بين الصناعات لصغيرة والكبيرة داخل الدولة والثاني

يتم بين الصناعات بالداخل والصناعات الكبيرة بالخارج، ويهدف التعاقد إلى حصول الصناعات الكبيرة على الأجزاء والمكونات المختلفة لها بتكاليف إنتاجية منخفضة[1].

كما تقوم الحكومة الهندية على تقديم المساعدات المختلفة بما يحقق زيادة كفاءة الأسواق الداخلية والخارجية على الوجه التالي[2]:

✓ الشراء بأسعار أعلى من الصناعات الصغيرة بدلا من الشراء من الصناعات الكبيرة وذلك في حالة تساوي منتجات كل منها في بعض العوامل كالجودة؛

✓ إقامة مكاتب لتنمية الصادرات تقوم بتحديد الطلبيات الخارجية، وإقراض الصناعات التي تقوم على التصدير، وكذلك التوسع في إصدار موافقة إستيراد المواد الخام التي تدخل في إنتاج الصادرات وتقديم تسهيلات إئتمانية بشروط مسيرة للصناعات التصديرية وتقديم مساعدات نقدية كدعم أنواع معينة من الصادرات.

نخلص من ذلك أن تجربة الهند كدولة نامية تعتبر بمثابة مثال في مجال التنمية وتطوير الصناعات الصغيرة التي يمكن أن نستفيد منها حتى نتمكن من خلق كيان متناسق ومتكامل للصناعات الصغيرة كثيفة العمالة.

[1] رشيد حميد زغير، يوسف محمد صالح، **التنمية المستدامة والاستفادة من تجارب الدول المختلفة – اليابان والهند و ماليزيا نموذجا** –، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، ص ص 97 ، 98.

[2] نفس المرجع السابق، ص 98.

المبحث الثالث: العلاقة بين التنويع الإقتصادي واستدامة التنمية

تكمن أهمية التنويع الإقتصادي أساسا في دوره في تحقيق التنمية المستدامة، سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز كيفية مساهمة التنويع الإقتصادي في إرساء معالم التنمية المستدامة.

المطلب الأول: التنويع الإقتصادي مدخل لتجنب لعنة الموارد

توصلت أغلب الدراسات إلى أن وفرة الموارد الطبيعية تؤدي في المدى الطويل الأجل إلى تراجع الآداء الإقتصادي ومؤشرات التنمية الإقتصادية، وهو ما يصطلح عليه " لعنة الموارد ".

أولا: مفهوم لعنة الموارد

يقصد بلعنة الموارد العلاقة ذات الأثر العكسي بين درجة الإعتماد على الموارد الطبيعية ومعدلات النمو الإقتصادية، أي أن زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة يؤدي إلى ضعف النمو الإقتصادي مما يؤثر سلبا على التنمية الإقتصادية[1].

لكن ليس بالضرورة أن يؤثر توفر الموارد الطبيعية على التنمية، فالعديد من الدول وبالرغم من إمتلاكها الموارد الطبيعية إلا أنها تتمتع باقتصاد أكثر تنوعا ومعدلات نمو مرتفعة، وبالتالي فإن تحول الموارد من نعمة إلى نقمة يرجع إلى سوء إستغلال وإدارة العوائد المتأتية من تلك الموارد[2].

ثانيا: التفسير الإقتصادي للعنة الموارد

فسر خبراء الإقتصاد الأداء الإقتصادي المتراجع لبعض الدول الغنية بالموارد عدة تفسيرات ويعد المرض الهولندي من أهم التفسيرات الإقتصادية لنقمة الموارد.

1.مفهوم المرض الهولندي: أستخدم مصطلح الداء الهولندي أول مرة عام 1959، لوصف الأضرار قصيرة الأجل التي لحقت بهولندا بعد اكتشاف حقل غزونينغن الكبير للغاز الطبيعي في بحر الشمال، وطفرت الموارد التي حصلت في الستينات والثمانينات وما نتج عنها من إنعكاسات خطيرة لم

[1] هيثم سليمان، **دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق**، مجلة الإقتصاد الخليجي، العدد 25، 2015، ص 04.

[2] صادق هادي ومحمد خاوي، **لعنة الموارد والداء الهولندي في الإقتصاديات النفطية: قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج، دراسة تحليلية – الجزائر والنرويج** – ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول: تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لاستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 28 – 29 أكتوبر 2014، ص 04.

تكن متوقعة، حيث أصبحت العملة الهولندية أكثر قوة وارتفعت قيمتها، مما أدى لتراجع القدرة التنافسية للصادرات وانكمشت قطاعات تجارية أخرى من الإقتصاد.[1]

من خصائص هذه الظاهرة هو الإعتماد على اليد العاملة الأجنبية، وإرتفاع أسعار السلع وضعف الميزة التنافسية للصناعات الوطنية، وهذا المناخ الإقتصادي يشجع على إستيراد السلع الأساسية نظرا لتدني قيمتها أمام منتجاتها المحلية، ومن ذلك تنشأ أمراض إقتصادية متعددة جراء المرض الهولندي، من تعطيل قوى الإنتاج، وعدم الإستغلال الكفؤ للموارد المتاحة، وسيطرة الإقتصاد الريعي[2].

2.تحليل نظرية الداء الهولندي: لأغراض هذا التحليل يفترض وجود ثلاث قطاعات:

- ✓ القطاع النفطي المخصص للتصدير؛
- ✓ قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري غير النفطية؛
- ✓ قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري.

وحسب نظرية الداء الهولندي يوجد أثرين للزيادة المفاجئة في الإيرادات النفطية على الإقتصاد هما:

- ➢ **أثر الإنفاق:** ويتعلق باستخدام المداخيل، إذ يقوم بتحليل الأثر الكلي لإرتفاع المداخيل الناتج عن الزيادة في الإيرادات النفطية، ويبدأ أثر الإنفاق بتدفق العملات الأجنبية الناتج عن زيادة صادرات قطاع النفط فيرتفع الدخل مما يؤدي إلى تزايد الطلب على السلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري والسلع غير القابلة للتبادل التجاري، مما يؤدي إلى تزايد الواردات وإرتفاع أسعارها، في حين إرتفاع الطلب على النفط يؤدي إلى إرتفاع الطلب على العملة المحلية، فيرتفع سعر الصرف وينتج عن ذلك إضعاف القدرة التنافسية للسلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري، والنتيجة هي إنكماش قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري غير النفطية، أي صادرات القطاعات المنتجة الأخرى.
- ➢ **أثر تحويل الموارد:** وذلك نتيجة للتغير في القطاع النفطي، فمن منطلق أن الإقتصاد

[1] حمزة بن الزين وأمال رحمان، **أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية: دراسة حالة الجزائر**، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، الجزائر، 2017، ص 284.

[2] بللعما أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

يعمل وفق مبدأ التشغيل الكامل، وأن عامل الإنتاج الوحيد المتغير هو الأيدي العاملة، فإن تزايد الإيرادات النفطية يؤدي إلى إنتقال الأيدي العاملة من قطاع السلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري إلى قطاع النفط، لإرتفاع الأجور فيه، أو إلى قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري بهدف تلبية الطلب المتزايد عليها، فيؤدي بذلك أثر تحويل الموارد إلى إضعاف القطاعات الأخرى وإنخفاض معروض السلع القابلة للتبادل التجاري لهذه القطاعات[1].

ثالثا: التنويع الإقتصادي إستراتيجية لتجنب لعنة الموارد

بالرغم من الأثر السلبي الناجم عن توفر الموارد الطبيعية إلا أن العديد من الدراسات أكدت أنه يمكن تجنب الآثار السلبية بمجرد إعتماد إستراتيجية للتنويع الإقتصادي.

فتحليلات الداء الهولندي تشير إلى أن الموارد الطبيعية تؤدي إلى إرتفاع الأسعار المحلية وبالتالي إنخفاض الطلب عليها، ومن تم تراجع أداء القطاع الصناعي وإنخفاض معدلات الإنتاج[2] وبالتالي فإنه لرفع مستويات الإنتاجية يعد التنويع الإقتصادي الوسيلة الأكثر فعالية، من خلال توسيع قاعدة النشاطات الصناعية[3].

كما أن الدول التي تتميز بتوفر رأس المال البشري وتقدس التعليم والتدريب والإبتكار تحقق معدلات نمو جيدة، وتكون أقل عرضة لتأثير الداء الهولندي، كون هذه الدول إستفادت من ممتلكاتها من الموارد الطبيعية في تنويع إقتصادها وذلك بالإستثمار في رأس المال البشري[4].

بالإضافة إلى أن العديد من الدراسات توصلت لحقيقة مفادها أن لعنة الموارد تزول بمجرد إنتهاج الدولة الغنية بالموارد الطبيعية إستراتيجية لتنويع صادراتها[5].

يمكن القول أن السبب الحقيقي وراء إنتشار الداء الهولندي لم يكن إمتلاك البلد للموارد الطبيعية، إنما يكمن أساسا في ضعف التنويع الإقتصادي وضعف تسيير الإيرادات، وأنه لابد من ضرورة التنويع الإقتصادي لتفادي آثار الداء الهولندي.

---

[1] كريستين إبراهيم زادة، **المرض الهولندي ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة**، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 40، العدد 01، 2003، ص 50.

[2] محمد هاني، **السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الإستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 2000 – 2015** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة الدية، الجزائر، 2018، ص13.

[3] Heiko Hesse**, export diversification and economic Growth,** the international bank for reconstruction and development, the world bank on behalf of the commission on Growth and development, Washington,2008, p13.

[4] Gylfason thorvaldur and others, a **mixed blessing, natural ressources and economic Growth**, macroeconomic dynamics,1999,p221.

[5] Suchs jefferey and andrew warner**, natural ressources abundance and economic Growth**, national bureau of economic research working, cambridj university, 1995, p 26.

المطلب الثاني: دور التنويع الإقتصادي في تحقيق نمو إقتصادي مستدام

إن إستراتيجية التنويع الإقتصادي تلعب دورا بارزا في تحقيق نمو إقتصادي مستدام سنحاول الإشارة إلى بعض الدراسات التي تؤكد طبيعة العلاقة بين التنويع الإقتصادي ومعدل النمو المستدام.

أولا: تعريف النمو الإقتصادي المستدام

لقد حظي النمو الإقتصادي بكثير من الإهتمام والدراسة، حيث قدم فيه العديد من التعريفات منها:

يعرف النمو الإقتصادي على أنه:" التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي، وبالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الإقتصادية"[1].

ويعرف النمو الإقتصادي المستدام كذلك بأنه:" حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي"[2].

ويعرف معدل النمو الإقتصادي بأنه تلك الزيادة السنوية في الإنتاج المادي معبرا عنها بالقيمة أو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي[3].

وليكون نموا إقتصايا مستداما لابد أن يكون هناك[4]:

- ✓ تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي؛
- ✓ أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية؛
- ✓ أن تتسم الزيادة في متوسط نصيب الفرد بصفة الإستمرارية.

ثانيا: التنويع الإقتصادي كآلية لتحقيق نمو إقتصادي مستدام

هناك العديد من الدراسات التي أكدت دور التنويع الإقتصادي في تحقيق نمو إقتصادي مستدام نذكر منها:

---

[1] محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الإقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة للنشر، مصر، 2001، ص 07.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الإقتصادية بين النظرية والتطبيق**، النظريات – الاستراتيجيات – التمويل، الدار الجامعية، مصر، 2007 ص 77.

[3] Mladen M.Ivic, **economic growth and developement**, journal of process management – new thechnologies, international, vol 03, no 01, 2015, p55.

[4] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 77.

أكدت نبيلة نوي من خلال إجرائها لدراسة قياسية لقياس أثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر، أن ضعف التنويع الإقتصادي يؤثر سلبا على إستقرار النمو الإقتصادي، حيث توصلت الدراسة إلى أن زيادة تكز الصادرات بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة تذبذب النمو الإقتصادي بـ 11.50179 بالمائة، وأن زيادة تركيز الإيرادات الحكومية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة تذبذب النمو الإقتصادي بـ 3.716480 بالمائة[1].

وأكد ANDROW ROSSER من خلال دراسته أن الدول التي تتميز بتنوع مرتفع، تتميز كذلك بإرتفاع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، عكس الدول التي تتميز بتركز كبير فتتميز بضعف نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

كما أثبتث دراسة لـ KOREN AND OTHERS أن ضعف التنويع الإقتصادي يؤدي إلى حدوث تذبذبات في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، ومع العلم بأن هناك علاقة طردية بين مستويات الإنتاج ومعدل النمو الإقتصادي، فإنه لرفع معدلات النمو الإقتصادي لابد من زيادة درجة التنويع الإقتصادي[2].

المطلب الثالث: التنويع الإقتصادي مدخل لاستدامة الموارد الإقتصادية

تعتبر الموارد الإقتصادية صمام أمان لاستمرارية الحياة لفترة طويلة الأمد، إلا أنها تقسم إلى قسمين، موارد طبيعية متجددة وأخرى غير متجددة يهددها الإستنزاف وبات الحفاظ عليها لضمان حقوق الأجيال المستقبلية موضوع الساعة.

أولا: إستنزاف الموارد الطبيعية

إستنزاف الموارد الطبيعية مشكلة تؤرق العلماء وتهدد إستدامة التنمية واستمرارية الحياة عموما ويقصد باستنزاف الموارد الطبيعية:" الإستخدام غير الرشيد لها،أي التبذير في إستخدامها على نحو يعرضها للنفاذ أو فقدان القدرة على التجدد قبل إيجاد بدائل كافية لإحلالها محلها"[3].

---

[1] نوي نبيلة، **التنويع الإقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية – دراسة حالة الجزائر** –، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الإقتصادي 35 جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ص 16.

[2] نوي نبيلة، أثر **التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، تخصص الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، 2017، ص 124.

[3] محمد عبد البديع، **إقتصاد حماية البيئة**، دار أنمين للطباعة، مصر،2003، ص ص 9، 10.

كما تعرف أيضا على أنها:" التقلل من قيمة الموارد أو إختفائها من آداء دورها في شبكة الحياة والغذاء، ولا تكمن خطورة إستنزاف الموارد فقط عند حد إختفاء مورد ما أو تقليل قيمته فحسب، إنما تأثير هذا الإستنزاف على توازن النظام الإيكولوجي والذي ينتج عنه أخطار غير مباشرة بالغة الخطورة، ذلك أن إستنزاف مورد من الموارد يتعدى أثره إلى بقية الموارد الأخرى، ومن هنا تتسع دائرة المشكلة وتتداخل محليا عالميا بما يؤثر على النظام الإيكولوجي للعالم كله"[1].

ثانيا: التنويع الإقتصادي إستراتيجية لاستدامة الموارد الطبيعية

إن وجود الموارد الطبيعية المتجددة لا يغني عن الحاجة للموارد الطبيعية غير المتجددة، إذ لا يمكن إحلالها بصفة كاملة، ويبقى الإنسان في حاجة لحد منها، ولعل السيناريو الأنسب الذي يمكن من الإستفادة من الموارد لآجال طويلة مع الحفاظ على استمرارية عملية النمو هو ترشيد عملية إستغلال الموارد الطبيعية وعدم التركيز على مورد واحد فقط ما يعجل بنفاذه[2]، كما أن التنويع الإقتصادي يعزز قدرة الإقتصاد على مواجهة نضوب الموارد الطبيعية، فهو من خلال فتح طرق متنوعة للنشاط الاقتصادي يمكن من توفير الإحتياجات الأساسية للأفراد، ويضمن عدم الإفراط في إستغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية إلى حد النضوب والتدهور البيئي[3].

[1] زين الدين عبد المقصود، **البيئة والإنسان، – علاقات ومشكلات**– دار البحوث العلمية، الكويت، 1981، ص 07.

[2] مصطفى إبراهيم محمد، **مبادئ إقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية**، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 1985، ص 25.

[3] Michael chugozie anyaehuie and anthony chukweudi areji, **economic diversification for sustainable development in Nigeria**, open journal of political science, no 5, Nigeria, 2015, p89.

خلاصة:

من خلال ما تقدم نستخلص أن التنمية المستدامة من المواضيع الإستراتيجية التي تحظى بالإهتمام الكبير على المستوى الدولي، كونها تهتم بتنمية الموارد الطبيعية واستدامتها للأجيال المستقبلية، وتهدف إلى إيجاد توازن بين النظام الإقتصادي دون إستنزاف الموارد الطبيعية.

تقع التنمية المستدامة عند نقطة الإلتقاء بين البيئة والإقتصاد والمجتمع، لذلك كان لابد أن يتجند العالم لإرساء مبادئها والإهتمام بالبيئة وبالمشاكل المتعلقة بها، ومحاولة إيجاد الحلول للمشاكل الحالية وتجنب نشوء مشكلات جديدة تهدد الوجود.

يعتبر التنويع الإقتصادي الحل الأمثل والخيار الإستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، وسبيل للتوجه لإقتصاد أكثر صلابة يعتمد على موارد متنوعة غير المورد الواحد والخروج من دائرة الإقتصاد الريعي.

الجزائر وعلى غرار باقي البلدان النفطية، لا تزال تعاني من التبعية للقطاع النفطي وتتخبط فيما يترتب عن ذلك من انعكاسات، وللخروج من الوضع الراهن والتقدم صوب تحقيق إقتصاد متكامل قوي لابد من سير الجزائر على خطى الدول الرائدة في مجال التنويع الإقتصادي وتحقيق ما حققته هاته البلدان من مكاسب، وبناء نموذج دقيق ومتناسق يحقق تنويع الإقتصاد الوطني ويضمن إستدامة التنمية، وهذا ما سوف نحاول التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث: التنويع الإقتصادي كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الأول: التبعية النفطية وتداعياتها على الإقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: واقع التنمية في الجزائر وضوابط إستدامتها

المبحث الثالث: التنويع الإقتصادي في الجزائر وآليات تفعيله لتحقيق التنمية المستدامة

تمهيد:

تعتبر الجزائر بلدا ريعيا بامتياز، تعتمد على النفط وعوائده بالدرجة الأولى من أجل دفع عجلة التنمية في البلاد، إلا أن الأمر جعلها عرضة للمخاطر وتركها تتخبط في مشاكل كثيرة ناتجة عن تقلبات أسعار النفط وعدم إستقراره في السوق الدولية.

تسعى الجزائر وعلى غرار باقي الدول خاصة دول العالم الثالث لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال العديد من الإجراءات والسياسات التي تتخذها، إلا أنه يعترضها في ذلك الكثير من العقبات والمشاكل.

كما أن تحقيق التنمية المستدامة يفرض على الجزائر التفكير في مرحلة ما بعد البترول والبحث عن الوسائل البديلة لدفع عجلة الإقتصاد الوطني من خلال تبني نموذج إقتصادي متناسق ومنظم يحقق التنويع الإقتصادي للبلاد ويضمن تحقيق التنمية المستدامة. من خلال هذا الفصل سنتناول ما يلي:

المبحث الأول: التبعية النفطية وتداعياتها على الإقتصاد الجزائري؛

المبحث الثاني: واقع التنمية في الجزائر وضوابط إستدامتها؛

المبحث الثالث: التنويع الإقتصادي في الجزائر وآليات تفعيله لتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول: التبعية النفطية وتداعياتها على الإقتصاد الجزائري

يمثل القطاع النفطي عصب النشاط الإقتصادي الجزائري، لكن الإعتماد الشديد على المحروقات خلف العديد من السلبيات التي تجعل الإقتصاد الجزائري معرضا للكثير من المخاطر.

المطلب الأول: مدخل للقطاع النفطي في الجزائر

سنحاول فيما يلي تقديم لمحة عن النفط في الجزائر.

أولا: التطور التاريخي للنفط

عرف قطاع النفط في الجزائر تطورات عديدة منذ الإستقلال، نلخصها فيما يلي:

1.إكتشاف النفط في الجزائر: تعود أول مراحل الإكتشاف والتنقيب عن النفط الجزائري لسنة 1877، حيث إنطلقت عمليات التنقيب بالقرب من ولاية غيليزان، وكان القائمون على العمليات التنقيبية آنذاك الشركات الفرنسية إضافة إلى بعض الشركات الأمريكية والبريطانية[1] وقد تم حفر بعض الآبار القليلة العمق في شمال البلاد على غرار بئر تليونيت جنوب غرب غيليزان عام [2]، وكان إكتشاف الشركة الفرنسية SNREAL لحقل حاسي مسعود عام 1956 الإنطلاقة الفعلية لإنتاج النفط الجزائري، إذ يعتبر حقل حاسي مسعود من أكبر الحقول في العالم[3]، وتوالت بعدها الإكتشافات وبدأ الإنتاج والتصدير الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن سنة1969 [4].

2.تأسيس الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها " سوناطراك ": أنشأت الحكومة الجزائرية بعد إستقلالها إدارة للطاقة والمحروقات، ومن أجل دعم هذه الإدارة صدر المرسوم التنفيذي رقم 491/63، الصادر في 31/ 12/ 1963، المقرر لإنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات[5]، حيث تم تحديد أهدافها بموجب هذا المرسوم لتشمل: بناء وسائل النقل والقيام بالدراسات التمهيدية لها، شراء وبيع المحروقات، الحصول على التراخيص البترولية وتوقيع الاتفاقيات لإنجاز

---

[1] مختار عصماني ، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية – 2001 - 2014-**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر،2014، ص 90.

[2] عبد القادر قطاف وآخرون، **إنعكاسات أسعار النفط على التوازنات الداخلية – دراسة تحليلية لحالة الجزئر خلال الفترة 2010 – 2016**، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 10، العدد 02، الجزائر، 2019، ص 300.

[3] مختار عصماني ، **مرجع سبق ذكره**، ص 90.

[4] عبد العزيز وطبان، **الإقتصاد الجزائري ماضيه و حاضره، 1830– 1985**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 52.

[5] شريف بوقصبة، **إنعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الإستراتيجي للمؤسسة الغقتصادية في ظل العولمة – دراسة حالة سوناطراك**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016. ص ص 146، 147.

المشروعات المتعلقة بالبترول وتنفيذ العمليات العقارية وغير العقارية المتعلقة بالشركة[1]، إلا أن النظام الأساسي للشركة تعدل، من خلال القرار رقم 292/66 الصادر بتاريخ 1966/11/22 والذي بموجبه تم تحويل مهام الشركة من النقل والتسويق إلى البحث، الإنتاج نقل، تحويل وتسويق المحروقات وأصبحت ذات سلطة على القطاع بعد قرار التأميم سنة 1971 وفي عام 1981 أعيد هيكلة الشركة في ظل التطورات الحاصلة، فتم إنشاء 17 مؤسسة فرعية لها وظائف تكميلية، وتوالت التطورات التي مرت بها سوناطراك، حتى أصبحت شركة من المنظور القانوني، ومجمع طاقوي من المنظور الإقتصادي ذات محفظة أنشطة متنوعة تضم 154 مؤسسة فرعية على المستويين الوطني والدولي وفرضت وجودها العديد من الدول[2].

3.تأميم المحروقات: يعتبر تأميم المحروقات إحدى القرارات المهمة في تاريخ الجزائر حيث أدى إلى فك قيود التبعية الإقتصادية، من خلال عملية إستكمال الإستقلال الإقتصادي تبعا للإستقلال السياسي وبالتالي تحقيق السيادة الفعلية على الثروات النفطية والغازية، وتكمن أهمية التأميم الجزائري للنفط في بناء الإستراتيجية الجديدة التي سارت عليها الدولة بعد إصدار قرارات التأميم ويظهر ذلك بوضوح من خلال الأهداف التي تبنتها السياسة الجزائرية لبناء البترول، والتي تتمثل في خطوتين مهمتين تعتبر كبداية نحو التحرر الإقتصادي من قيود الإستعمار الفرنسي بغية إستكمال الإستقلال السياسي وهما: تحقيق السيادة الفعلية على الثروات النفطية وإخضاع فرنسا للإعتراف بقرار تأميم النفط[3]، حيث تم إقراره في 1971/02/24 خلال الخطاب التاريخي للرئيس الراحل هواري بومدين[4] ما يعني إسترجاع الجزائر للسيادة الوطنية على النفط، حيث أصبحت الجزائر بعد قرار التأميم التاريخي تتحكم في تسيير كافة المشاريع التي تباشرها الشركات النفطية الأجنبية، كما وضع قرار التأميم إطارات البيتروكيمياويات في الجزائر أمام مسؤولية عظيمة في إنجاح خطط الحكومة، ومن

[1] كريمة مباركي، **إستراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، 2014، ص 98.

[2] شريف بوقصبة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 146، 147.

[3] عبد المؤمن بن صغير، **التجربة الجزائرية لتاميم النفط وتأثيرها على السيادة والتنمية الإقتصادية للدولة**، مجلة دراسات قانونية، المجلد 06، العدد 02، جامعة سعيدة، الجزائر،2020، ص ص 34 ، 35.

[4] **Nationalisation des hydrocarbures** 24 février 1971, algerie presse service, disponible sur le sit : https://www.youtube.com/watch!v:ekosxjE/5ha, vu le 28/05/2021/ à l'heure 19 :20.

ورائها شركة سوناطراك التي كانت تريد أن تبني سمعة دولية وبالفعل أصبحت من أكبر الشركات العملاقة في العالم وتوصلت لامتلاك العديد من العقود في دول مختلفة[1].

4.الإنضمام إلى منظمة أوبك OPEC والأوابك oapec: تم إنشاء الدول المصدرة للنفط OPEC، في مؤتمر بغداد، المنعقد شهر سبتمبر 1960، بحضور مندوبين من خمس دول، وقد إنضمت الجزائر إلى منظمة الدول المصدرة للبترول سنة 1969 [2].

أما بخصوص OAPEC منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، فقد أنشئت في جانفي 1968 كان الهدف من إنشائها توحيد جهود الدول الأعضاء لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعات النفطية في شتى المجالات واستثمار مواردها في مشاريع مشتركة، ومحاولة إنشاء تكامل إقتصادي عربي من أجل إقامة صناعة نفطية متكاملة، وقد قامت الجزائر بالإنضمام لها عام 1970[3].

ثانيا: السياسة النفطية في الجزائر

فيما يلي سنتطرق لبعض التوجهات العامة للسياسة النفطية في الجزائر[4]:

1.رهانات قطاع المحروقات في الجزائر: إن لقطاع المحروقات دورا رئيسيا في التنمية ويعتبر الأداة المحركة لباقي فروع الإقتصاد الجزائري، حيث تمثل المحروقات حوالي 95 بالمائة من إجمالي الصادرات، وتمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الخام، كما أن 40 بالمائة من الميزانية العامة مصدرها الجباية البترولية بالإضافة لمساهمة القطاع في تلبية كامل الإحتياجات الوطنية من الطاقة حيث أن الدور الأساسي لقطاع المحروقات في إستراتيجية التنمية الوطنية الشاملة مكن من وضع سياسة وطنية لقطاع المحروقات ترتكز على أربعة محاور والتي تتمثل في تطوير صادرات

[1] عصام بن الشيخ، **قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 – دراسة للسياق والمضامين والدلالات**–، دفاتر السياسة والقانون، العدد 06 الجزائر،2012، ص 194.

[2] ماجد بن عبد الله المنيف، **منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك : نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها**، بحوث إقتصادية عربية، العدد 41 2008، ص 71.

[3] نبيلة نوي ،**إستراتيجية ترقية الكفاءة الإستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق التقاعد النرويجي العالمي**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة سطيف، الجزائر،2012، ص 63.

[4] مختار عصماني ، **مرجع سبق ذكره**، ص 97– 99.

المحروقات بغية تدعيم المشاريع التنموية، المساهمة في بناء نسيج صناعي متكامل ومتنوع التعاون الدولي في مجال الطاقة، الإستخدام العقلاني للطاقة و تنمية الفروع المتناوبة.

2.السياسة المنتهجة في قطاع المحروقات للحفاظ على البيئة: من أجل الإنقاص من حدة التأثيرات السلبية لنشاط قطاع المحروقات على البيئة والصحة العمومية، تم إتخاذ العديد من الإجراءات، تشمل:

- ✓ تطوير إستعمال الطاقات النظيفة والأقل تلويث وتطوير تقنيات حجز وتخزين غاز co2؛
- ✓ الإعتماد في إنتاج الطاقة الكهربائية على الغاز الطبيعي بنسبة 95 بالمائة؛
- ✓ العمل على استرجاع غازات المشاعل، حيث تقوم سوناطراك بعدة مشاريع تهدف لاسترجاع وإنقاص حجم الغاز المصاحب الذي يتم حرقه على مستوى المكامن البترولية؛
- ✓ الإنخراط في المبادرة الشاملة للشراكة من أجل إنقاص كمية الغاز المحروق؛
- ✓ إدراج برنامج خاص لإعادة تأهيل المصافي لتدعيم وتحديث وحدات المعالجة ووضع نظام ذاتي للإفرازات الهوائية وتحسين نوعية الوقود وذلك بهدف توافق المنشآت مع النظم العالمية وتحسين نوعية المنتجات البترولية؛
- ✓ إدراج نظام تسيير جذري لإزالة النفايات السامة التي تنتج عن عملية التحويل والإنتاج.

3.التعاون الإقليمي والدولي: يلعب النفط دورا بارزا في تكوين العديد من العلاقات أساسها توافق وتقارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين حيث:

- ✓ يشكل الغاز الطبيعي والكهرباء إتجاهات هامة لتطوير التعاون من أجل تحقيق مجموعة مغاربية متكاملة، ومن تم السعي لخلق منطقة أورومتوسطية للتبادل الحر، وذلك من خلال تطوير المبادلات الطاقوية بين ضفتي المتوسط؛
- ✓ الإستفادة من تواجد الجزائر على مستوى الهيئات الدولية والإقليمية من أجل عرض محاور التعاون مع الشركاء الدوليين والإستجابة لإهتماماتهم في مجال الأمن والإمدادات، حيث تسعى الجزائر من خلال عملها في إطار منظمة الأوبك إلى متابع وتعميق الحوار بين المنتجين والمستهلكين بهدف الوصول إلى إجماع حول ضرورة إستقرار السوق البترولية ومستوى أسعار

متوازن بالإضافة للتكفل المنصف بالإنشغالات البيئية دوليا بما يحقق إستقرار مداخيل البلدان المنتجة للبترول والغاز الطبيعي وتعزيز الجهود التنموية لهذه البلدان.

ثالثا: أهمية النفط في الجزائر

تكمن أهمية النفط في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة، أهمها[1]:

تعتمد الجزائر إعتمادا مطلقا على المحروقات، فالنسبة الأكبر من الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي ؛

- ✓ مساهمة العوائد النفطية بشكل كبير في حجم إجمالي الصادرات الكلية والإيرادات الكلية للميزانية العامة للدولة في شكل إيرادات جبائية وبنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ يستخدم النفط في إنتاج مختلف أنواع الوقود وكذا بعض المنتجات الغير طاقوية كالبلاستيك ويعتبر مصدرا جيدا للطاقة؛
- ✓ يعتبر مادة خام أساسية في العديد من الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية.

المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر النفطية

تعتبر الجزائر من البلدان الرائدة في الصناعة النفطية، لما لها من إمكانيات ضخمة.

أولا: إحتياطيات النفط في الجزائر

يعرف الإحتياطي على أنه كمية وحجم النفط المخزون في باطن الأرض، والذي يمكن إستخراجه بالوسائل التقنية المتاحة، وتتغير نسبته مع مرور الزمن وتبعا للظروف التقنية السائدة[2].

[1] أنظر المرجع: – عز الدين حملة وعثمان علام ، **انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري – 2008، 2016**–، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الإقتصادي 30 (01)، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص 314.

– خالدية بن عوالي ، **إستخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين الجزائر وتجربة النرويج**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة وهران 2، الجزائر،2016، ص 86.

[2] سمية موري وعبد الحميد لخديمي ، **تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر: مقارنة تحليلية قياسية**، بحوث إقتصادية عربية، العدد 71 2015، ص 150.

من خلال الشكل التالي نوضح حجم إحتياطات الجزائر المؤكدة من النفط الخام خلال الفترة 2000 – 2019:

الشكل رقم (04): تطور الإحتياطي المؤكد للنفط في الجزائر خلال الفترة 2000– 2019

الوحدة: ألف مليون برميل

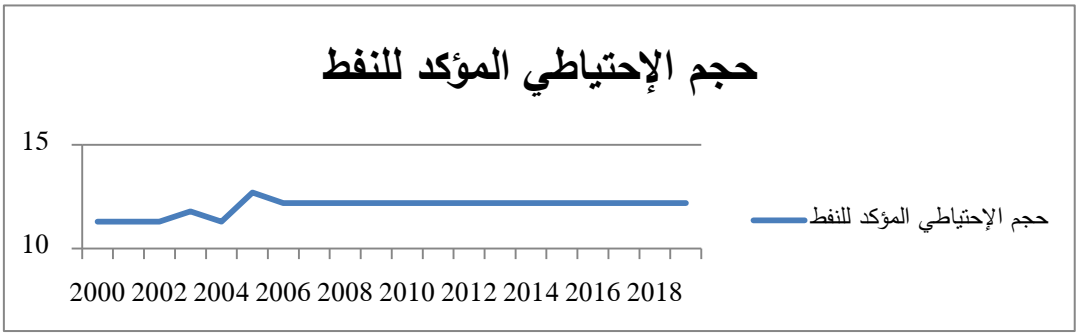

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على Bp statistical review of world energy 2020

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن مستوى إحتياطي النفط في الجزائر مستقر نسبيا طيلة فترة الدراسة، فمع بداية الألفية كان الإحتياطي النفطي المؤكد في الجزائر 11.3 ألف مليون برميل كما عرف تذبذبا طفيفا بين 2002 و 2004 إذ تراوح الإحتياطي بين 11.3 و 11.8 ألف مليون برميل ليسجل أعلى مستوى له سنة 2005 بمقدار 12.7 ألف مليون برميل، ثم يدخل في مرحلة إستقرار تام منذ 2006 إلى غاية 2019 بما يعادل 12.2 ألف مليون برميل.

ثانيا: القدرة الإنتاجية للنفط في الجزائر

تمتلك الجزائر ثروة هائلة من النفط تجعله عضوا فاعلا في السوق الدولية من حيث إنتاج وتصدير النفط، وذلك كون إنتاجها متنوع، وذو جودة عالية.

سنوضح من خلال الشكل الموالي إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2019:

الشكل رقم (05): تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2019

الوحدة: ألف برميل يوميا

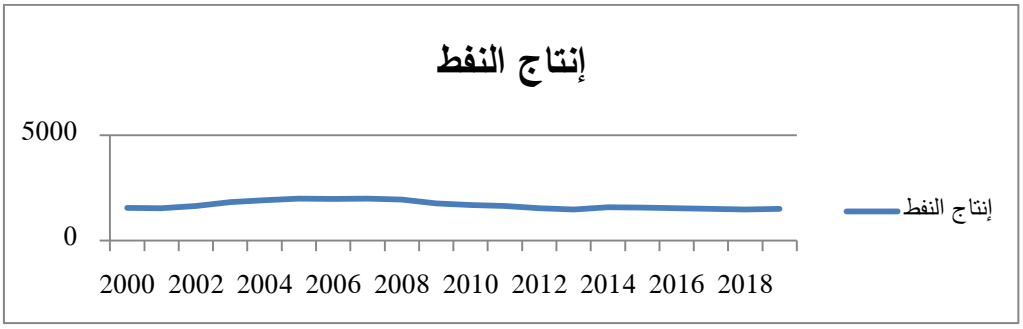

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على Bp statistical review of world energy 2020

عرف الإقتصاد الجزائري إنتعاشا منذ بداية الألفية الثالثة، حيث عرف إنتاج النفط في الجزائر تزايدا في أغلب السنوات ليحقق أكبر إنتاج له سنة 2007 بحجم يقدر ب 1992 ألف برميل يوميا نتيجة لتزايد الطلب العالمي، وزيادة الآبار المكتشفة سنة 2007، وتزامنا مع إصدار قانون المحروقات 07/05 الذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب على الإستثمار داخل القطاع إلا أن الأمر لم يستمر فقد سجلت 2008 إنخفاضا في الإنتاج بسبب الأزمة المالية العالمية واستمر الإنخفاض لغاية 2013، ليتحسن الإنتاج نوعا ما سنة 2014 ببلوغ حجم قدره 1589 ألف برميل يوميا، هذا في ظل تزايد الطلب عليه في السوق الدولية والإكتشافات الجديدة لآبار النفط في مناطق متعددة بفضل الجهود الجبارة التي بدلتها سوناطراك في هذا المجال، لكن ما لبث أن إنخفض الإنتاج مجددا بسبب الأزمة النفطية ل 2014 وتسقيف الإنتاج.

المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الكلية في الجزائر

تلعب أسعار النفط دورا بارزا في دعم عملية التنمية الإقتصادية في الجزائر، من خلال الشكل الموالي سنوضح تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2019:

الجدول رقم (01): تطور أسعار النفط الجزائري خلال الفترة 2000- 2019

الوحدة: دولار للبرميل

السنوات	2000	2005	2010	2015	2019
سعر النفط	27.77	54.64	80.35	53.10	66.19

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات.

يمثل الجدول تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000 – 2019 الذي نترجمه بيانيا في المنحنى الآتي:

الشكل رقم (06): تطور أسعار النفط الجزائري خلال الفترة 2000- 2019

الوحدة: دولار

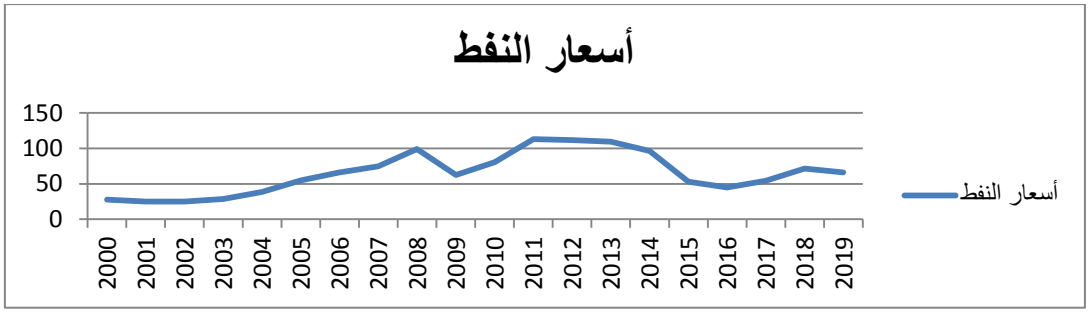

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول السابق.

من خلال جدول ومنحنى تطور أسعار النفط في الجزائر نلاحظ إنخفاض سعر النفط سنة 2001 لـ 24.74 دولار للبرميل مقابل 27.77 دولار للبرميل سنة 2000، وذلك بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001، ليعاود الإرتفاع ليبلغ أقصى سعر له سنة 2008 قدره 98.96 ثم ينخفض سنة 2009 لـ 62.35 دولار للبرميل متأثرا بتداعيات الأزمة المالية العالمية لـ 2008، ثم عاد للإرتفاع والإستقرار نوعا ما بعد 2009 لغاية 2014 أن إنخفض مرة أخرى بسبب الأزمة النفطية لـ 2014 ليصل إلى أقل قيمة له سنة 2016 مسجلا 45 دولار للبرميل، ثم عاد للإرتفاع مجددا بعد بداية تخطي تداعيات الأزمة ليصل سنة 2018 إلى 71.3 دولار للبرميل، ثم إنخفض سنة 2019 إلى 66.24 دولار للبرميل.

أولا: تأثير تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف

يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من العملة المحلية، أو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية[1].

من خلال الجدول التالي سنحاول توضيح تغيرات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2019:

الجدول رقم (02): تغيرات أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة 2000 – 2019

الوحدة: دج/دولار

السنوات	2000	2005	2010	2015	2019
سعر الصرف	75.32	73.36	74.4	100.46	119.16

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال المنحنى الموالي سنوضح تطورات أسعار الصرف مقارنة بالتغيرات الطارئة على أسعار النفط خلال الفترة 2000– 2019:

الشكل رقم (07): تطورات أسعار الصرف مقارنة بأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2019

الوحدة: أسعار النفط بالدولار

الوحدة: متوسط سعر صرف دج/دولار

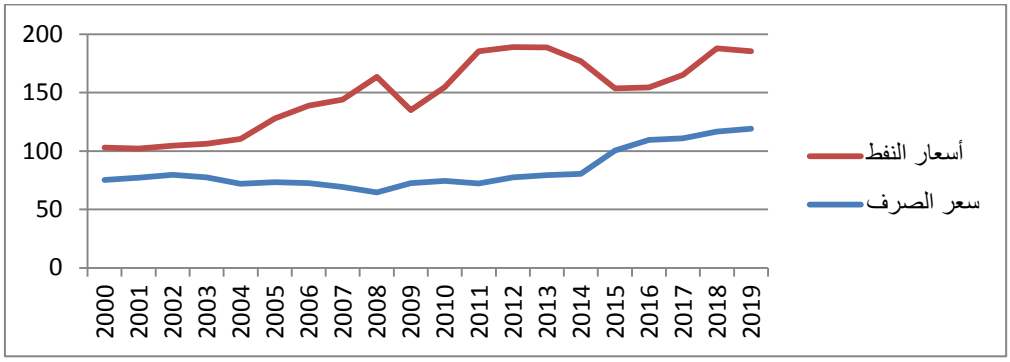

المصدر: من إعداد الطالبة بناء معطيات الجدول السابق

[1] جمال مساعدية وشريف غياط، **العوامل المؤثرة على سعر الصرف في ظل نظام التعويم (دراسة بيانية)**، مجلة دراسات، العدد 02، جامعة الأغواط 2019، ص 19.

يوضح المنحنى تغيرات أسعار الصرف بالمقارنة مع تغيرات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2019، حيث نلاحظ أن سعر الصرف شهد إستقرارا نسبيا خلال الفترة 2000 – 2008، ماعدا بعض الإنخفاض في قيمة العملة الوطنية سنة 2002 حيث بلغ 79.38 مقابل 77.27 سنة 2001، نتيجة لإنخفاض أسعار النفط آنذاك، ليحافظ بعدها على إستقراره نوعا ما لغاية سنة 2008 أين إرتفعت قيمة العملة الوطنية ببلوغ سعر صرفها مقابل الدولار 64.57 ويعود السبب في ذلك لإرتفاع أسعار النفط بالإضافة لإرتفاع الإحتياطيات من الصرف الأجنبي الذي يساهم في تقوية المركز المالي الخارجي لجزائر وتعزيز إستقرار سعر صرف الدينار، ثم إنخفضت قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار بعد 2008 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على السوق النفطية ليعرف سعر صرف الدينار مقابل الدولار تذبذبا في قيمته خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية العالمية، لغاية سنة 2014 أين إصطدم الإقتصاد الجزائري بالأزمة النفطية والإنهيار الشديد لأسعار النفط الذي أثر وبشكل كبير على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار ليبلغ قيمة 100.46 سنة 2015 مقابل 80.56 سنة 2014، واستمرت قيمة العملة في الإنخفاض طيلة السنوات التي تلت الأزمة، وذلك بسبب إنخفاض أسعار النفط بالإضافة لاتباع الجزائر لسياسة نقدية إنكماشية لتخفيض قيمة الدينار بهدف تحصيل جباية نفطية أكبر عند تحويل الدولار إلى دينار.

ثانيا: أثر تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الخام

يعكس الناتج المحلي الخام تطور الجهاز الإنتاجي المحلي في الجزائر من خلال قيمة السلع والخدمات التي قد تم إنتاجها محليا بواسطة مختلف وسائل الإنتاج، من خلال الشكل الموالي سنوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2019:

الجدول رقم (03): تطورات الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000- 2019

الوحدة: مليون دينار

السنوات	2000	2005	2010	2015	2019
الناتج المحلي الإجمالي	54.79	103.081	161.197	166.250	170.22

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات بنك الجزائر و البنك الدولي.

وسنحاول من خلال المنحنى الموالي تبيان أثر تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000- 2019:

الشكل رقم (08): أثر تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2019

الوحدة: النفط بالدولار

الوحدة: مليون دولار

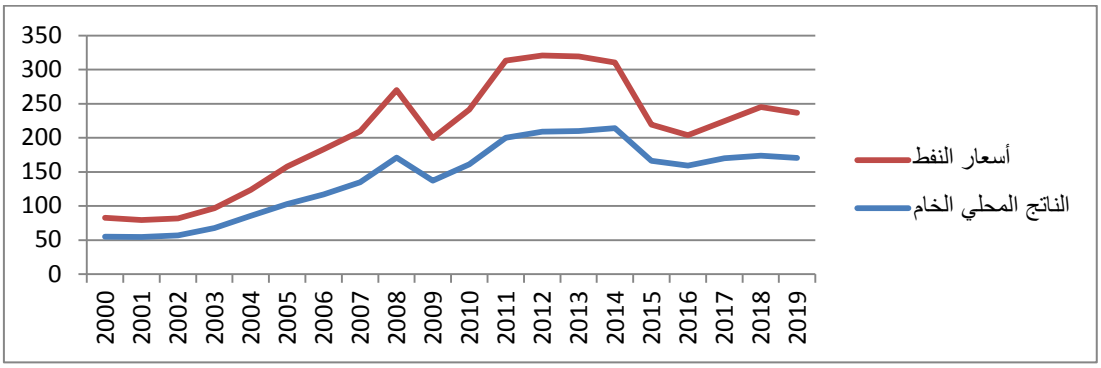

المصدر: من إعداد الطالبة بناء معطيات الجدول السابق.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 – 2008 عرف إرتفاعا متزايدا بلغ أقصى قيمة له سنة 2008 بمبلغ قدره 171.001 مليون دولار ليتراجع بنسبة كبيرة سنة 2009 مسجلا قيمة 137.235 مليون دولار بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على القطاع النفطي ومن تم على الناتج المحلي، لكن سرعان ما تعافى في السنة الموالية وحقق تزايدا في قيمته ليبلغ سنة 2014 قيمة 213.947 مليون دولار، لينهار مجددا سنة 2015 متأثرا بالأزمة النفطية ليحقق ما قيمته 166.250 مليون دولار، و159.07 مليون دولار سنة 2016، وفي سنتي 2017 و2018 عرفت أسعار البترول انتعاشا أثر بدوره على الناتج المحلي الخام الذي بلغ قيمة 170.11 مليون دولار و173.71 مليون دولار على التوالي، لينخفض سنة 2019 إلى 170.22 مليون دولار متأثرا بإنخفاض أسعار النفط.

ثالثا: أثر تغيرات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري

يعرف الميزان التجاري على أنه الفرق بين قيم الصادرات و قيم الواردات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة[1].

من خلال الجدول الموالي نرصد تغيرات رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000 -2019

الجدول رقم (04): تغيرات رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000- 2019

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2005	2010	2015	2019
رصيد الميزان التجاري	9.192	21.18	12.16	-27.29	-9.64

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات بنك الجزائر، و إحصائيات الديوان الوطني للجمارك

يمثل الجدول التغيرات الطارئة على رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2019، وسنحاول فيما يلي ترجمة معطياته في منحنى بياني ومقارنته مع تغيرات أسعار النفط خلال نفس الفترة:

الشكل رقم (09): أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000 – 2019

الوحدة: سعر النفط بالدولار للبرميل

رصيد الميزان التجاري: مليار دولار

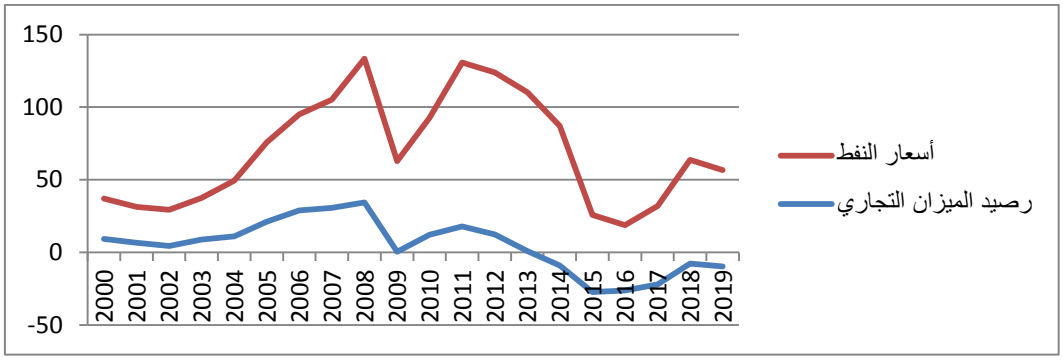

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق

[1] بلقاسم رحالي وسمير بوعافية ، **الميزان التجاري وتقلبات أسعار الصرف في الجزائر**، دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2017، الآفاق للدراسات الإقتصادية، العدد 60، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2019، ص114.

من خلال الشكل نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري عرف تزايدا مستمرا نوعا ما خلال الفترة 2000– 2008 ، ماعدا سنة 2001 و2002 أين عرف إنخفاضا، ويعود السبب في ذلك لإنخفاض أسعار النفط سنة 2001، ثم يعود للإرتفاع ليبلغ سنة 2008، 34.45 مليار دولار لكن الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على السوق النفطية أثرت على أسعار المحروقات وبالتالي أدت إلى إنخفاض رصيد الميزان التجاري ليحقق سنة 2009 فائضا بقيمة 0.41 مليار دولار فقط، أما خلال الفترة 2010 إلى غاية 2013 فحقق فوائض متتالية وذلك راجع لحالة الإستقرار في السوق النفطية آنذاك، ومع إنهيار أسعار النفط بسبب الأزمة النفطية لـ2014، تراجع الفائض في رصيد الميزان التجاري إلى 9.10-، لتدخل بعدها البلاد في حالة من العجز المستمر لرصيد ميزانها التجاري للسنوات الموالية لـ2014، إذ حقق أكبر عجز له سنة 2015 برصيد 27.29- وهو ما دفع البلاد للتدخل من أجل تخفيض العجز وذلك باتباع سياسات التخفيض من الواردات التي وبالإضافة إلى تحسن أسعار النفط سنتي 2017 و2018 مكنت من تخفيف العجز في رصيد الميزان التجاري لـ7.64– مليار دولار سنة 2018، ومع إنخفاض أسعار النفط مجددا سنة 2019 زاد بالموازاة من ذلك العجز في رصيد الميزان التجاري الذي سجل عجزا قدره 9.64 – مليار دولار.

المبحث الثاني: واقع التنمية في الجزائر وضوابط إستدامتها

سعت الجزائر جاهدة إلى توفير كل الظروف والمناخ الملائم لتجسيد التنمية المستدامة على أرض الواقع عبر رصد وإنجاز جملة من المشاريع بغية مواكبة التطورات الراهنة، التي على إثرها تتعرض الجزائر للعديد من العراقيل والحواجز التي تحد من تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

المطلب الأول: سياسة التنمية في الجزائر

بعد ما كانت الجزائر غارقة في إقتصاد هش جراء الإستعمار كان يستوجب أن تقوم باتخاذ سياسات وإجراءات مستعجلة لتنظيم النشاطات الإقتصادية وتسطير الخطوط العريضة للتنمية، وذلك من خلال البرامج والمواثيق والمخططات التي سنتناولها فيما يلي:

أولا: إستراتيجية التنمية في الجزائر من خلال المواثيق

1.ميثاق طرابلس 1962: إنعقد مؤتمر طرابلس في الفترة الممتدة بين 27 ماي إلى 04 جوان 1962، وقد حدد البرنامج السياسة العامة للبلاد وحدد الوسائل التي بواسطتها يمكن علاج المشاكل التي واجهتها الجزائر غداة الإستقلال[1]، وركز الميثاق بخصوص التنمية في الجزائر على ضرورة ربط القطاع الصناعي بالقطاع الزراعي ودعم الصناعة الحرفية والتصنيعية بالإضافة لإقامة صناعة ثقيلة كما دعا لبناء صناعة قاعدية وزيادة تدخل الدولة في عملية التنمية [2].

2.ميثاق الجزائر 1964: تم تبني ميثاق الجزائر في المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني المنعقد من 16 – 20 أفريل 1964، ويهدف الميثاق إلى تحسين مستوى معيشة الفرد الجزائري وذلك بانتهاج الإشتراكية كأسلوب تنظيم إقتصادي حيث أكدت الجزائر من خلاله رفضها للنهج الرأسمالي[3] وتضمن الميثاق بخصوص السياسة الإقتصادية في البلاد ما يلي: العمل على خلق مناصب عمل

---

[1] حفيظة محلب، **محاضرات في مقياس تاريخ الجزائر المعاصر**، ، قسم علوم الإعلام، جامعة الجزائر3، قسم علوم الإعلام، 2019-2020، ص 14.

[2] العربي حجام وسميحة طري، **مرجع سبق ذكره**، ص 132.

[3] مليكة فريمش، **دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قسنطينة،الجزائر، 2012، ص 220

جديدة، توفير مواد الاستهلاك المحلي، إقامة تجمعات جديدة من أجل بناء صناعة ثقيلة، تقوية التجارب الاشتراكية، تنشيط التأميمات والتمهيد لتطبيق التسيير الذاتي[1].

3.من خلال ميثاق 1976: نوقش هذا الميثاق وصودق عليه من خلال إستفتاء شعبي جرى يوم 27 جوان 1976، وقد تضمن بخصوص التنمية العمل على النهوض بالصناعة تحديث الزراعة وتصنيعها، الإعتماد على التسيير الإشتراكي للمؤسسات وسياسة التوازن الجهوي، تأميم وسائل الإنتاج، تنويع التجارة الخارجية، السعي لتحقيق النهوض التكنولوجي وضمان الإستقلال المالي للدولة[2].

4.من خلال الميثاق الوطني 1986: نوقش الميثاق وصودق عليه يوم 16 جانفي 1986 وقد ركز على ترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتقليدية والصناعات التي تضمن بلوغ التقدم التكنولوجي، تحقيق التكامل بين الصناعة والقطاعات الإقتصادية، والعمل على تزويد البلاد بصناعة شاملة ومتوازنة [3].

ثانيا: إستراتيجية التنمية في الجزائر من خلال المخططات

تبنت الجزائر نظام التخطيط بداية من 1967 كبداية جديدة في تنظيم الإقتصاد الوطني بعد الإستقلال لتحقيق التنمية، فيما يلي سنستعرض المخططات التنموية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة 1967 –1989:

1.المخطط الثلاثي 1967 – 1969: مسيرة التنمية في الجزائر خلال هذه الفترة كانت تستهدف أساسا خلق قاعدة صناعية متينة، وخلق أكبر عدد ممكن من وظائف التشغيل الجديدة لإشباع الحاجات الأساسية الاستهلاكية، وقد خصص لقطاع الصناعة ما يقارب نصف الإستثمارات

[1] أنظر المرجع: – حجام العربي وطري سميحة، **مرجع سبق ذكره**، ص 133.
– فريمش مليكة، **مرجع سبق ذكره**، ص 2020.

[2] عبد الكريم قواسمية ، **الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة ما بين 1962 – 1978**، أطروحة دكتوراه، تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2018. ص49.

[3] حجام العربي وطري سميحة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 133، 134.

إعطاء أهمية أقل لقطاعات السكن والتربية والتعليم والخدمات الاجتماعية، ما إنعكس سلبا على الوضع الإجتماعي للمواطن الجزائري، وقد نفدت الحكومة الجزائرية 87 بالمائة من هذه المخططات[1].

2.المخطط الرباعي الأول 1970 – 1973: إستهدف هذا المخطط تحقيق نمو سنوي بقدر 9 بالمائة، والتخفيف من حدة البطالة، وبعث صناعات الحديد والصلب باعتبارها منطلق كل صناعة معدنية أو ميكانيكية، وتحويل المواد غير الحديدية لتوسيع الصناعة الميكانيكية والكهربائية وتطوير صناعة الأسمدة التي توفر المنتجات الإستراتيجية وتطور القطاع الزراعي في إطار خطة متكاملة للتصنيع السريع[2].

3.المخطط الرباعي الثاني 1974 – 1977: تزامنت هذه الفترة مع إرتفاع أسعار البترول والمداخيل المالية للبلاد، ما يعود بالأثر الإيجابي الذي يساعد الدولة على الخوض في معركة التنمية الإقتصادية، وتهدف الجزائر من خلال هذا المخطط لتحقيق الإستقلال الإقتصادي وتلبية الحاجات السوسيو– إقتصادية للفرد الجزائري وتحقيق الرخاء الإجتماعي، وقد واصل المخطط الإهتمام بالصناعات الأساسية القاعدية واستكملت المشاريع التي إنطلقت بها الأشغال في المخططات السابقة بالإضافة إلى تبني سياسة "الصناعات التصنيعية"[3].

4.المخطط الخماسي الأول 1980– 1984: أوصى هذا المخطط بإصلاحات نوعية خاصة على مستوى التنظيم وتسيير الإقتصاد الوطني، وإعادة التوازن الإقتصادي والتوازن الخارجي وتخفيض الديون الخارجية، وتدعيم التكامل الإقتصادي، وتستهدف هذه الإصلاحات إنشاء مؤسسات صغيرة وتحسين التوزيع الإقليمي بوسائل الدراسات والإنجاز والإنتاج وتقريب مراكز إتخاذ القرار من النشاط وتحديد المسؤوليات، وتثمين المبادرات والكفاءات وتوفير أدوات التسيير الفعال، بالإضافة لبداية الإهتمام بمبدأ اللامركزية[4]، وسمح هذا المخطط بمضاعفة الناتج الوطني الخام من 113 مليار دينار

[1] بلقاسم نويصر ، **التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة سطيف، الجزائر،2011، ص 170–173.

[2] عامر هني، **قراءة في مخططات التنمية بالجزائر 1967– 2014**، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، العدد 04، جامعة المسيلة، الجزائر ص 170–173.

[3] نويصر بلقاسم ، **مرجع سبق ذكره**، ص 180.

[4] محمد ساعد، **محاضرات لمقياس الإقتصاد الجزائري**، تخصص علوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة إبن خلدون تيارت، الجزائر، 2017 – 2018، ص32.

جزائري سنة 1979 إلى 225 مليار دينار سنة 1984، وحقق نسبة 87.5 بالمائة من الإستثمارات وتمكن من توفير 720 ألف منصب شغل بنسبة 61 بالمائة من الرقم المستهدف.

5.المخطط الخماسي الثاني 1985- 1989: إستهدف هذا المخطط تدعيم وتيرة جهاز الإنتاج، والتحكم في التوازنات المالية الخارجية، وإستعمال أدوات التنظيم إستعمالا أمثلا بالإضافة إلى إستكمال عملية الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية، وتراجعت خلال هذه الفترة نتائج التشغيل بسبب تراجع الوفرة المالية وتباطؤ وتيرة الإستثمارات العمومية، وإنخفاض معدل النمو إلى أدنى مستوى، والمرور بصعوبات كثيرة ما عجل بانفجار الأوضاع الاجتماعية وبداية تطبيق سياسات أكثر حزما والإتجاه نحو المؤسسات المالية والنقدية الدولية من أجل إعادة التنظيم الإقتصادي والمالي وفقا لبرامج التثبيت الإقتصادي الذي شرع في تطبيقه بداية من 1989، وبرنامج التعديل الهيكلي الذي شرع فيه بداية من 1995 لغاية 1998[1].

ثالثا: إستراتيجية التنمية من خلال المشاريع الكبرى بعد الألفية

1.برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001- 2004: يهدف البرنامج إلى إعادة بعث النمو من خلال ضخ الأموال لتطوير الموارد البشرية، تشجيع الإستثمارات الخاصة المحلية، تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تسهيل القروض، إعادة بعث النشاط الزراعي والإهتمام بالصيد البحري، دعم النشاطات الإنتاجية المحلية، تطوير قطاع التربية والتعليم وتحسين المستوى المعيشي وتعزيز الخدمات العامة[2].

2.البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009: خصص لهذا البرنامج مبلغ قدره 17000 مليار دينار جزائري، واستهدفت الجزائر من خلاله دعم النمو وبعث البرنامج الخاص بتنمية الجنوب والهضاب العليا، وتطوير الهياكل القاعدية، الإستمرار في دعم وتطوير المجالات الاجتماعية، تحسين إطار الاستثمار وضبطه، ومحاربة بعض الظواهر السلبية كالغش والمضاربة، واستكمال المخطط

[1] عامر هني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 218، 219.

[2] زوينة بن فرج و نبيلة نوي، قراءة **للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 "الدور في تحقيق التنمية المستدامة، والتحديات الراهنة والمستقبلية"**، مخبر الدراسات و البحوث في التنمية الريفية، الجزائر،2015، ص ص 97، 98.

الوطني للتنمية الفلاحية، تطوير الإتصالات والتكنولوجيات الحديثة، تدعيم سياسة تهيئة الإقليم وتطوير البنى التحتية، تحسين الأوضاع الإجتماعية[1].

3.برنامج الإنعاش الجديد 2010 – 2014: خصص له مبلغ 286 مليار دولار، وقد جاء لاستكمال ما يتم إنجازه من برامج تنموية سابقة، وأعطى البرنامج الأولوية لقطاع الصناعة كما إهتم بالتنمية الفلاحية والريفية، بالإضافة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وترقية سياسة التشغيل[2].

4.البرنامج التكميلي 2015 – 2019: خصص للبرنامج مبلغ قدره 262 مليار دولار من أجل تطوير الإقتصاد الوطني من خلال توسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة، ترقية وتحسين الخدمة العمومية، ترقية الديمقراطية التشاركية، عصرنة المنظومة المصرفية والمالية وتسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها[3].

5.مخطط الإنعاش الإقتصادي 2020 – 2024: أكدت الحكومة الجزائرية على تبني مخطط الإنعاش الإقتصادي من أجل بناء إقتصاد جديد خلال إختتام الندوة الوطنية المنعقد يومي 18 – 19 أوت 2020، وفق رزنامة زمنية محددة لغاية سنة 2024، الهدف منه إخراج البلاد من التبعية النفطية وتنويع الإقتصاد وتطويره وعصرنته، وتكييفه مع المتغيرات الراهنة، ومن أهم ما تضمنته الخطة إعادة الإعتبار لقطاع المناجم، العمل على مراجعة الإطار القانوني وتكييفه مع المتطلبات الراهنة، ترشيد النفقات ورقمنة كل القطاعات، مكافحة البيروقراطية وعدم التمييز بين القطاعين العام والخاص، محاربة المال الفاسد والتهرب الضريبي وتضخيم الفواتير، الإهتمام بالقطاع الطاقوي خصوصا من حيث نشاطات الإستكشاف وتثمين الحقول، وإعداد دفاتر شروط جديدة بخصوص

[1] بلقاسم نويصر ، **مرجع سبق ذكره**، ص 193.

[2] محمد نايلي و صبيحة بخوش، **تقييم المخططات الخماسية في الجزائر 2001– 2014**، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد 01، جامعة الجزائر 2020، ص 638.

[3] شراف عقون وآخرون، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001 –2019** ، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، المجلد 02،جامعة جيجل،الجزائر،2018، ص ص 206، 207.

بعض النشاطات في القطاع الصناعي، والعمل على تطوير الصناعة الصيدلانية، تشجيع الإنتاج الفلاحي، بالإضافة لإعطاء أهمية للقطاع المالي[1].

بالموازاة من ذلك يكتنف الغموض حول مصير تنفيذ أو إلغاء برنامج النمو الإقتصادي الجديد 2016 –2030، الذي يهدف لتحويل الجزائر إلى دولة ناشئة، عبر ثلاث مراحل التي تتمثل في مرحلة الإقلاع، المرحلة الإنتقالية ومرحلة الإستقرار[2].

ويبقى النجاح في تجسيد مخطط الإنعاش الإقتصادي 2020 – 2024، مرهون بإحداث تحولات هيكلية عميقة، وتنمية القطاعات الإقتصادية المختلفة، بالإضافة لقدرة الدولة على تخطي العقبات التي تعيق العملية، خصوصا وأن حجم الخسائر النهائية التي تكبدها الإقتصاد الوطني جراء أزمة كورونا لم تحصر بعد، وهو ما يتطلب رصد أموال وإمكانيات لمواجهة تداعياتها على المستوى الإقتصادي والإجتماعي[3].

المطلب الثاني: جهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة

إتبعت الجزائر إستراتيجيات مؤسسية، مالية وقانونية من أجل إرساء معالم التنمية المستدامة وإدماج البيئة والتنمية في عملية إتخاذ القرارات، كما سجلت العديد من النقائص بسبب الصعوبات والمعوقات التي تحدها.

الجدول التالي يلخص ما إستطاعت الجزائر تحقيقه في إطار مجهودات التنمية التي قامت بها ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21:

[1] عطية خمخام ومحمد علي الجودي، **خطة الإنعاش الإقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الإقتصادي (رؤية الجزائر 2030) وتداعيات جائحة كوفيد – 19**، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، 2021، ص 365 – 368.

[2] كريمة حبيب وعادل زقرير، **إشكالية تنويع الإقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030** مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة، العدد 05، جامعة الوادي، الجزائر، 2018، ص120.

[3] عطية خمخام ومحمد علي الجودي، **مرجع سبق ذكره**، ص 368.

الجدول رقم (05): البيانات المتوفرة بشأن التحولات الديموغرافية والإستدامة

بيانات جيدة	بيانات جيدة لكن ناقصة	بيانات غير جيدة
▪ محاربة الفقر ▪ تتغير أنماط الاستهلاك ▪ مستوطنات بشرية ▪ التخطيط و الإدارة المتكاملة للموارد الأرضية ▪ محاربة إزالة الغابات ▪ محاربة التصحر والجفاف ▪ الإستغلال المستدام للجبال ▪ دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة ▪ البيوتكنولوجي ▪ المحيطات، البحار، المناطق الساحلية ▪ نفايات خطرة ▪ التربية والتوعية العامة والتدريب	▪ إدماج الإشكالية البيئية والتنمية في عملية اتخاذ القرار ▪ حماية الجو ▪ الحفاظ على التنوع البيولوجي ▪ المواد الكيماوية السامة ▪ الموارد والآليات المالية ▪ التكنولوجيا والتعاون وبناء القدرات ▪ العلم في خدمة التنمية المستدامة ▪ التعاون الدولي من أجل بناء القدرات ▪ الصكوك القانونية الدولية ▪ الإعلام من أجل اتخاذ القرارات	▪ التعاون والتجارة الدولية ▪ الحفاظ على التنوع البيولوجي ▪ الترتيبات المؤسسية الدولية ▪ المزارعون

المصدر: فوزية برسولي ولخضر سي محمد، **جهود الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي و العربي**، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 01، العدد 01، معهد الحقوق والعلوم الإقتصادية، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، 2018، ص 12.

يمثل جدول أعمال القرن 21 صدر عن مؤتمر قمة الأرض المنعقد بريو دي جانيرو سنة 1992 خطة عمل طوعية وغير ملزمة تنفذها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة[1] حيث نلاحظ من خلال الجدول نسبة تحقيق الجزائر لبعض هذه المؤشرات، تمثل الخانة الأولى المؤشرات التي بذلت فيها الجزائر جهودا كبيرة في تحقيقها، أما الخانة الثانية فتمثل بيانات جيدة لكنها تعاني من العديد من النقائص، والخانة الثالثة فتمثل بيانات غير جيدة.

[1] الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية، 1993.

المطلب الثالث: معوقات التنمية المستدامة في الجزائر

تواجه الجزائر العديد من المشاكل التي تعيق سير عملية التنمية المستدامة، من بينها[1]:

- ✓ تفاقم مشاكل تلوث البيئة بسبب إرتفاع النمو السكاني وعدد السيارات والنفايات الطبية؛
- ✓ إنعدام التكامل في القطاعات الإنتاجية؛
- ✓ تفاقم حدة البطالة وتدهور المداخيل والقدرة الشرائية للفرد الجزائري؛
- ✓ ضعف قاعدية الفلاحة والصناعة وانعدام إستراتيجية محكمة؛
- ✓ نقص الحوافز المادية والمعنوية في ميدان صرف الميزانية؛
- ✓ عدم وجود مؤسسات إقتصادية فعالة ومنافسة؛
- ✓ قلة الكفاءة ونقص التخصص في المجالات الحيوية وانعدام سياسة الدعم؛
- ✓ عدم الاستقرار وغياب الأمن وانتشار مظاهر الفساد؛
- ✓ وقوع الجزائر في منطقة نشطة جيولوجيا، تعرضها للزلازل والفيضانات؛
- ✓ استمرار ظاهرة الجفاف والتصحر؛
- ✓ مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية؛
- ✓ حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ إستراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة؛
- ✓ تدني مستويات الإمكانيات التقنية والخبرات الفنية وتراجعها.

[1] أنظر المرجع: – العربي حجام و طري سميحة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 136، 137.
– سالمي رشيد وعزي هاجر، **مرجع سبق ذكره**، ص 09.

المبحث الثالث: التنويع الإقتصادي في الجزائر وآليات تفعيله لتحقيق التنمية المستدامة

أصبح من الضروري أن تسلك الجزائر طريقا آمنا نحو تحقيق النمو والتنمية المستدامة، ولاشك أن زيادة الاهتمام بتطوير كافة القطاعات والنشاطات الإقتصادية المختلفة، وتعزيز مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل، هو السبيل الأنجح للتخلص من التبعية النفطية.

المطلب الأول: واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر

من أجل دراسة التنويع الإقتصادي في الجزائر لابد من دراسة مدى مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الخام، ومن تم حساب مؤشر التنويع الإقتصادي وفق أحد مؤشرات قياسه المشار إليها سابقا.

أولا: مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الخام

من خلال الجدول الموالي سنوضح نسبة القيمة المضافة لأهم القطاعات من الناتج المحلي الخام:

الجدول(06): نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية في تكوين الناتج المحلي الخام

الوحدة: %

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	خدمات خارج الإدارات العمومية	خدمات الإدارات العمومية
2010	34.9	8.5	5.1	10.5	21.6	6.2
2011	36.1	8.1	4.6	9.2	19.7	5.9
2012	34.4	8.8	4.5	9.3	19.9	6.7
2013	30	9.8	4.6	9.8	23.1	7.5
2014	27.1	10.3	4.9	10.4	24.4	15.8
2015	18.8	11.6	5.5	11.5	27.2	17.4
2016	17.3	12.2	5.6	11.8	27.6	17.5
2017	19.6	11.8	5.5	11.7	27.4	16.3
2018	22.4	12	5.6	11.6	26.2	14.8
2019	19.3	12	5.9	12.2	27.5	15.4

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية 2014، 2015، 2019.

نلاحظ من خلال الجدول أن أهم القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2010 – 2019، هي: المحروقات، الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، خدمات الإدارات العمومية وخدمات خارج الإدارات العمومية.

1.قطاع المحروقات: يمثل قطاع المحروقات أكبر نسبة من الناتج المحلي الخام في الجزائر لكن هذه النسبة شهدت تذبذبا خلال فترة الدراسة، وذلك بسبب الظروف السائدة في السوق الدولية للنفط حيث نلاحظ أن نسبة مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الخام تتحدد حسب سعر النفط في السوق الدولية، إذ سجلت أكبر نسبة سنة 2012 قدرها 36.1 بالمائة من الناتج المحلي الخام وذلك بسبب إرتفاع سعر النفط الذي سجل أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة بمبلغ قدره 112.9 دولار للبرميل.

2.قطاع الفلاحة: يساهم قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2010 – 2019 بنسبة 10.51 بالمائة في المتوسط، وهي نسبة تعتبر ضعيفة جدا لدولة بحجم الجزائر تمتلك مؤهلات وإمكانيات طبيعية هائلة.

3.قطاع الصناعة: تسجل الصناعة أقل نسبة مساهمة في الناتج المحلي الخام بمتوسط 5.18 بالمائة خلال الفترة 2010 – 2019 وذلك بسبب ضعف التسيير والتنظيم، وضعف القطاع الوطني الخاص والإستثمارات الأجنبية المباشرة.

4.البناء والأشغال العمومية: يساهم قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي الخام بنسبة مستقرة نسبيا خلال فترة الدراسة، حيث بلغت سنة 2019 أقصى قيمة له بنسبة 12.2 بالمائة، وتعود هذه النسبة لحجم الاستثمارات العمومية في القطاع خاصة الموجهة لبناء المساكن بكل صيغها.

5.قطاع خدمات الإدارات العمومية وخارج الإدارات العمومية: يحتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية في نسبة المساهمة في الناتج الداخلي الخام، خاصة الخدمات خارج الإدارات العمومية التي ساهمت بنسبة 24.46 بالمائة في المتوسط خلال الفترة 2010 – 2019، أما خدمات الإدارات العمومية فساهمت بنسبة 12.35 بالمائة.

ثانيا: قياس درجة التنوع الإقتصادي في الجزائر حسب مؤشر أوجيف

نستخدم في القياس الصيغة السابقة لمؤشر أوجيف و التي من الشكل:

$$\text{Ogive index} = \sum_{i=1}^{n} \frac{(si - 1/n)^2}{1/n}$$

أما بالنسبة للإحصائيات فنستعين بالجدول السابق (3-8)، الذي يحدد لنا قيمة si، و لدينا n=6، و بالتالي يمكن تطبيق المعادلة السابقة لحساب هذا المؤشر في كل سنة، و الجدول التالي يبين قيمة مؤشر أوجيف في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2019 لكل سنة:

الجدول رقم (07): قيمة مؤشر أوجيف في الجزائر للفترة 2010 – 2019

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة مؤشر أوجيف	0.37	0.40	0.327	0.34	0.23	0.178	0.174	0.173	0.21	0.17

المصدر: من حساب الطالبة وفق معادلة مؤشر أوجيف و الجدول رقم (06)

يمثل الجدول قيم مؤشر أوجيف لكل سنة خلال الفترة 2010 – 2019، حيث نلاحظ أن قيمته متذبذبة، سجلت أقل قيمة له سنة 2019 بقيمة 0.17 ما يعكس نسبة أكبر من التنويع الإقتصادي وسجلت أكبر قيمة له سنة 2011 والتي قدرت ب 0.40 وهو ما يدل على نسبة أقل من التنويع الإقتصادي، حسب التفسير الذي تشير إليه قيمة المؤشر، لكن هل يمكن القول أن الإقتصاد الجزائري أصبح أكثر تنوعا سنة 2019 فعلا ؟

مؤشر أوجيف يخضع إلى نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الخام si، و بالتالي فإن قيمة المؤشر تخضع إلى تغير هذه النسبة، ومنه فإن تفسير إرتفاع قيمة المؤشر سنة 2011 يعود إلى إرتفاع نسبة مساهمة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الخام وذلك بسبب إرتفاع أسعار النفط آنذاك، ويمكن إثبات مدى إرتباط مؤشر أوجيف بتغيرات أسعار النفط من خلال التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (10): تطور معدل نمو مؤشر أوجيف مقارنة بتغيرات أسعار النفط

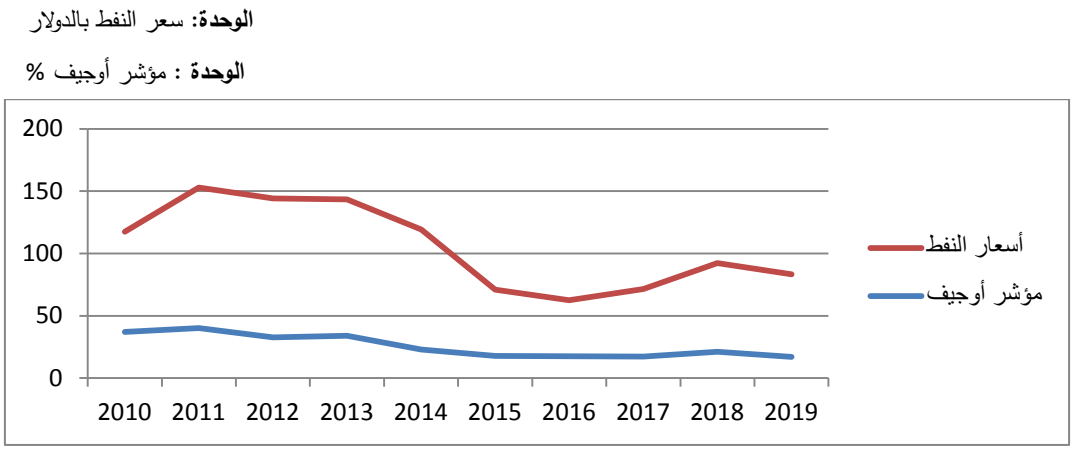

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات الجدول رقم (06) و الجدول رقم (07)

من خلال التمثيل البياني يتضح لنا أن مؤشر أوجيف يخضع لتغيرات أسعار النفط بنسبة كبيرة وهذا ما يؤكد أن مؤشر قياس درجة التنويع الإقتصادي لا يقيسه بدقة في الجزائر فإنخفاض أسعار النفط يؤدي إلى إنخفاض قيمة المؤشر وبالتالي زيادة التنويع الإقتصادي حسب المؤشر، لكن الواقع غير ذلك فإنخفاض قيمة المؤشر لا تدل على زيادة نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي إنما ما حدث فعلا هو إنخفاض قيمة الناتج المحلي الخام في حد ذاته.

المطلب الثاني: خيارات التنويع الإقتصادي في الجزائر

للجزائر إمكانيات وثروات هائلة يمكن أن تحل محل المحروقات في تنمية الإقتصاد الوطني ونموه وتنويعه وتحقيق التنمية المستدامة، ونقتصر هنا على الإمكانيات المرتبطة بقطاع الفلاحة الصناعة، السياحة، والطاقات المتجددة.

أولا: القطاع الفلاحي

تكمن أهمية القطاع الفلاحي في دوره في معالجة جملة من القضايا والإشكاليات، فهو يمكن من تحقيق الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي، بالإضافة لتوفير مناصب الشغل والمساهمة في تنويع بنية الإقتصاد الوطني، ويمكن تلخيص أهم إمكانيات الجزائر في القطاع الفلاحي فيما يلي:

1.الإمكانيات والموارد الطبيعية: تتربع الجزائر على مساحة 2381741 كلم²، تجعل من الجزائر الأكبر من حيث المساحة على مستوى القارة الإفريقية، يمتد ساحلها على مسافة تفوق 1200 كلم، وتنقسم الجزائر إلى أقاليم طبيعية تمتد من الشرق إلى الغرب وهي إقليم الساحل الذي تتكون أراضيه من سلاسل صخرية عالية وعدد من الشواطئ والخلجان، إقليم التل الذي يتكون من السهول الداخلية المرتفعة ويضم معظم الأراضي الصالحة للزراعة والإقليم الصحراوي الذي يمثل حوالي 80 بالمائة من مساحة الجزائر الكلية، وتمتلك الجزائر أراضي زراعية تقدر بحوالي 42.4 مليون هكتار والتي تمثل 18 % من المساحة الإجمالية للبلاد، إلا أن المساحة الزراعية المستعملة تقدر ب 8.458 مليون هكتار أي بنسبة لا تتجاوز 20 % من الأراضي الصالحة للزراعة[1].

2.الموارد المائية: إن تطور القطاع الفلاحي وتنميته مرتبط بحجم الموارد المائية الضرورية لنمو القطاع، وتنقسم الموارد المائية إلى:

الموارد المائية المطرية: تقدر كمية الأمطار التي تتساقط سنويا على الجزائر ب 65 مليار متر مكعب وهو معدل ضعيف، كون الموقع الجغرافي والأقاليم المناخية تتوزع بين الإقليم المتوسطي وإقليم السهوب والإقليم الصحراوي الذي يشكل الحيز الأكبر من مساحة الجزائر تكون فيه نسبة الأمطار قليلة جدا وتكاد تكون منعدمة في بعض الأعوام، كما أن نسبة التساقط تزيد كلما اتجهنا من الجنوب إلى الشمال ومن الغرب إلى الشرق إذ تتراوح كمية التساقط في الساحل الشرقي بين 600 و1400 ملم / السنة[2].

المياه السطحية: وتشمل المجاري المائية المجمعة في شكل أنهار وأودية، يزداد منسوبها نتيجة تساقط الأمطار والثلوج والتي تغذيها ينابيع متجددة، تقدر الموارد المائية السطحية في الجزائر بـ 12.7

[1] الزراعة في الجزائر، متاح على الموقع https://www.algeria.croscience.bayer.com تم التصفح يوم 2021/06/08 على الساعة 15:15.

[2] أحمد شاطرباش ومنى طواهرية، **إستراتيجية إدارة الموارد المائية: رهان التنمية المستدامة في الجزائر**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 10 الجزائر، 2016، ص 58.

مليار م³، وتضم المياه السطحية في الجزائر 17 حوضا مائيا، لكن المعدل الحقيقي لإستغلال المياه السطحية في الجزائر ضعيف جدا لاسيما في الجهات الوسطى و الشرقية[1].

المياه الجوفية: تقدر المياه الجوفية الممكن استغلالها في الجزائر 7 ملايير م ³/ سنة، وهي موزعة بشكل غير متوازن بحيث: حوالي 28% منها موجودة في شمال البلاد، وتقريبا 71 % موجودة في جنوب البلاد[2].

3.الموارد البشرية: بلغ عدد العمال في القطاع الفلاحي بالجزائر 9.6 % من إجمالي عدد العمال، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالسنوات الماضية، حيث أن نسبة العمال في القطاع في إنخفاض مستمر من سنة لأخرى[3]، ويعود السبب الأساسي لهذا الإنخفاض في انتقال قوى العمل من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل وعدم توفر التقنيات والإمكانيات المادية للفلاحين ما يدفعهم للهجرة نحو المدن[4].

4.الموارد المالية: يعتبر توفير الموارد المالية من مقومات التنمية الفلاحية، حيث تقدم مختلف القطاعات مرهون بتوفر رؤوس الأموال المخصصة لتسييريها، لذلك فإن الجزائر تخصص سنويا غلاف مالي للقطاع الفلاحي يحدد حسب الإحتياجات، بالإضافة لدور المستثمرين والفلاحين الخواص في تمويل القطاع[5]، هذا وقدر الغلاف المالي المخصص لقطاع الفلاحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2019 بحوالي 265 مليار دينار[6].

رغم الإمكانيات الفلاحية المتوفرة في البلاد إلا أن القطاع الفلاحي لا يزال ضعيفا وذلك بسبب عدم الإستغلال الأمثل للموارد الفلاحية، تأثر القطاع بالظروف المناخية والطبيعية، هجرة العمال

---

[1] سميحة يونس، آليات **ترشيد الإستهلاك المائي في الجزائر رؤية إسلامية**، آفاق العلوم، العدد 01، جامعة زيان عاشور،الجلفة ،الجزائر،2016 ص 206.

[2] شراف عقون وآخرون، **تسعير المياه ودوره في تحقيق كفاءة استخدامها في الجزائر – دراسة تحليلية** –، مجلة إقتصاديات المال والأعمال الجزائر. 2017، ص 300.

[3] إحصائيات البنك الدولي، متاحة على الموقع https://data.albankaldawli.org، تم التصفح يوم 2021/06/09 على الساعة 11:56.

[4] خالد بن جلول وآخرون، **القطاع الزراعي في الجزائر وإشكالية هجرة اليد العاملة، دراسة تحليلية للأسباب والآثار والإنعكاسات على الإنتاج الزراعي والحلول الممكنة**، الملتقى الدولي السابع في إقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية جامعة قالمة الجزائر، ص 622.

[5] وداد طالبي ، **مرجع سبق ذكره**، ص 566.

[6] وكالة الأنباء الجزائرية، **فلاحة**، متاح على الموقع https://www.aps.dz تم التصفح يوم 2021/06/09، على الساعة 13:39.

للقطاعت الأخرى، نقص اليد العاملة المؤهلة، قلة استخدام تقنيات الري الحديث وضعف الطاقة الإنتاجية والنوعية والجهاز التسويقي.

ثانيا: القطاع الصناعي

مرت الصناعة في الجزائر بمرحلتين رئيسيتين هما:

1.مرحلة الصناعات المصنعة (1962 – 1986): في هذه الفترة كانت الدولة الجزائرية تتبنى النظام الإشتراكي، فكانت خلال هذه الفترة الدولة هي المهيمنة على القطاع الصناعي ككل وسعت لتطوير الصناعة وجعلها المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي في البلاد، فقامت بالعديد من المخططات التنموية لإنشاء قاعدة صناعية ضخمة وقد خصص لها أكثر من 300 مليار دينار جزائري في إطار المخطط الثلاثي والمخططين الرباعيين، لكن وبالرغم من ذلك إلا أن النتائج المحققة كانت ضعيفة ولم ترق للمأمول، وذلك كون الصناعة كانت مرتبطة بالأسواق الخارجية في الحصول على المواد الأولية، كما أنها لم تتمكن من تلبية الطلب الداخلي من المواد الإستهلاكية، حتى أن نسب تغطية الإنتاج الصناعي للطلب الداخلي كانت في تراجع، وبالتالي يمكن وصف التجربة الصناعية في الجزائر في ظل نظام النموذج الإشتراكي بالفاشلة.

2.مرحلة الخصخصة (1986 إلى اليوم): كانت الأزمة البترولية لسنة 1986 أهم سبب لتوجه الجزائر نحو خوصصة المؤسسات العمومية التي أثبتت فشلها وعدم قدرتها على خلق قيمة مضافة، فالنتائج غير المرضية للسياسات الإقتصادية التي إتبعتها الجزائر في ظل النموذج الإقتصادي الإشتراكي دفع الجزائر للجوء إلى صندوق النقد الدولي الذي فرض عليها شروط إجراء تعديلات هيكلية وإصلاحات إقتصادية للتوجه نحو إقتصاد السوق بداية من سنة 1989، فقامت الحكومة الجزائرية في إطار الإصلاحات بخوصصة المؤسسات العمومية وخاصة الصناعية منها واعتمدت الجزائر بداية من سنة 2007 إطلاق سياسة النمو الصناعي وذلك من خلال تجسيد الاستراتيجية الصناعية الجديدة والتي تعتمد على إعادة تأهيل المؤسسات، تطوير الإبداع تكوين وتأهيل الموارد البشرية وترقية الإستثمار الأجنبي المباشر[1].

[1] أحمد ضيف وأحمد عزوز ، **واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية إقتصادية مستديمة**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 14، العدد 19، الجزائر، 2018، ص 25.

ورغم إمتلاك الجزائر لقدرات صناعية كبيرة، إلا أن النمو في القطاع يتسم بالضعف وذلك لما يختص به القطاع الصناعي من عدم استغلال القدرات الإنتاجية، مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية، ضعف نوعية المنتجات الصناعية، تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، ضعف مستوى الكفاءة والخبرة، مشاكل متعلقة بالتمويل والمواد الخام والتسويق وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي، ضعف السياسات وغياب التشريعات والقوانين التي تنظم عمل القطاع وضعف التعاون والتكامل بين المؤسسات الصناعية:[1]

ثالثا: القطاع السياحي

تتوفر الجزائر على إمكانيات سياحية متنوعة ما يؤهلها للنهوض بهذا القطاع، تتمثل في:

1.المقومات الطبيعية: تتربع الجزائر على مساحة شاسعة تتوفر على مقومات متنوعة تتمثل في الشريط الساحلي الجزائري الذي يفوق الـ1200 كلم^2، كما تتميز الجزائر بتنوع تضاريسها التي تتتابع من الشمال إلى الجنوب، ففي الشمال تتمتد سهول التل الجزائري كسهول متيجة، وهران وعنابة ثم يأتي بعدها حزام جبلي يحتوي على سلاسل جبلية كجبال شيليا، وقمة لالا خديجة وغيرها من الجبال خاصة التي تتوفر على مقومات الجذب السياحي من غابات وثلوج وجمال الطبيعة كجبال الشريعة، تيكجدة وتاغيلاف، التي يمكن إستغلالها في تطوير السياحة الجبلية وما ينطوي عليها هذا النمط السياحي من متعة وترفيه وممارسة بعض الرياضات والتزحلق على الجليد، كما تتخلل هذه الجبال وغيرها شعاب ومنابع مائية وحيوانات وطيور بمختلف الأشكال والألوان، مما يؤهل هذا المنتوج السياحي ليرقى إلى مستوى الطلب عليه[3]، كما أن أكبر ما تزخر به الجزائر صحراؤها التي تعتبر من أكبر الصحاري في العالم بمساحة تقدر بـ 2 مليون كلم مربع وتزخر الصحراء الجزائرية بعدة معالم أثرية ضخمة تعود إلى مختلف العصور، فهي تستوعب مالا يقل عن 200 واحة، كما تعتبر القصور من أهم مقومات السياحة الصحراوية الجزائرية، إذ تشكل سلسلة عمرانية متناسقة مع بيئة الصحراء

[1] أنظر المرجع: – وفاء رمضاني وحياة عثماني، **أثر مؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1992 – 2017**، مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية، العدد 04، الجزائر، 2019، ص 60.

– باية ساعو ، **القطاع الصناعي الجزائري: المشاكل و الحلول**، معارف مجلة علمية دولية محكمة، العدد 22، الجزائر، 2017، ص 84 – 87.

[2] رفعت عبد الله سليمان حسين وآخرون، **تنمية السياحة الجزائرية وفق مبادئ الإستدامة**، مجلة إتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، المجلد 17، العدد 03، 2019، ص 124.

[3] الهذبة مناجلية، **الإمكانيات والمقومات السياحية في الجزائر**، مجلة دراسات و أبحاث، العدد 26، الجزائر، 2017، ص 03.

والتراث التاريخي الذي تعكسه بمختلف تفاصيلها، كقصر تماسين، قصور الزاوية التيجانية، كوردان الأثري[1].

2.المقومات الحضارية والتاريخية: الجزائر من الدول التي تمتلك إرثا تاريخيا وحضاريا تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ، ومن أهم المواقع التاريخية التي تتوفر عليها الجزائر موقع الطاسيلي الذي يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، وحي القصبة الذي يمثل إحدى أجمل المعالم الهندسية في المنطقة المتوسطية ووادي ميزاب بغرداية الذي يعود تاريخ بنائه إلى القرن الـ 10، بالإضافة لموقع تمقاد قلعة بني حماد، جميلة، دار عزيزة، مسجد كتشاوة والجامع الكبير، التي تعتبر من المواقع الأثرية الهامة في التراث التاريخي للجزائر التي تتوفر على آثار رومانية وآثار للدولة الحمادية ودولة الموحدين وآثار عثمانية[2].

3.المقومات الثقافية: يشمل الثرات الحضاري الثقافي للجزائر رصيدا هاما من المتاحف منها: المتحف الوطني سيرتا بقسنطينة، متحف باردو الوطني والمتحف الوطني للمجاهد والمتحف الوطني للفنون الجميلة بالجزائر العاصمة، المتحف الوطني زبانة بوهران، متحف تيمقاد بباتنة ومتحف وهيبون بعنابة[3].

لكن رغم المقومات السياحية الهائلة التي تزخر بها الجزائر إلا أن القطاع السياحي في الجزائر لم يحقق النتائج المرجوة، وذلك بسبب عدم الإستغلال الأمثل للقدرات السياحية، ضعف الخدمات المرتبطة بالجودة الفندقية، ضعف دور الوكالات السياحية والأسفار في إبراز الجزائر كوجهة سياحية جذابة ونقص في تكوين وتأهيل المستخدمين، غياب التنسيق بين الديوان الوطني للسياحة والخطوط الجوية الجزائرية وأصحاب الفنادق، إنعدام أساليب التسويق الحديثة والفعالة وعدم وجود مواقع إلكترونية للتسويق السياحي بالإضافة لضعف الدور الإعلامي في إبراز التراث السياحي الجزائري ضعف نوعية النقل والمواصلات وإنعدام النظافة والصيانة للفضاءات العامة والخاصة، عدم قدرة

[1] مليك محمودي وصباح زروني ، **مقومات السياحة الصحراوية في الجزائر دراسة إقليم الأهقار**، مجلة التنمية الإقتصادية، العدد01، جامعة الوادي الجزائر،2016، ص 118-120.

[2] الهذبة مناجلية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 4،5.

[3] رفعت عبد الله سليمان حسين وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 127،128.

المؤسسات السياحية على منافسة المنتوج السياحي الأجنبي، عدم توفر الأمن في المناطق السياحية خاصة في الصحراء ونقص الإستثمارات والهياكل القاعدية خصوصا الموجهة للسياحة الصحراوية[1].

رابعا: إمكانات الجزائر من الطاقات المتجددة

الجزائر من بين الدول المرشحة للعب دور مهم في السوق الدولية للطاقة نظرا لما تمتلكه من مصادر طبيعية هائلة في مجال إنتاج الطاقات المتجددة.

1.إمكانيات الطاقة الشمسية: تعتبر الجزائر من البلدان الغنية بمصادر الطاقة الشمسية التي تؤهلها لاحتلال المراتب الأولى عالميا وتمكنها من تلبية ما يكفي احتياجات العالم بأسره من الكهرباء[2]، حيث تتجاوز مدة سطوع الشمس على كامل التراب الوطني تقريبا 2000 ساعة سنويا ويمكن أن تصل إلى 3900 ساعة في المرتفعات والصحراء، والطاقة المحصل عليها سنويا على مساحة أفقية تبلغ 1 متر مربع، تقارب 3 كيلو واط ساعي في الشمال وتتجاوز 5.6 كيلو واط ساعي في الجنوب[3].

2.إمكانيات طاقة الرياح: طاقة الرياح هي ثاني الموارد المتجددة أهمية في الجزائر، إذ تهب عليها رياح تحمل معها الكثير من الهواء البحري الرطب والقاري الصحراوي[4]، فالجزائر تنقسم إلى منطقتين جغرافيتين شمال يطل على البحر الأبيض المتوسط يتميز برياح معتدلة تقدر بـ 6–7 م/ث ومنطقة جنوبية تتميز بهبوب رياح أسرع تتجاوز 8 م/ث.

---

[1] أنظر المرجع: – عبد الرحمان عبد القادر وحساني بن عودة، مكانة **قطاع الساحة في الجزائر – الواقع و المأمول** – ، مجلة الحقيقة، المجلد 17 العدد 02، الجزائر، 2018، ص 161 – 163.

- محمد الأمين وليد طالب ونظيرة قلادي، **السياحة الصحراوية في الجزائر: المقومات، المعوقات والآفاق**، مجلة الباحث الإقتصادي،العدد 01 الجزائر،2013، ص314.
- بن موفق زروق، **إستراتيجية تنويع الإقتصادي الجزائري في ظل المتغيرات المعاصرة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص دراسات إقتصادية ومالية، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019، ص329.

[2] بلال نطور وصورية ديب، **إمكانيات الطاقة المتجددة في الجزائر وآفاقها المستقبلية**، مجلة دراسات وأبحاث إقتصادية في الطاقات المتجددة العدد 03، الجزائر، 2015، ص 27.

[3] Ministère de lénergie et des mines, **energies nouvelles, renouvelables et maitrise de l'energie.**

[4] أحمد بركات وحسان ناصف، **أهمية و دور الطاقات المتجددة دوليا**، مجلة الدراسات التجارية والإقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد02 الجزائر 2020، ص 100.

3.الطاقة الكهرومائية: يمكن تقدير الموارد المائية المتجددة بنحو 25 مليار متر مكعب منها $^2/_3$ هي عبارة عن موارد سطحية، كما يبلغ عدد السدود حاليا في الجزائر أكثر من 50 سدا وعدد المواقع الملائمة لإنجاز السدود بنحو 103 موقع[1]، ورغم امتلاك الجزائر لمراكز عديدة لتوليد الطاقة الكهرومائية إلا أن إنتاجها يرتكز في ولايتين هما جيجل وبجاية بشكل خاص، حيث تمتلك جيجل أكبر مركز وطني لتوليد الطاقة الكهرومائية، هذا وتقدر نسبة استغلال الطاقة المائية 5 بالمائة منها فقط، يستغل 3 بالمائة منها في إنتاج الكهرباء وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بالإمكانيات المتوفرة نظرا لعدم كفاءة إنتاج الطاقة من هذا المصدر المتجدد وإنخفاض عدد محطات[2].

4.الطاقة الجيوحرارية: تمتلك أكثر من 200 مصدر حراري تتواجد في الجزء الشمالي من البلاد، حوالي 33 بالمائة من هذه المصادر تتميز بدرجات حرارة تفوق 45 درجة مئوية، كما توجد منابع ذات درجات حرارة عالية تصل إلى 118 درجة مئوية ببسكرة، وقد حدد تمركز الطاقة الجيوحرارية في ثلاث مناطق هي منطقة غيليزان ومعسكر، منطقة عين بوسيف وسيدي عيسى ومنطقة قالمة[3]، حيث يتم الحصول من خلال مصادر المياه المعدنية الحارة على أكثر من 12 متر مكعب/ ثا من الماء الساخن الذي تتراوح حرارته بين 22 و98 درجة مئوية، كما توجد بالجزائر مساحات تحتوي على مياه جوفية حارة تدعى بالطبقة المائية الألبية، تقدر درجة حرارتها المتوسطة 57 درجة مئوية[4].

5.إمكانيات الكتلة الحيوية: تقسم إمكانيات الكتلة الحيوية إلى:

- **الإمكانيات الطاقوية من الخشب:** والتي تتمثل في الغابات الإستوائية المتمركزة في شمال البلاد وتمثل 10 بالمائة من المساحة الإجمالية، وتقدر الطاقة الإجمالية لها ب 37 ميغا طن م.ن/ السنة بقدرة إسترجاع تقدر ب 3.7 طن م.ن/السنة أي بمعدل 10 بالمائة.
- **الإمكانيات الطاقوية من نفايات المنازل والنفايات الزراعية:** القيمة الطاقوية للنفايات تقدر بـ 8.64 مليون ط.م.ن/ السنة، منها 2.26 مليون ط.م.ن بالنسبة لنفايات المنازل، و6.38

[1] Ministère de lénergie et des mines, op.cit.

[2] محمد كداتسة وعائشة كداتسة ، **واقع الطاقات المتجددة في الجزائر وآفاقها المستقبلية**، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، المجلد 03، العدد 02 جامعة المسيلة، الجزائر، 2019، ص80.

[3] Ministère de lénergie et des mines, op.cit.

[4] بلال نطور و صورية ديب، **مرجع سبق ذكره**، ص30.

مليون ط.م.ن بالنسبة للنفايات الزراعية، والكميات الممكن إسترجاعها حسب الكميات المتوفرة وفق طرق تجميع النفايات الحالية تقدر ب 1.33 مليون ط.م.ن/ السنة[1].

ورغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية القانونية والمؤسساتية ومختلف المشاريع في سبيل إستغلال الإمكانيات المتوفرة من الطاقات المتجددة إلا أن القطاع لا يزال يعاني من الكثير من النقائص ولم يرقى بعد ليكون ركيزة للإقتصاد الوطني، كون الحجم الأكبر من الإمكانيات المتاحة غير مستغلة بعد وذلك للعديد من الأسباب منها إرتفاع التكلفة الرأسمالية والإستثمار في الطاقات المتجددة، نقص البنى التحتية في القطاع، غياب السياسات المحفزة للإستثمار في مجال الطاقات المتجددة، إرتفاع متطلبات إنجاز الطاقات المتجددة من وسائل وتقنيات وأجهزة ذات حجم كبير، نقص الكفاءات والخبرات المتمكنة[2].

المطلب الثالث: آليات تفعيل إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة

يعتمد نجاح التنويع الإقتصادي بصفة عامة على وضع نهج متوازن في التنمية ويتطلب مزيجا دقيقا، متجانسا ومتكاملا من الإصلاحات والإجراءات، بالإضافة للإستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال.

أولا: النقاط المستفادة من التجارب الدولية في مجال التنويع الإقتصادي

تطرقنا سابقا لبعض التجارب الدولية في مجال التنويع الإقتصادي، ويتعلق الأمر بكل من ماليزيا، النرويج والإمارات، والتي يمكن الإستفادة منها من خلال إعتماد بعض ما أخذت به هذه الدول في بناء إستراتيجياتها مع الأخذ صوب النظر الظروف والإمكانيات المتاحة في الجزائر ومن بين أهم النقاط التي يمكن الأخذ بها ما يلي:

- ✓ إستغلال الثروات الطبيعية الموجودة بغية الحصول على إيرادات بواسطتها، ومن تم إستثمارها في مختلف القطاعات الإنتاجية وتطوير البنية التحتية والتقنيات التكنولوجية، مما يكسب الدولة مرونة أكبر في مجال التصدير وجعل النظام التجاري أكثر إنفتاحا؛

[1] Ministère de lénergie et des mines, op.cit.

[2] سمير كسيرة وعادل مستوي، **الإتجاهات الحالية لإنتاج و استهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر – رؤية تحليلية آنية و مستقبلية** – ، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد 14، الجزائر،2015، ص 165.

- ✓ بما أن الجزائر تمتلك إمكانيات نفطية هامة، فإنه من الأحسن إستغلالها في بناء إستراتيجية التنويع الإقتصادي، وذلك إنطلاقا من تنويع القاعدة الصناعية النفطية بالإعتماد على المنتجات المحلية التي تدعم تخفيض التكاليف في القطاع؛
- ✓ الإلتزام بقوانين وضوابط محددة، تؤطر كيفية إستخدام الإيرادات النفطية إستخداما أمثلا لتجنب الأثر السلبي لصدمات أسعار النفط؛
- ✓ من الضروري عدم إهمال القطاعات غير النفطية ومحاولة إسهامها في دفع عجلة التنمية بالبلاد؛
- ✓ العمل على رفع نسبة مساهمة قطاع الخدمات والهيكل الإنتاجي؛
- ✓ الإهتمام بقطاع التعليم، بهدف تكوين كفاءات لاستثمارهم محليا؛
- ✓ زيادة الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية لدعم البيئة الإقتصادية والإستثمارية؛
- ✓ تشجيع الإستثمار الخاص والعمل على جلب الإستثمارات الأجنبية وذلك من خلال توفير بيئة إستثمار ملائمة؛
- ✓ الإهتمام بالقطاع المصرفي والخدمات المالية وتطويرها.

ثانيا: نموذج تفعيل إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة

من خلال تقييمنا للتنويع الإقتصادي في الجزائر نلاحظ أنه وبالرغم من جهود الدولة المبذولة إلا أن الإقتصاد الجزائري لايزال يعاني من التبعية النفطية، وهذا ما أكده مؤشر أوجيف خلال الفترة 2010- 2019، الذي يبين تأثر الإقتصاد الجزائري الشديد بأسعار النفط، لذلك فمن الضروري على الدولة وضع إستراتيجية بعيدة المدى للتنويع الإقتصادي بناء على الإمكانيات المتاحة، مع ضرورة التأكيد على أن تكون بنود هذه الإستراتيجية دقيقة وواضحة حتى يتم تحقيق الأهداف المسطرة ضمنها، وفي هذا الإطار نقترح النموذج الموالي:

- **إعادة النظر في إستراتيجية القطاع الفلاحي:** يعتبر القطاع الفلاحي إحدى أقطاب التنمية الإقتصادية كونه يوفر الإنتاج الغذائي ويمكن من تحقيق الإكتفاء الذاتي، بالإضافة لمساهمته في زيادة الدخل الوطني، لكن واقع القطاع الفلاحي في الجزائر يستدعي إعادة بعثه من جديد وذلك من خلال:

- ✓ الإستخدام الأمثل للأراضي القابلة للزراعة والمحافظة عليها؛
- ✓ الاهتمام بالتربة والحفاظ على الموارد المائية وإقامة السدود لتوفير المناخ المناسب للزراعة؛

- ✓ محاربة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية؛
- ✓ تقديم التحفيزات والدعم المالي للمستثمرين والفلاحين، كتقديم مبالغ مالية لأحسن المنتجات مثلا؛
- ✓ تشجيع الأفراد على خدمة القطاع الفلاحي؛
- ✓ إقامة دورات تعليمية ومراكز تكوينية، لتنمية القدرات وتكوين كفاءات في المجال الفلاحي؛
- ✓ تشجيع الإستثمارات في القطاع الفلاحي، واستقطاب الأجنبية منها قصد الإستفادة من الخبرات والوسائل التقنية؛
- ✓ خفض تكاليف المنتجات الزراعية؛
- ✓ دعم استخدام التقنيات الحديثة في القطاع الفلاحي، وتحسين ظروف عمل الفلاحين؛
- ✓ الاهتمام بخدمة التسويق والنقل والمواصلات؛
- ✓ تهيئة الظروف التشريعية والقانونية و المؤسساتية التي تؤطر وتنظم العمل في القطاع.

- **العمل على تطوير القطاع الصناعي:** في ظل المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي في الجزائر لابد من إعادة هيكلته من خلال:

- ✓ التركيز على التدريب المهني والتقني وتكوين مهارات صناعية؛
- ✓ تنويع الهيكل الصناعي ورفع كفاءته، والتركيز عل الصناعات القادرة على تحقيق النمو والمنافسة في الأسواق الخارجية؛
- ✓ تشجيع الإستثمارات الأجنبية بتوفير مناخ إستثمار ملائم؛
- ✓ تشجيع ودعم الإعتماد على التكنولوجيات الحديثة والمتطورة؛
- ✓ تقديم حوافز للعاملين والإدارات من أجل رفع كفاءة آداء المؤسسات؛
- ✓ ضرورة الإهتمام بدراسات الجدوى الفنية والإقتصادية؛
- ✓ العمل على إعادة تأهيل المناطق الصناعية وذلك بتحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية.

- **الإعتناء بالقطاع السياحي:** نظرا لما تمتلكه الجزائر من إمكانيات سياحية هائلة غير مستغلة بشكل جيد، لابد من العمل على النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر ليكون مخرج الجزائر من عصر التبعية النفطية، وذلك من خلال:

- ✓ إعطاء الأهمية اللازمة لقطاع السياحة واستغلاله في تحقيق التنمية المستدامة؛

- ✓ تنويع المنتج السياحي، كون الجزائر تزخر بثروات طبيعية وتاريخية وثقافية متنوعة تمكنها من ذلك؛
- ✓ تفعيل دور الإعلام السياحي والإعتماد على الترويج السياحي الإلكتروني؛
- ✓ تشجيع بناء الفنادق وتدعيم طاقات الإيواء السياحي ومناطق الجذب السياحي؛
- ✓ العمل على توفير بيئة جذب سياحي تتوفر على كافة المتطلبات، وبناء ثقافة مشجعة على ترويج السياحة؛
- ✓ المحافظة على الموارد السياحية لضمان حق الأجيال القادمة في إستغلالها؛
- ✓ العمل على تحسين جودة صناعة السياحة والإستفادة من تجارب الدول المجاورة والرائدة في مجال السياحة؛
- ✓ مواكبة التطور الحاصل في حركة السياحة العالمية وتوفير الإمكانيات اللازمة لمسايرة هذا التطور وتدعيم البنى التحتية الموجهة للقطاع السياحي ؛
- ✓ تشجيع الإستثمارات الداخلية والخارجية الموجهة للقطاع السياحي؛
- ✓ تكوين شراكات مع الدول الرائدة في مجال السياحة بهدف إكتساب الخبرات وتحقيق التنمية السياحية.

- **تفعيل دور الطاقات المتجددة:** كون الجزائر تمتلك إمكانيات هائلة من الطاقات المتجددة تؤهلها لتحل محل الطاقات الأحفورية الناضبة والملوثة، وقادرة أن تكون البديل الأنسب للنفط إذا ما أحسن استغلالها، وعليه نقترح الإجراءات التالية لتفعيل القطاع الطاقوي في الجزائر:

- ✓ الحد من استهلاك النفط وكفح استخدامه خصوصا في النقل؛
- ✓ تكييف الآلات والعتاد الذي يشتغل بالطاقة مع نوعية الطاقة المتجددة؛
- ✓ تشجيع المستهلكين على الإعتماد على الطاقات المتجددة، سواء الأفراد أو المؤسسات؛
- ✓ توزيع مصانع إنتاج الطاقات المتجددة ومناطق إستغلال الطاقة المتجددة، الذي من شأنه أن يقلل تكلفة النقل؛
- ✓ دعم البحوث العلمية في المجال الطاقوي بهدف إيجاد طرق وأساليب أحدث في استغلال الصادر الطاقوية، وبالتالي التخفيض من التكاليف؛

- ✓ إدخال الطاقات الجديدة والمتجددة في المنظومة الدراسية، وفتح معاهد متخصصة في المجال التقني و الإقتصادي لها، وتكوين الكفاءات التقنية والإدارية في القطاع ؛
- ✓ تشجيع الإستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع؛
- ✓ البحث عن التوليفات المناسبة من الخيارات الطاقوية المتاحة في البلاد؛
- ✓ زيادة عدد التجارب ومحطات الطاقات المتجددة لتغطية الطلب المحلي، ومن تم تصدير الفائض نحو الخارج.

وللوصول إلى النتائج المرغوبة يجب أن لا يقتصر العمل على كل قطاع على حدى، بل يجب تدعيم الترابط بين القطاعات الإقتصادية المختلفة، بحيث كل قطاع يخدم القطاعات الأخرى ويكملها.

خلاصة:

من خلال ما تناولناه في الفصل الثالث، نستخلص أن الركيزة الأساسية للإقتصاد الجزائري هو القطاع النفطي منذ إكتشافه إلى الآن، فهو يمثل الحصة الأكبر من الناتج المحلي الخام، كما أن تقلبات أسعاره هي المحدد الرئيسي لوضعية الإقتصاد الجزائري، إذ أنه يؤثر على كافة المتغيرات الإقتصادية الكلية.

تقوم الجزائر بالعديد من الإصلاحات والسياسات والإجراءات بهدف النهوض بالإقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال المواثيق والبرامج والمشاريع المسطرة منذ الإستقلال إلى يومنا هذا،غير أن العملية التنموية بالبلاد لا تزال تعاني من العديد من النقائص والصعوبات التي تعيقها خصوصا في ظل الإعتماد الشديد على النفط والإرتهان لتقلبات أسعاره، وغياب دور القطاعات الأخرى في التنمية الوطنية.

تمتلك الجزائر إمكانيات هائلة محفزة للتنويع الإقتصادي على غرار القطاع السياحي الصناعي الفلاحي وإمكانيات هائلة من الطاقات المتجددة، التي يمكن بالإستغلال الأمثل لها وفق النموذج المسطر أن نخرج بالإقتصاد الجزائري من دائرة التبعية لقطاع النفط والنهوض بالإقتصاد الوطني من خلال تنويعه لتحقيق التنمية المستدامة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

سعت الدراسة إلى إظهار أهمية ودور إستراتيجية التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة حيث توصلنا إلى أن التنويع الاقتصادي أصبح ضرورة حتمية ومسلكا آمنا للتخلص من التبعية للمورد الواحد وسبيل لإرساء الإستدامة خصوصا في الدول التي تركز نشاطها الاقتصادي في مورد واحد كالجزائر، لذلك حاولنا وضع إقتراحات لتنويع الاقتصاد الجزائري بالإعتماد على التجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي وفي ظل الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر.

❖ **إختبار الفرضيات**

الفرضية الأولى: " إرتفاع أسعار النفط يؤدي إلى انتعاش في المتغيرات الكلية للإقتصاد الجزائري، ويحدث العكس عند إنخفاضها "

في دراستنا لأثر تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الكلية في الجزائر توصلنا إلى أن هناك علاقة طردية بين سعر النفط وكل من الناتج المحلي الخام، رصيد الميزان التجاري وقيمة العملة الوطنية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: " البديل الأمثل للنفط في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر هو تبني استراتيجية للتنويع الاقتصادي إنطلاقا من الخيارات المتوفرة في البلاد "

الإعتماد على الإيرادات النفطية فقط يجعل الاقتصاد هشا ومعرضا للصدمات المرتبطة أساسا بتقلبات أسعار النفط، ولتجنبها لابد من تفعيل دور القطاعات الأخرى غير النفطية وإسهامها في عملية التنمية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: " لتنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية مستدامة لابد من القيام بتغييرات جذرية على مستوى القطاعات الاقتصادية ومحاولة إسهامها في النشاط الاقتصادي للبلاد "

إستراتيجية التنويع الاقتصادي عملية طويلة الأمد تستمر على مدى سنوات من الزمن، كما أنها تعتمد على وضع مناهج وسياسات متوازنة، متناسقة ومتكاملة تشمل كل القطاعات الاقتصادية التي من شأنها أن تحرك عجلة التنمية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

❖ **نتائج الدراسة**

1. **نتائج الدراسة النظرية:** أسفرت الدراسة النظرية عن مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ تهدف التنمية المستدامة لإيجاد توازن بين النظام الاقتصادي ومراعاة محدودية الموارد الطبيعية والعمل على عدم إستنزافها حفاظا عليها للأجيال القادمة، بالتالي فإنها تعتبر من المواضيع الإستراتيجية التي يتجند العالم لمحاولة إرساء مبادئها؛
- ✓ للتنويع الاقتصادي دور فعال في إرساء الإستدامة، ذلك لدوره في تجنب لعنة الموارد وتحقيق النمو المستدام بالإضافة للحفاظ على الموارد الطبيعية؛
- ✓ يعتبر التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية ومسلكا آمنا للتخلص من التبعية للمورد الواحد وسبيل لتحقيق التنمية المستدامة.

2. **نتائج الدراسة التطبيقية:** من خلال الدراسة التطبيقية للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ إعتماد الجزائر على الإيرادات النفطية بدرجة كبيرة هو ما جعلها عرضة للصدمات الناتجة عن الأزمات النفطية؛
- ✓ تسعى الجزائر إلى تفعيل دور القطاعات غير النفطية من خلال المخططات التنموية التي تبنتها لكن ورغم الجهود المبذولة إلا أن مساهمتها لا تزال محدودة؛
- ✓ درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر ضعيفة جدا نظرا لسيطرة القطاع النفطي على النشاط الاقتصادي، وضعف مساهمة القطاعات الأخرى؛
- ✓ السبب في محدودية القطاعات غير النفطية هي المشاكل والمعوقات التي تعترضها، خاصة سوء التسيير والتنظيم والإفتقار للتكنولوجيات والمقومات المساعدة على تطورها؛
- ✓ تمتلك الجزائر إمكانيات هائلة محفزة للتنويع الاقتصادي لكن معظمها غير مستغلة.

❖ **توصيات واقتراحات**

بناء على ما ورد في هذه الدراسة وبصفة خاصة نتائجها، نحاول صياغة التوصيات والمقترحات التالية:

- ✓ لابد من وضع إستراتيجية بعيدة المدى، تضم إصلاحات هيكلية عميقة في كل القطاعات بهدف تطويرها وإسهامها في العملية التنموية؛
- ✓ تحسين مناخ الإستثمار لجذب الإستثمارات الأجنبية؛
- ✓ الاهتمام بالقطاع التعليمي وزرع المبادئ الدينية والقيم الأخلاقية ومحاربة الفساد بكل أنواعه وعلى كافة المستويات؛
- ✓ لابد من توفر إرادة سياسية وحكم راشد من أجل إنجاح عملية التنويع الاقتصادي؛
- ✓ الإستثمار في رأس المال البشري؛
- ✓ دعم القطاع المالي وتطويره؛
- ✓ الاهتمام بالمجال التكنولوجي وترقيته؛
- ✓ تشجيع القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ ترشيد عمليات الإستكشاف والتنقيب والإنتاج في قطاع المحروقات، والعمل على إمتلاك قاعدة صناعية نفطية مع تعزيز دور القطاع الترابطي مع بقية القطاعات؛
- ✓ العمل على تحسين الجهاز الإنتاجي، وذلك بترقية وتطوير الأنشطة الإنتاجية غير النفطية على غرار الفلاحة، الصناعة، السياحة، التكنولوجيا والخدمات؛
- ✓ العمل على تحسين وتطوير القطاع الطاقوي خصوصا ما يتعلق بالطاقات المتجددة، نظرا للإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها الجزائر.

❖ **آفاق الدراسة**

يمكن في نهاية دراستنا هذه تقديم بعض المواضيع التي تعتبر جديرة بالبحث لاحقا:

- ✓ دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل التنويع الاقتصادي في الإقتصاديات الأحادية؛
- ✓ دور الحكم الراشد في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- ✓ دور الطاقات المتجددة في تفعيل التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I- الكتب

1. حامد الريفي، اقتصاديات البيئة – **مشكلات البيئة – التنمية الإقتصادية – التنمية المستدامة** دار التعليم الجامعي، مصر.
2. خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، مصر،2007.
3. زين الدين عبد المقصود، **البيئة والإنسان، – علاقات ومشكلات**– دار البحوث العلمية الكويت، 1981.
4. ضياء الناروز، **أهم قضايا الموارد الإقتصادية والتنويع الاقتصادي**، دار التعليم الجامعي مصر، 2019.
5. عبد العزيز وطبان، **الإقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره، 1830- 1985**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
6. مالك حسين حوامدة، **الأبعاد الإقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة**، دار دجلة الأردن، 2014.
7. محمد عبد البديع، **إقتصاد حماية البيئة**، دار أمين للطباعة، مصر،2003.
8. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الإقتصادية بين النظرية والتطبيق**، النظريات- **الإستراتيجيات – التمويل**، الدار الجامعية، مصر، 2007.
9. محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة للنشر، مصر 2001.
10. مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات** – دار وائل للنشر الأردن، 2007.
11. مصطفى إبراهيم محمد، **مبادئ إقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1985.

12. نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية،2007.

13. هشام مصطفى الجمل، **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

II- الرسائل الجامعية والأطروحات

1. إبراهيم بلقلة، **سياسات الحد من الآثار الإقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط– مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2015.

2. إلهام شيلي، **دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية – دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية، سكيكدة–**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر،2014.

3. بوزيد سايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربي– حالة الجزائر–**، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.

4. بلقاسم نويصر، **التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة سطيف، الجزائر،2011.

5. زروق بن موفق، **إستراتيجية تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات المعاصرة** أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص دراسات إقتصادية ومالية، جامعة الجلفة الجزائر 2019.

6. حسين بن ناجي، **دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007.

7. كريمة مباركي، **إستراتيجيات إستخلاف الثروة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، 2014.

8. ليلى لعجال، **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الديمقراطية والرشادة،جامعة قسنطينة، 2010.

9. مليكة فريمش، **دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قسنطينة، الجزائر 2012.

10. محمد هاني، **السياسات الإقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الإستقرار الإقتصادي حالة الجزائر 2000 – 2015**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة المدية، الجزائر، 2018.

11. مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية، على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، المركز الجامعي بغرداية، 2011.

12. مختار عصماني، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية – 2001 – 2014–**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر،2014.

13. نبيلة نوي، أثر **التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الإقتصادية في الدول النفطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية**، تخصص الإقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر 2017.

14. نبيلة نوي، **إستراتيجية ترقية الكفاءة الإستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق**

التقاعد النرويجي العالمي، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير تخصص إقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة سطيف، الجزائر،2012.

15. نورة عمارة، **النمو السكاني والتنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد البيئة، جامعة عنابة، الجزائر، 2012.

16. سعيد محصول، **دور السياسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2012**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2014.

17. عبد الكريم قواسمية، **الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة ما بين 1962 – 1978** أطروحة دكتوراه، تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2018.

18. عبد القادر عوينان، **تحليل الآثار الإقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر** –، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2008.

19. صادق هادي، **دور التنويع الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات النفطية دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012**، رسالة ماجستير تخصص إقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.

20. شريف بوقصبة، **إنعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الإستراتيجي للمؤسسة الإقتصادية في ظل العولمة – دراسة حالة سوناطراك**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.

21. خالدية بن عوالي، **إستخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين الجزائر وتجربة النرويج** مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة وهران2 الجزائر، 2016.

III- المجلات

1. أحمد بركات وحسان نلصف، **أهمية ودور الطاقات المتجددة دوليا**، مجلة الدراسات التجارية والإقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد02، الجزائر، 2020.
2. أحمد شاطرباش ومنى طواهرية، **إستراتيجية إدارة الموارد المائية: رهان التنمية المستدامة في الجزائر**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 10، الجزائر، 2016.
3. أحمد ضيف وأحمد عزوز، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية إقتصادية مستديمة**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، الجزائر 2018.
4. إكرام حجاب، **التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام القطاع السياحي المغربي نموذجا** مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، جامعة تيبازة، 2020.
5. أسماء بللعما ودحمان بن عبد الفتاح ، **إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 07، العدد 01 جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018.
6. باية ساعو، **القطاع الصناعي الجزائري: المشاكل والحلول**، معارف مجلة علمية دولية محكمة العدد 22، الجزائر،2017.
7. بلال نطور وصورية ديب، **إمكانيات الطاقة المتجددة في الجزائر وآفاقها المستقبلية** مجلة دراسات وأبحاث إقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد 03، الجزائر، 2015.
8. بلقاسم رحالي وسمير بوعافية، **الميزان التجاري وتقلبات أسعار الصرف في الجزائر** دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2017، الآفاق للدراسات الإقتصادية، العدد 60، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2019.
9. بغداد كوبالي ومحمد حمداني، **إستراتيجيات وسياسات للتنمية المستدامة في ظل التحولات الإقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**، مجلة علوم إنسانية، العدد 25، الجزائر، 2010.
10. جمال مساعدية وشريف غياط، **العوامل المؤثرة على سعر الصرف في ظل نظام التعويم (دراسة بيانية)**، مجلة دراسات، العدد 02، جامعة الأغواط 2019.

11. هيثم سليمان، **دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق** مجلة الإقتصاد الخليجي، العدد 25، 2015.

12. الهذبة مناجلية، **الإمكانيات والمقومات السياحية في الجزائر**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 26، الجزائر، 2017.

13. وداد طالبي، **دور القطاع الفلاحي في تقليل التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الإقتصادية في الاقتصاد الجزائري – دراسة الفترة 2000 2018** – مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2020.

14. وفاء رمضاني وحياة عثماني، **أثر مؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1992 – 2017**، مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية، العدد 04، الجزائر، 2019.

15. زوينة بن فرج و نبيلة نوي، **قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 "الدور في تحقيق التنمية المستدامة، والتحديات الراهنة والمستقبلية"**، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، الجزائر،2015.

16. حجيلة رحالي، **التنمية في ظل المتغيرات العالمية (من التنمية الإقتصادية إلى التنمية المستدامة)**، معارف مجلة علمية محكمة، العدد 17، 2014.

17. حمزة بن الزين وأمال رحمان، **أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية: دراسة حالة الجزائر**، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، الجزائر، 2017.

18. حميد بن نية ومراد محفوظ، **إستراتيجيات وإجراءات التنويع في الاقتصاد الجزائري**، جامعة البليدة2، الجزائر، ص 262.

19. كريستين إبراهيم زادة، المرض الهولندي ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد 01، 2003.

20. كريمة حبيب وعادل زقرير، **إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030**، مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة العدد 05، جامعة الوادي، الجزائر، 2018.

21. ماجد بن عبد الله المنيف، **منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك: نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها**، بحوث إقتصادية عربية، العدد 41، 2008.

22. محمد الأمين وليد طالب ونظيرة قلادي، **السياحة الصحراوية في الجزائر: المقومات المعوقات والآفاق**، مجلة الباحث الإقتصادي،العدد 01، الجزائر،2013.

23. محمد بوطلاعة ونعيمة بن دبيش، **ميكانيزمات تفعيل التنويع الإقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط – إمكانية الإستفادة من تجارب دولية–**، مجلة البشائر الإقتصادية المجلد 04، العدد02، الجزائر،2018.

24. محمد كداتسة وعائشة كداتسة، **واقع الطاقات المتجددة في الجزائر وآفاقها المستقبلية**، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، المجلد 03، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019.

25. محمد كريم قروف، **قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980 – 2014**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016.

26. محمد نايلي وصبيحة بخوش، **تقييم المخططات الخماسية في الجزائر 2001– 2014**، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد 01، جامعة الجزائر، 2020.

27. ممدوح عوض خطيب، **أثر التنويع الإقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي** المجلة العلمية للعلوم الإدارية، الكويت،2011.

28. مليك محمودي وصباح زروني، **مقومات السياحة الصحراوية في الجزائر دراسة إقليم الأهقار** مجلة التنمية الإقتصادية، العدد01، جامعة الوادي، الجزائر،2016.

29. مريم زغاشو ومحمد دهان، **دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي – إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، العدد 48، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، ديسمبر، 2017.

30. نبيلة نوي، **التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية – دراسة حالة الجزائر** – مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 35، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.

31. نزار ذياب عساف وخالد روكان عواد، **متطلبات التنويع الإقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الإقتصاد الحر**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 06، العدد 12 جامعة الأنبار–العراق، 2014.

32. سميحة يونس، آليات **ترشيد الإستهلاك المائي في الجزائر رؤية إسلامية**، آفاق العلوم العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر،2016.

33. سمير كسيرة وعادل مستوي، **الإتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر – رؤية تحليلية آنية ومستقبلية** –، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، الجزائر،2015.

34. سمية براكني وآخرون، تأثير **تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري: دراسة قياسية للفترة (1986–2018) باستخدام نموذج var**، مجلة المدبر المجلد 60، العدد 02، 2019.

35. سمية موري وعبد الحميد لخديمي، **تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر: مقارنة تحليلية قياسية**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 71، 2015.

36. عاطف لافي مرزوك، **التنويع الإقتصادي في بلدان الخليج العربي، مقاربة للقواعد والدلائل** مجلة الإقتصاد الخليجي، العدد 04، 2013.

37. عامر هني، **قراءة في مخططات التنمية بالجزائر 1967– 2014**، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، العدد 04، جامعة المسيلة، الجزائر.

38. عبد المؤمن بن صغير، **التجربة الجزائرية لتأميم النفط وتأثيرها على السيادة والتنمية الإقتصادية للدولة**، مجلة دراسات قانونية، المجلد 06، العدد 02، جامعة سعيدة الجزائر،2020.

39. عبد القادر قطاف وآخرون، **إنعكاسات أسعار النفط على التوازنات الداخلية – دراسة تحليلية لحالة الجزئر خلال الفترة 2010 – 2016**، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 10، العدد 02 الجزائر، 2019.

40. عبد الرحمان عبد القادر وحساني بن عودة، مكانة **قطاع الساحة في الجزائر – الواقع والمأمول** –، مجلة الحقيقة، المجلد 17، العدد 02، الجزائر، 2018.

41. عز الدين حملة وعثمان علام، **إنعكاسات تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري – 2008، 2016**–، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 30 (01)، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.

42. لومايزية، التنويع الاقتصادي كبديل إستراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة مجلة الإقتصاد العالمية، العدد 62، 2017.

43. العربي حجام وسميحة طري، **التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد02، الجزائر، 2019.

44. عطية خمخام ومحمد علي الجودي، **خطة الإنعاش الإقتصادي والإجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي (رؤية الجزائر 2030) وتداعيات جائحة كوفيد – 19**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، 2021.

45. فاضل جواد وإسراء حسن سيلان الغراوي، **دور إستراتيجية النمو غير المتوازن في تحقيق النمو الاقتصادي لدول البريكس للمدة (2009–2017)**، مجلة الكوت للإقتصاد والعلوم الإدارية، العدد 35، جامعة واسط، 2020.

46. فوزية برسولي ولخضر سي محمد، **جهود الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والعربي**، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 01، العدد 01 معهد الحقوق والعلوم الإقتصادية، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، 2018.

47. رفيقة صباغ، **التنويع الاقتصادي: إستراتيجية لما بعد البترول، مجلة أوراق إقتصادية** المجلد 04، العدد 01، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2020.

48. رفعت عبد الله سليمان حسين وآخرون، **تنمية السياحة الجزائرية وفق مبادئ الإستدامة** مجلة إتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، المجلد 17، العدد 03، 2019.

49. رشيد حميد زغير، يوسف محمد صالح، **التنمية المستدامة والإستفادة من تجارب الدول المختلفة – اليابان والهند وماليزيا نموذجا** –، مجلة آفاق لعلم الاجتماع.

50. شهرزاد بوزيدي وحليمة بعيسى، **معايير التنمية المستدامة المعتمدة في الدول الناجحة واستفادة الدول العربية من تجاربها – دولة اليابان نموذجا –** مجلة التكامل الاقتصادي المجلد 09، العدد01،الجزائر،2021.

51. شراف عقون وآخرون، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001 – 2019**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، المجلد 02،جيجل، الجزائر،2018.

52. شراف عقون وآخرون، **تسعير المياه ودوره في تحقيق كفاءة إستخدامها في الجزائر – دراسة تحليلية** –، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الجزائر، 2017.

53. توفيق بن الشيخ، **تطوير القطاع الخاص خيار إستراتيجي لتفعيل التنويع الإقتصادي في الدول المنتجة للنفط حالة الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07، الجزائر 2017.

54. خالد هاشم عبد الحميد، **التنويع الإقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات**، مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 19، العدد 1، جامعة حلوان مصر، 2018.

الملتقيات والمؤتمرات والندوات

1. هشام عياد، محددات التنويع **الاقتصادي في المغرب العربي: دراسة قياسية باستعمال عينات البانل للفترة 2000 – 2013**، ملتقى بعنوان: عرض تجارب دولية في مجال التنويع الاقتصادي ومحاولة الإستفادة منها مغاربيا، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 28 /2018/09.

2. سليمة طيايبية والهادي لرباع، **التنويع الإقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية** مداخلة ضمن الملتقى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المالحة، جامعة سطيف الجزائر، 2008.

3. عبد الرزاق فوزي وكاتيا بوروية، **التنمية المستدامة، ورهانات النظام الليبيرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1

منشورات مخبر الشركاء والإستثمار في الفضاء الأورو مغربي، دار الهدى للطباعة والنشر 2009.

4. صادق هادي ومحمد خاوي، **لعنة الموارد والداء الهولندي في الإقتصاديات النفطية: قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج، دراسة تحليلية – الجزائر والنرويج –** ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول: تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لاستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 28 – 29 أكتوبر 2014.

5. رشيد سالمي وهاجر عزي، **واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر**، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول "إستراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2018.

6. خالد بن جلول وآخرون، **القطاع الزراعي في الجزائر وإشكالية هجرة اليد العاملة، دراسة تحليلية للأسباب والآثار والإنعكاسات على الإنتاج الزراعي والحلول الممكنة**، الملتقى الدولي السابع في إقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، جامعة قالمة، الجزائر.

IV- المحاضرات

01- حفيظة محلب، **محاضرات في مقياس تاريخ الجزائر المعاصر**، قسم علوم الإعلام، جامعة الجزائر3، قسم علوم الإعلام، 2019-2020.

02- محمد ساعد، **محاضرات لمقياس الإقتصاد الجزائري**، تخصص علوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون، تيارت، الجزائر، 2017 – 2018.

V-التقارير

1. الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، 1993.
2. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية 2004، 2005، 2009، 2012، 2014، 2015، 2019.
3. اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا، تحليل ونتائج الأمم المتحدة، 2001.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I- Ouverages

1. stephen bass and Barry dalal – clayton, **sustainable development strategies**, a resource book,
   London,2012.

II-Articles and etudes

1. Gylfason thorvaldur and others, a **mixed blessing, natural ressources and economic Growth**, macroeconomic dynamics,1999.
2. Heiko Hesse**, export diversification and economic Growth,** the international bank for reconstruction and development, the world bank on behalf of the commission on Growth and development, Washington,2008.
3. stephen bass and Barry dalal – clayton, **sustainable development strategies**, a resource book, London,2012.
4. Suchs jefferey and andrew warner**, natural ressources abundance and economic Growth**, national bureau of economic research working, cambridj university, 1995.

III-Revues

1. Michael chugozie anyaehuie and anthony chukweudi areji, **economic diversification for sustainable development in Nigeria**, open journal of political science, no 5, Nigeria, 2015.
2. Mladen M.Ivic, **economic growth and developement**, journal of process management – new thechnologies, international, vol 03, no 01, 2015.

IV-Rapport

1. Bp statistical review of world energy 2020.
2. Ministère de l'nergie et des mines, **energie nouvelles, renouvelables et maitrise de l'nergie.**

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1. إحصائيات البنك الدولي، متاح على الموقع: https://data.albankaldawli.org

2. إحصائيات الديوان الوطني للجمارك على الموقع: https://www.duane.gov.dz

3. الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: https://www.ons.dz

4. وكالة الأنباء الجزائرية، **فلاحة**، متاح على الموقع https://www.aps.dz

5. الزراعة في الجزائر، متاح على الموقع: https://www.algeria.croscience.bayer.com

6. حامد عبد الحسين الجبوري، **التنويع الاقتصادي وأهميته في الدول النفطية**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، متاح على الموقع: https://pulpit.qlzqtqnvoice.com

7. Algérie press service, **Nationalisation des hydrocarbures 24 février 1971** disponible sur le sit : https://youtube.com/watch!v:ekosxjel5ha .

ملخص:

يعتبر موضوع التنويع الاقتصادي أحد أهم القضايا المطروحة اليوم على الساحة الدولية باعتباره سبيلا آمنا لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الأحادية على غرار الجزائر وعليه تهدف الدراسة إلى إبراز الفرص والإمكانيات التي تمتلكها الجزائر والتي يمكن بواسطتها تشكيل منظومة إقتصادية متنوعة، وذلك في ظل الوضع الراهن الذي يستدعي ضرورة إيجاد سبل للخروج من التبعية النفطية.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه وبالرغم من الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها الجزائر والجهود المبذولة في هذا المجال إلا أن تجربتها فاشلة، وأن نجاح تبني إستراتيجية التنويع الإقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة تبقى رهينة الصرامة في إحداث تغييرات هيكلية عميقة تمس كل القطاعات وفق نموذج متكامل ومتناسق، يضمن تحقيق استدامة التنمية.

الكلمات المفتاحية: إستراتيجية التنويع الاقتصادي، التنمية المستدامة، الجزائر.

Abstract :

The topic of economic diversification is one of the most important issues in the international area, as it is a safe way to achieve sustainable development in unilateral economies like Algeria, This study aims to highlight the opportunities and possibilities that Algeria possesses and through which a diverse economic system can be formed in the face of the current situation, which calls for finding ways out of oil dependence.

The study found that, despite Algeria's enormous potential and efforts, its experience had failed, and that the successful adoption of an economic diversification strategy for sustainable development remained firmly dependent on deep structural changes affecting all sectors, based on an integrated and coherent model, which ensured the sustainability of development.

Key words: Economic Diversification Strategy, Sustainable Development, Algeria.